

الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي

تأليف

دكتورة نجاح محسن

كلية الآداب - جامعة حلوان

الطبعة الأولى

١٩٩٩



عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارون

- د . أحمد إبراهيم الوارثي
- د . شوقي عبد القوى حبيب
- د . علي السيد علي
- د . قاسم عبده قاسم
- مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفي

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

- ٦ شارع يوسف فهمي - اسباتس - الهرم - ج.م.ع - تليفون : ٢٨٥١٢٧٦

- ٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع - تليفون : ٢٨٧١٦٩٣

Publisher: EYN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

4, Youssef Fahmy St., Spata - Elherma - A.R.E. Tel : 3851276

5, Maryoutia st., Elherma - A.R.E. Tel : 3871693

المقدمة

كثُر الحديث خلال العقود الأخيرة بين المفكرين الإسلاميين ، عن موقف الإسلام من الدولة ومن المسألة السياسية في عمومها ، نتيجة تزايد نشاط الداعين إلى إصلاح الحياة العامة بجوانبها السياسية والاجتماعية ، من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية في تلك الميادين ، والتوصل إلى ذلك بكل أساليب الحركة والتنظيم والعمل النشط ، لتغيير الواقع والثورة عليه باسم الإسلام .

وكان طبيعياً أن يصاحب هذا الاهتمام تساؤل متجدد بين المتخصصين في الدراسات السياسية والدراسات الإسلامية على السواء ، حول العلاقة بين الإسلام والسياسة ، وهي قضية تثار الآن على هذا المستوى وعلى المستوى السياسى والفكرى العام ، على امتداد العالمين العربى والإسلامى .

ويحاول هذا الكتاب تحديد موقف ابن حزم من هذه القضية الأساسية ، وكذلك القضايا المتصلة بها أو المتفرعة عنها .

ويحتل الجانب السياسى عند ابن حزم أهمية كبيرة ، نظراً لأنه يعكس خبايا وتفصيل أهم وأخطر حقبة من تاريخ الأندلس ، فقد قدر لابن حزم أن يشهد غروب شمس الخلافة الأموية ، وأن يشهد مع غروبها ألواناً من الانهيار السياسى والخلقى ، ومن المظالم والجور مالا مثيل له . وقد اخترت الجانب السياسى من فكر ابن حزم موضوعاً لهذا الكتاب ، إذ وجدت أن السياسة قد شغلت جانباً كبيراً من اهتمام ابن حزم على المستويين النظرى والعملى ، ورغم ذلك فإننا نجد كثيراً من الدارسين المتخصصين يركزون فى تناولهم على الجوانب الأخرى من فكره ، ولا يولون هذا الجانب إلا قدرًا قليلاً من الاهتمام لا يتناسب مع مايمثله فى تصورى من أهمية بالغة بالنظر إلى الجوانب الأخرى من فكره ، هذه الأهمية يمكن أن نتبينها إذا ما تذكرنا أن ابن حزم قد خلف لنا تراثاً هاماً فى مجال الفكر السياسى الإسلامى ، وهذا التراث يتمثل فى أهم كتبه ومن بينها : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، المحلى ، الإحكام فى أصول الأحكام ، نطق العروس فى تواريخ الخلفاء ، بالإضافة إلى شذرات من كتابه المفقود "السياسة"

جمعها الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني ، وغير ذلك من الكتب التي وجدت بين ثناياها أفكاراً سياسية غاية في الأهمية .

وإذا كان هذا هو الحال على المستوى النظري ، فإننا نجد على المستوى العملي أيضاً أن السياسة قد استغرقت جانباً كبيراً من حياته ، يكفي لتوضيحه أن نشير إلى أن عمله بالسياسة قد أدى به إلى السجن والنفي والأسر ، لأنه كان يدافع عن وجود الدولة الأموية ، لكن ليس تشييعاً لها كما اتهمه معاصروه وأمراء الطوائف ، فقد كانت الأموية عنده اتجاهاً سياسياً يعنى الاعتداد بالجماعة ودم الطائفية والفرقة .

ومما ساعد ابن حزم على استيعاب القضايا السياسية ، أنه رائد في دراسة الملل والنحل ، والصلة وثيقة بين الملل والنحل وبين الفكر السياسي ، بل أن كثيراً من المذاهب قامت على أساس فكرة هي في حقيقتها سياسية ولأغراض سياسية كذلك .

ونستطيع القول من واقع التراث الذي خلفه لنا ابن حزم في مجال الفكر السياسي الإسلامي ، أن هذا الفكر ينطلق من كونه فقيهاً مسلماً له منهجه الظاهري في فهم النصوص ، ومفكراً عاش تجربة سياسية لها سلبياتها التي أوحى له ببعض عناصر الفكر السياسي الصالح ، وأرته عن كتب الآثار السيئة للنظام السياسي الفاسد .

بالإضافة إلى ذلك فإن ابن حزم مؤرخ درس نظام الخلافة الإسلامية واطلع على حسناته وعيوبه ، وله في ذلك رسالة "نقط العروس" وهي تعد نصاً هاماً ضم الخطوط العامة للخلافة الإسلامية والخلفاء حتى عصره ، سواء ما اتصل بإقامة هذا النظام ، وانتقاله من عصر إلى عصر ومن خليفة إلى خليفة بعهد أو مغالبة ، أو ما أصاب هذا النظام من تدهور وفساد .

وقد استهدفت أن يكون هذا الكتاب تقديمًا لابن حزم باعتباره مفكراً سياسياً كبيراً ، فقد ظل الجانب السياسي في فكر ابن حزم مجهولاً لم يدرس دراسة علمية تضعه في مكانه الصحيح ، وتكشف عن إيجابياته وسلبياته ، وتبين ما يتصل به من قضايا ، وما يمكن أن يسهم به هذا التراث في المكتبة السياسية الإسلامية ، فقد وجدت أثناء قراءتي لتراث ابن حزم أنه كان من الظلم له أن يهمل هذا الجانب من فكره ، وأنه من الخطأ أن نتجه إلى المفكرين السياسيين المشهورين ونترك تلك الجهود المتفرقة في معظم كتب ابن حزم ، والتي كاد أن يودي بها النسيان دون أن نحاول جمع شتاتها .

فصل تهيدي

من الضروري قبل عرض فكر ابن حزم السياسى ، أن نتناول فى إيجاز الحالة السياسية للأندلس عامة وقرطبة خاصة ، ومحاولة ابن حزم إحياء الدولة الأموية . وسنتعرض أيضاً لأحوال الفقه والفقهاء فى عصره ، وكيف استغل الفقه لصالح الحكام لتبرير تصرفاتهم الجائرة، وكذلك استبداد غير المسلمين بأمور الخلافة الإسلامية فى الأندلس . ذلك أن حضور ابن حزم القوى ومشاركته الفعالة هو وأسرته فى الأحداث السياسية والتزامه السياسى مع الحزب الأموى ، جعل حياته وسيرته مرآة ينعكس عليها وبكل وضوح تاريخ الأندلس فى فترة من فترات الهامة، وهى فترة سقوط الخلافة الأموية وابتداء عصر الطوائف .

ولا يتسنى لنا فهم أفكار ابن حزم السياسية وتبريرها إلا فى ضوء معرفة الملامح التاريخية والسياسية التى عاشتها الأندلس ، لذا سنولى الفترة من عام ٣٠٠هـ حتى عام ٤٢٢هـ ، وهى فترة سقوط الخلافة الأموية فى الأندلس وبداية عصر الطوائف ، أهمية خاصة .

التأثيرات التى شكلت فكر ابن حزم السياسى :

أولاً : الأحوال السياسية للأندلس فى عصر ابن حزم .

ثانياً : فشل ابن حزم فى إحياء الخلافة الأموية .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمور الخلافة الإسلامية فى الأندلس .

رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكام .

أولاً : الأحوال السياسية للأندلس فى عصر ابن حزم

عاش ابن حزم بين سنتى ٣٨٤ - ٤٥٦ هـ (٩٩٤ - ١٠٦٤ م)^(١) ، وهى فترة تاريخية حرجة فى الأندلس عامة وقرطبة خاصة ، التى عاشت صراعاً سياسياً على السلطة ، أدى بها فى النهاية إلى تقسيمها إلى دويلات صغيرة عرفت بدول الطوائف ، وذلك على التفصيل الآتى :

ورث عبد الرحمن الناصر بلاداً ممزقة الأوصال مفتتة القوى ، وكانت البغضاء بين عناصر السكان من عرب وبربر ومولدين وبين المسلمين والنصارى ، قد هزت كيان الدولة وزعزعت حكم بنى أمية حتى أوشك على الزوال .^(٢)

(١) هناك العديد من الدراسات التى تناولت بالتفصيل حياة ابن حزم ، ولذلك لا تترى حاجة لترجمته إذ هى مبسورة فى عدد من المصادر القديمة والمراجع الحديثة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

أحمد المقرئ : نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب - تحقيق : أحمد فريد الرفاعى - مؤسسة الحلبي - القاهرة - د.ت - ج ٦ - ص ٢٠٢-٢٢٢ ، ياقوت الرومى : معجم الأدياء - تحقيق : أحمد فريد الرفاعى - دار المأمون - القاهرة - د.ت - ج ١٢ - ص ٢٣٥-٢٥٧ ، أنجل جنثال بالثيا : تاريخ الفكر الأندلسى - ترجمة : حسين مؤنس - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٥ - ص ٢١٣-٢٣٩ ، الشيخ محمد أبو زهرة : ابن حزم ، حياته وعصره - آراؤه وفقهه - دار الفكر العربى - ١٩٧٨ - ص ٢٣ وما بعدها ، سالم بنوت : ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس - المركز الثقافى العربى - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٦ - ص ٣٥ وما بعدها ، عبد الحليم عويس : ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخى والحضارى - دار الاعتصام - القاهرة - د.ت - ص ٥١ وما بعدها ، زكريا إبراهيم : ابن حزم الأندلسى - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - سلسلة أعلام العرب - رقم ٥٦ - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٢٩ وما بعدها ، عبد اللطيف شراوة : ابن حزم رائد الفكر العلمى - المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - د.ت - ص ٣٥ وما بعدها ، محمود على حماية : ابن حزم ومنهجه فى دراسة الأديان - دار المعارف - ١٩٨٣ - ص ٤١ وما بعدها ، وانظر أيضاً :

Encyclopedia of Islam - Leiden, New York - 1987 - Vol. 111 - p. 384 - 386.

(٢) أبو محمد على بن حزم : جمهرة أنساب العرب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٢ - ص ١٠٠ .

وكانت هذه الأوضاع تتطلب قائداً حكيماً موصوفاً بالشجاعة والدهاء ، وقد توافرت تلك الصفات فى عبد الرحمن الناصر . وأدت سياسته التى تتسم بالاعتدال واللين حيناً ، وبالقوة والحسم حيناً آخر إلى امتزاج عناصر السكان تدريجياً ، ووجد ما يسمى بالشعب الأندلسى الذى أصبحت له خصائصه التى تميزه عن غيره من الشعوب الأخرى ، والذى وقر فى قلبه حب بنى أمية ، وأصبحوا فى نظره هم الحكام الشرعيون ، وكل من حاول أن ينال منهم كان يضع هذه الحقيقة فى الحسبان .

وفى منتصف القرن الرابع الهجرى (٣٥٠هـ) توفى عبد الرحمن الناصر، بعد خمسين سنة من حكمه ثبت فيها دعائم الدولة الأموية . وتولى الحكم بعده ابنه "الحكم المستنصر" فنهج منهاج أبيه وسار على سياسته ، ولم يدم حكمه طويلاً كأبيه إذ عاش ست عشرة سنة ملكاً وخليفة ، وموت الحكم المستنصر سنة ٣٦٦هـ ، انتهى العهد الذهبى للأندلس وبدأ عصر الفوضى والاضطراب ، لعدم وجود الحاكم القوى الذى يشغل مكانه ، فقد خلفه على عرش الأندلس ابنه هشام الملقب بـ "المؤيد" ، ولم يكن قد بلغ العاشرة من عمره ، فكان طبيعياً أن يستبد بالأمر أحد الأوصياء على الخليفة الطفل ، فظهر المنصور بن أبى عامر الذى كان من وزرائه أحمد بن سعيد والد ابن حزم .

ولجج المنصور فى السيطرة على مقاليد الأمور ، ورسم لنفسه خطة للقضاء على الخصوم والمناقسين ، وأجبر الأندلسيين على الخضوع لحكومة عسكرية استبدادية اعتمد فى تكوينها على عناصر من المولدين والصقالبة والبربر .

وكان أهل الأندلس قد رأوا فيه الشخص القوى الذى دافع عن البلاد ووفر لها الأمن والسكينة ، فوافقوا على كفالته لهشام المؤيد حتى يكبر ، لكن المنصور لم يكن مستعداً للتنازل عن سلطاته . ولذلك بنى قواته على نظام جديد يكفل له إحكام السيطرة عليها من جانب ، ويضمن له حسن استخدامها لإرهاب أعدائه فى الداخل ، وضرب أعداء البلاد فى شمال أسبانيا من جانب آخر . (١)

وقد ساعدت الغزوات الكثيرة المظفرة التى قام بها المنصور بن أبى عامر ، على بقاء الحكم فى يده إلى أن توفى سنة ٣٩٢هـ ، بعد سبع وعشرين سنة كان خلالها هو الحاكم الحقيقى

(١) أبو محمد على بن حزم : نقط العروس فى تواريخ الخلفاء - تحقيق : شوقى ضيف - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٧٧ .

للأندلس ، فخلفه ولده عبد الملك وتلقب بـ "المظفر" وسار في الحجابة سيرة أبيه بصفة عامة ، ولم يطل به الأجل إذ توفي سنة ٣٩٨ هـ .

ولما مات المظفر كانت وفاته فاتحة لفترة من أعجب فترات التاريخ الأندلسي وأشدها غموضاً واضطراباً ، وكانت نذيراً بانقلاب من أعنف ما عرفت الأندلس وأشدها تقويضاً لبنانها وسلامها ورخائها . (١)

فقد خلف عبد الملك أخوه عبد الرحمن وتلقب بـ "شنجول" ، ولم يكن عبد الرحمن سياسياً بارعاً أو حكيماً حازماً كما كان أبوه ، بل كان طموحاً متسرعاً فحاول أن يزيد من سلطانه بأن ينتزع ولاية العهد من الخليفة الضعيف ، وأن يقضى بذلك نهائياً على تراث بنى أمية ، وينقل رسوم الخلافة جملة إلى أسرة بنى عامر فتخلف بنى أمية في ملك الأندلس . فحمل الخليفة الضعيف هشام المؤيد على العهد له بالخلافة بعده مما أثار ثائرة الأمويين والمضريين . (٢)

وعم السخط البلاد وأدى ذلك إلى الإسراع بوقوع الفتنة بعد أربعة أشهر من تولية شنجول الحكم ، حتى قام محمد بن هشام بن عبد الجبار على هشام المؤيد وخلعه وسجنه بالقصر ، وعندئذ تخاذلت جيوش ابن أبي عامر عن نصرة عبد الرحمن شنجول وأسلمته إلى هشام بن عبد الجبار الذي قتله وصلبه ، وبهذا المشهد انتهت الدولة العامرية ، وتولى هشام بن عبد الجبار ولقب بـ "المهدي" . (٣)

وبدأ المهدي يشدد الوطأة على البرابرة الذين كانوا يقومون بالفتن في قرطبة ، وسرعان ما هاجم البرابرة المدينة وخلعوا المهدي وبايعوا من بعده سليمان بن الحكم بن الناصر الذي تلقب بـ "المستعين" سنة ٤٠٠ هـ ، فكان النزاع عنيفاً بين المهدي والمستعين وراح كل منهما يستعين على الآخر بقوى العدو ، فلم تكن إلا ساعة حتى ذهب فيها من الخيار وأئمة المساجد والمؤذنين خلق عظيم .

(١) عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب - تحقيق : محمد سعيد العريان ، محمد العربي العلمي - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٩٤٩ - ص ٤٠ وما بعدها ، ابن عذاري المراكشي : البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب - نشر : ليث بروفنسال - باريس - ١٩٣٠ - ص ٣ - ص ٣ .

(٢) عبد الرحمن بن خلدون : المعبر وديوان المبتدأ والخبر - مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٩٧١ - ص ٤ - ص ١٤٨-١٤٩ .

(٣) ابن عذاري : البيان المغرب - ص ٣ - ص ٥٩ وما بعدها .

ولكن المهدي لم يستكن بل استعان بملك قشتالة الأسباني ، وتمكن هذه المرة من إخراج المستعين من قرطبة ، وحارب البربر وقامت موقعة بين البربر ومعهم المستعين ، والمهدي ومعهم النصاري ، فانهمر المهدي وقتل ، وعاد الأمر إلى هشام المؤيد ثانية عام ٤٠٢ هـ .

وقام المستعين يناوىء هشاماً المؤيد وتمكن من العودة إلى قرطبة ومعهم البربر سنة ٤٠٣ هـ . وقتل هشام المؤيد سرّاً ، وخيل إلى المستعين أن مقاليد الأمور قد آلت إليه ، ولكن نهض خيران العامري حاكم "المريّة" وراح يكاتب الأدارسة ويحرض الناس على خلع المستعين ، حتى جاء على بن حمود العلوي من الأدارسة وفتح قرطبة سنة ٤٠٧ هـ ، واستولى على الملك وقتل المستعين ، فانقرضت دولة الأمويين وبدأت دولة العلويين .^(١)

لم تستتب الأمور لابن حمود لصعوبة مراس القوطيين الذين قاموا ضده ، كما أن حليفه في الماضي خيران العامري أدرك أنه كان دمية مسخرة في يد الحمدانيين لتحقيق مآربهم ، لذا حاول أن يكفر عما ارتكبه ، فسارع إلى مبايعة أحد الأمويين وهو عبد الرحمن الرابع الملقب بـ "المرتضى" سنة ٤٠٨ هـ .

وقد كان ابن حزم من المؤيدين للمرتضى فيما كان يسعى إليه من طلب الخلافة بمؤازرة نفر من أتصاره ، وقد سار ابن حزم مع جيش المرتضى لحرب بني حمود ، ولكن الجيش انهزم في موقعة غرناطة سنة ٤٠٩ هـ ، وقتل المرتضى وأسر ابن حزم ثم أخلى سبيله فلجأ إلى شاطبة.^(٢) واستمرت الخلافة للدولة العلوية ، ولكن مالبث أن دب النزاع بين بني حمود أنفسهم وأخذ كل واحد منهم يدعى أحقيته بالخلافة ، وذلك عندما تولى الأمر القاسم بن حمود أخو عليّ ، إذ قام عليه أخوه يحيى بن علي يطلب الخلافة لنفسه ، ودارت بينهما معارك انهزم فيها القاسم وسجن .

هنا رأى أهل قرطبة رد الأمر إلى بني أمية ، واختاروا منهم ثلاثة هم عبد الرحمن بن هشام ابن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر المهدي ، وسليمان بن المرتضى ، ومحمد بن عبد الرحمن ابن هشام ، ثم استقر الأمر لعبد الرحمن بن هشام ابن عبد الجبار ، فبوع بالخلافة سنة ٤١٤ هـ وتلقب بالمستظهر.^(٣)

(١) ابن عثاري : البيان المغرب - ج ٣ - ص ١١٢ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢١ وما بعدها .

(٣) أبو عبد الله الحميدي : جنوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - تحقيق : محمد بن تاوريت الطنجي - مكتبة نشر الثقافة الإسلامية - القاهرة - ١٩٥٢ - ص ٢٤ .

وتجميع كتب التاريخ القديمة على أن المستظهر رغم ما كان يمتاز به من شجاعة ، فإنه كان ناقص التجربة السياسية ، ذلك أنه أساء إلى أهل بيته من أعقاب عبد الرحمن الناصر ، فسجن منافسيه السابقين في الخلافة الذين رشحوا أنفسهم معه ، كما خلق مناصب ومراتب ووظائف اعتبرها ابن بسام "زخرفاً من التسطير وضع على غير حاصل ومراتب نصبت بغير طائل" (١) مما اضطره إلى خلق موارد مالية جديدة للاتفاق عليها ، فكان سن الضرائب مما جعل أهالي قرطبة يضيقون ذرعاً ، فيثورون عليه ويقتلونه في السنة نفسها التي تولى فيها الحكم وهي سنة ٤١٤هـ ، فلم تدم خلافته سوى سبعة أسابيع ، ليبايعوا ابن عمه محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الناصر الملقب "بالمستكفي" الذي كان على خلاف المستظهر ، فكان سيء الخلق لم يستطع الصمود أمام أطماع البربر ويحيى بن علي بن حمود ، لذا فر سنة ٤١٦ فقتله بعض أعوانه .

وبعد ذلك دخل يحيى الحمودي قرطبة وعين عليها وزيرين له ، ثم عاد إلى مالقة ، لكن حيوس بن ماكس الصنهاجي صاحب غرناطة ، انتهاز فرصة غياب يحيى عن قرطبة فحرض مجاهد خيران العامري على دخول قرطبة ، وقد دخلها دون عنت لأن أهلها كانوا يكرهون البربر لذا رحبوا بجيش قادم من شرق الأندلس ، وقد وقعت مذبحة كبرى في صفوف البربر قام بها الأهالي عند قدوم خيران سنة ٤١٧هـ .

غير أن النزاع مالم يثبت أن دب بين خيران ومجاهد ، فبادر كل منهما إلى الانسحاب من قرطبة ، التي بقيت سنة كاملة تعيش تحت نظام حكم جماعي مؤقت رشحا تتم العودة إلى نظام الخلافة الأموية ، وقد تم الاتفاق سنة ٤١٨هـ على مبايعة أحد بقايا المروانيين وهو هشام بن محمد بن عبد الملك بن الناصر الملقب بـ "المعتد بالله" إلا أن خلافته لم تطل "فقضى ثلاثة أعوام غير شهرين في الثغور واتفق على أن يصير إلى قرطبة فدخلها سنة عشرين وأربعمئة ولم يبق بها إلا يسيراً حتى قامت عليه فرقة من الجند وخلعته سنة اثنتين وعشرين وأربعمئة ، وبه انقطعت الدعوة الأموية" (٢) .

وبمجرد سقوط الخلافة الأموية ، لجأ زعماء البربر إلى الانفراد بدويلات مستقلة ، وبدأ عصر الطوائف . ويتمثل مجتمع الطوائف في تلك الدويلات والإمارات التي بلغ عددها ستاً وعشرين ، وكان لكل مدينة أو منطقة أميرها المستقل متخذاً لقب الملك أو الأمير أو الوالي أو القاضي أو الحاجب ، تبعاً لحجم المدينة أو المنطقة التي يحكمها .

(١) ابن بسام الشنتريني : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٣٩ - ١ - ١ - ق ١ - ص ٣٧ .

(٢) المقرئ : فتح الطيب - ج ٤ - ص ٥٠ - ٥١ .

وسرعان ما أعلن أصحاب هذه الممالك عن حقهم فى الحكم ، وانفعلوا الألقاب السلطانية ، واتخذوا الحُجَّاب والوزراء وصاروا ملوكاً^(١). وقد ساعدهم على ذلك خطآن ارتكبهما بنو أمية أثناء الفتنة البربرية . أولهما : استعانتهم بملوك أسبانيا النصرانية فى الصراع على عرش الخلافة^(٢) ، مما قضى على هيبة الخلافة ودل على ضعف الحماس الدينى والعزة القومية لدى هؤلاء الخلفاء الضعاف ، فاستهان بهم الناس وأصبحوا لا ينظرون إليهم كما كانوا ينظرون من قبل إلى الناصر أو المستنصر . ومما زاد من هوانهم فى نظر الناس ، ما اتصف به معظم خلفاء بنى أمية الأواخر من استهتار بالفضائل والقيم الدينية والخلقية ، ومن سوء سياسة وتخطيط فى شئون الحكم وإدارة البلاد .

أما الخطأ الثانى الذى ارتكبه بنو أمية فى فترة الفتنة ، فهو أنهم تركوا أقاليم الدولة وولاياتها فى أيدي عناصر الصقالية واليزير ، بل إن بعضهم قام بتوزيعها عليهم كما فعل سليمان المستعين ، ولم يلبث حكام الولايات هؤلاء أن استقلوا بها عقب مقتل سليمان المستعين على يد بنى حمود فى أوائل عام ٥٠٧ هـ .

وكان من نتيجة هذا الإصرار على التمسك بالحكم والسلطان ، أن انقسمت الدولة الإسلامية فى الأندلس إلى دويلات عديدة بلغت فى مجموعها ستاً وعشرين دولة كما ذكرنا من قبل ، فضاعت جهود قرن كامل فى توحيد تلك البلاد وعادت إلى ماكانت عليه قبل الناصر ، لكنها فى هذه المرة لم تجد من يجمع شتاتها وينقذها من حالة الضياع الذى تعرضت له عقب سقوط الخلافة الأموية .

وقد اتسم عصر الطوائف بعدم وجود أساس شرعى معين لحكم هؤلاء الملوك والأمراء المتصارعين ، فلم يكونوا من بيت إمارة أو خلافة ، وإنما هم متغلبون ذهب كل منهم إلى ناحية عقب انهيار بنى عامر وبنى أمية واستولى عليها وأقام ملكه فيها ، أو كان حاكماً لتلك المنطقة قبل الفتنة فاستقل بها ، وكل منهم يدعى أنه حافظ لما تحت يده إلى أن يظهر الحاكم الشرعى ، فيتنازل له عنه طواعية ، وهم فى ذلك كاذبون فقد كان يقول قائلهم "أحق بالملك من استقل به ، ولو نازعنى فيه كبار الصحابة والخلفاء الراشدون لضربت عنقهم"^(٣).

(١) ابن هزاري : البيان المغرب - ج٣ - ص ١٥٢ ، ابن خلدون : المعبر - ج٤ - ص ١٥٥-١٥٦ .

(٢) ابن هزاري : البيان المغرب - ج٣ - ص ٨٣ ، ٩٤ .

(٣) لسان الدين بن الخطيب : أعمال الأعلام فيمن رجع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام - تحقيق : ليلى بروفنسال - دار المكشوف - بيروت - ١٩٥٦ - ج٢ - ١٤٤ وما بعدها .

وقد خاض ملوك الطوائف حروباً مستمرة بعضهم ضد البعض بمساعدة الجند المرتزقة من نصارى الشمال أو من البربر ، كما كان هناك صراع داخلى فى كل مملكة على كرسى الحكم ولذلك لم يكن هناك استقرار سياسى يمكنهم من العمل لخير شعوبهم .

وفى غمرة هذا الصراع الدامى على الحكم داخل كل أسرة من الأسر الملكية التى توزعت الأندلس فيما بينها ، ازداد فساد الحكم والأمراء والملوك وقاسى الشعب الأندلسى فى ظل حكمهم كثيراً من ضروب الاضطهاد والظلم ، فقد كان هؤلاء الحكام يعتبرون محالكم ضياعاً خاصة يستغلونها كما يشاؤون ، ويجعلون من شعوبهم عبيداً ليس عليهم إلا الكد والكدح ودفع ما يطلب منهم من الضرائب الباهظة والغرامات الثقيلة ، حتى ساءت أحوال الرعية. (١)

وقد كانوا طغاة قساة على رعيته يسومونهم الخسف ويشغلون كواهلهم بالقروض والمغارم للـ خزانته وتتحقيق ترفهم وبذخهم ، ولم يكن يردعهم فى ذلك رادع من الدين أو من الأخلاق. (٢)

وقد بدأ ابن حزم نظراته نحو مجتمع الطوائف فى عصر مبكر ، وبدأها بتوجيه بعض الملاحظات الساخرة نحو بعض الأحداث كما ورد فى كتابه "نقط العروس" ومن ذلك تعليقه على ما حدث من قيام أربع خلاقات فى الأندلس فى وقت واحد ، ثلاث منها يدعيها أمراء بنى حمود وهم : محمد بن القاسم بن حمود بالجزيرة ، ومحمد بن إدريس بن على بن حمود بالقة ، وإدريس بن يحيى بن حمود ببشتر ، والرابعة يسبغها القاضى بن عباد صاحب اشبيلية على شخص زعم أنه هشام المؤيد بالله بعد موته باثنين وعشرين عام . (٣)

ومن خلال عرضنا السابق للظروف السياسية فى عصر ابن حزم نجد أنه كان هناك الكثير من السلبات التى وقع فيها الأمويون والعامريون من بعدهم ، تفاعل معها ابن حزم وانفعل بها مما كان له أثره البالغ فى أفكار ابن حزم السياسية ، ومن هذه السلبات :

(١) ابن الخطيب : أعمال الأعلام - ج ٢ - ص ١٤٤ وما بعدها ، أبو محمد على بن حزم : رسالة التلخيص لوجوه التخليص - ضمن رسالة الرد على ابن النفريلة ورسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العروة - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ١٧٣ وما بعدها .

(٢) محمد عبد الله عنان : ابن حزم الفيلسوف الذى أرخ لمجتمع الطوائف - كتاب العربى "أندلسيات" - الكتاب العشرون - الكويت - ١٩٨٨ - ص ٥١ .

(٣) ابن حزم : نقط العروس - ص ٨٣-٨٤ ، وقد أورد ابن الخطيب نفس رأى لابن حزم فى كتابه : أعمال الأعلام - ج ٢ - ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(أ) تولية الحكم المستنصر ابنه الطفل هشام المؤيد ولاية عهده وهو فى سن العاشرة ، مع أنه كان فى بنى أمية الكثير من الشخصيات البارزة القادرة على قيادة البلاد فى حزم وكفاية ، لكن الحكم المستنصر نظراً إلى مصلحته الشخصية ارتكب هذا الخطأ السياسى مع أنه كان يعيبه على العباسيين فى المشرق .^(١)

ورغم ماحققته تلك السياسة من استقرار أداة الحكم ، إلا أنه كان لها أيضاً آثارها فى زرع الضغينة والحقد فى نفوس باقى أفراد البيت الأموى ، وقد تعرض الكثير من أمراء وخلفاء بنى أمية إلى مؤامرات قام بها إخوتهم أو بنوعومتهم بسبب الجلوس على العرش ، وربما كان أخطرها ثورة بنى إسحاق الأمويين الذين انضموا إلى ملك ليون وساعدوه على هزيمة الناصر فى موقعة الخندق عام ٣٢٧هـ ، كما أعطت هذه السياسة الفرصة لرجل مثل المنصور بن أبى عامر - رغم كفاءته - أن يستبد بالدولة ويحجر على الخليفة الطفل ، ويعمل فى الأمويين سيف التشريد والقتل .^(٢)

(ب) إعطاء الفرصة لنصارى أسبانيا للتدخل فى الشؤون الداخلية لمسلمى الأندلس ، وذلك أثناء الفتنة البربرية فى مطلع القرن الخامس الهجرى ، فقد انتهزوا فرصة الصراع بين أمراء بنى أمية الأواخر على تولي منصب الخلافة ، وساعدوا قريباً ضد الآخر . واستعانة ملوك بنى أمية الأواخر بملوك أسبانيا النصرانية ، لايدل إلا على مدى ماوصلوا إليه من ضعف وهوان وفقدان للحمية الدينية والعزة القومية . وكان تدخل ملوك أسبانيا النصرانية على هذا النحو فى شئون الأندلس الداخلية ، ما أضعف الجبهة الداخلية وجعل مسلمى الأندلس يضرب بعضهم بعضاً ، وأدى إلى تعميق الانفصال والأحقاد بينهم حتى أصبحوا لقمة سهلة يستطيع نصارى الشمال التهامها فى أى وقت يريدون .^(٣)

(ج) إن الناصر قد اتبع سياسة أسلافه من أمراء بنى أمية فى تنحية العنصر العربى عن ميدان الزعامة والقيادة ، وجعل البارزين منهم مجرد عمال أو ولاة لأطراف الدولة وثغورها

(١) ابن حزم : تقط المروى - ص ٦٢ ، ابن بسام : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - ج ٤ - ق ١ - ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) ابن بسام : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - ق ١ - ج ١ - ص ١٠٤ .

(٣) ابن عذارى : البيان المغرب - ج ٢ - ص ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ابن بسام : الذخيرة - ق ١ -

ج ١ - ص ٢٥ ، ٣٠ - ٣١ .

مثل بنى نجيب الذين ولاهم على الشفر الأعلى ، فاستعان بالعناصر الأجنبية فى الجيش والإدارة لسهولة السيطرة عليها وعدم تمردھا . فأدى ذلك إلى حرمان الدولة من ذوى الكفاءات من العرب ، وإلى زرع الحقد والضغينة بينهم وبين الصقالبة الذين أصبحوا قوة يخشى بأسھا . وقد ظهر خطر الاستعانة بهذه العناصر الأجنبية أثناء فترات الاضطراب ، وبرز هذا واضعاً أثناء الفتنة البربرية ، فقد أخذ الصقالبة والبربر يتحكمون فى تولية الخلفاء وعزلهم ، وقاموا بالاعتداء عليهم وقتلهم وتشريدھم واستبدوا دونهم بالحكم والسلطان ، وتحالفوا مع ملوك أسبانيا النصرانية لتحقيق أهدافهم وساعدوا بذلك على قيام عصر بمالك الطوائف والقضاء على الخلافة الأموية .^(١)

هذه هى السلبات التى وقع فیھا الأمويون والعامريون ، والتى كان من نتیجتها سقوط الخلافة الأموية .

وتستطيع القول أن ابن حزم قد عاصر مرحلتين متباينتين كل التباين فى تاريخ الأندلس ، فهى منذ منتصف القرن الرابع الهجرى حتى نهايته ، تبلغ قمة العظمة والقوة والشماسك فى ظل رجال عظام ، ثم هى منذ أوائل القرن الخامس الهجرى تنحدر فجأة الى هوة مروعة من الفتن والحروب الأهلية تخرج فیھا أشلاء ممزقة متفرقة ، فى كل إقليم منها حكومة محلية هزيلة من حكومات الطوائف تنسى فیھا أسبانيا الإسلامية مصلحتها الأساسية وصراعها ضد أسبانيا النصرانية .

ثانياً : فشل ابن حزم فى إحياء الخلافة الأموية

تدل الوقائع التاريخية على أن ابن حزم ظل يعمل لاتباع الدولة الأموية خلال عصر الفتنة . وتتجلى جدية ابن حزم فى هذا حين ترك مكانه الهادىء عند خير أهل وجيران بحصن القصر فى مقاطعة أشبيلية ، ورحل إلى بلنسية عندما علم بظهور أمير المؤمنين المرتضى "عبد الرحمن بن محمد" بها ، فلم يتوان ابن حزم فى الانضمام إلى المرتضى باعتباره أن مبايعته

(١) ابن عسارى : البيان المقرب - ج ٣ - ص ٩٠ ، وأنظر أيضاً : رجب محمد عبد الحليم : العلاقات بين

الأندلس الإسلامية وأسبانيا النصرانية فى عصر بنى أمية وملوك الطوائف - دار الكتاب المصرى اللبثانى - القاهرة وببيروت - د.ت - ص ١٧٨ وما بعدها .

تفجسد ما يراه ضروريًا من خلافة أموية توحد الأندلس ، ولم يتوان أيضًا في الرحيل ليلتحق
بناخليفة الجديد وليجد نفسه في خندق واحد مع خيزان العامري الذي كان قد نكبه قبل ذلك
للسعيه إلى قيام الدولة الأموية .

كانت بلنسية في حكم اثنين من الصقالة العامرين هما مظفر ومبارك . وكانت مدينة
صامرة زاهرة تجتمع فيها الجنسيات المختلفة ، فكانت من أغنى المدن الأندلسية وأكثرها
استقرارًا ، ورغم أن حاكميها من أمراء الفتنة واستولوا عليها بطريقة غير شرعية ^(١) ، إلا
أنهما كانا من أهل السداد والحكمة ^(٢) ، لذا لم يعاديا المرتضى مرشح الحزب الأموي ولم يرفضا
اتخاذهما لإمارتهما منطلقًا لدعوته ، وسار ابن حزم مع المرتضى على رأس جيوش تريد قرطبة .

ونشبت الحرب وشارك فيها ابن حزم ، وانهزم فيها الحزب الأموي لتبهجة غدر خيران
بالمترضى ، عندما تخلى عنه في أوج المعركة، مما أدى إلى اعتقال ابن حزم وفرار المرتضى الذي
قتله خيران فيما بعد . وبذلك تبخرت آمال ابن حزم وخابت أحلامه السياسية ، ولكن من حسن
حظه أن الاعتقال لم يطل فقد أطلق الفرناطيون سراحه بعد قليل .

وفي هذه الأثناء قرر ابن حزم العودة إلى قرطبة ، فبعد مقتل علي بن حمود تولى أمر
قرطبة من بعده أخوه القاسم ، الذي عدل في سياسته عن الشدة واتجه إلى سياسة اللين ، كما
سلك نهجًا إصلاحيا خفف من وطأة آثار الفتنة على سكان المدينة ، ورغب الكثيرين في
الرجوع إليها ، فعاد ابن حزم إليها عام ٤٠٩ هـ بعد غياب طال خمس سنوات ^(٣) وهو في
الخمسة والعشرين .

لم يتدخل ابن حزم عن آماله السياسية ، إذ ظل منذ عودته إلى قرطبة على اتصال بجماعة
الأمويين على أمل قيام حكم أموي ، يرجع الأمور إلى نصابها ويقضى على الحموديين الشيعة

(١) ابن عثاري : البيان المغرب - ج ٣ - ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) أبو محمد علي بن حزم : الأخلاق والسير في مداواة النفوس - تحقيق : الطاهر أحمد مكي - دار
المعارف - القاهرة - ١٩٨١ - ص ١٤٩ .

(٣) أبو محمد علي بن حزم : طوق الحمامة في الألفة والآلاف - تحقيق : صلاح الدين القاسمي - دار
الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٦ - ص ٢١٩ .

والبربر الدخلاء على الأندلس ، وفى هذه الفترة بدأ أمر القاسم بن حمود يضعف بسبب ثورة البربر عليه ، لأنه لم يعجبهم اعتماده على السودان ليضربهم بهم ، مما اضطره إلى الفرار عام ٤١٢ هـ قاصداً أشبيلية . وقد حاول ابن أخيه يحيى من بعده إدارة دفة البلاد فلم يفلح ، ففر هو الآخر . لكن البربر أعادوا عمه القاسم الذى ثار عليه القرطبيون سنة ٤١٤ هـ ، ونصبوا مكانه الخليفة الأموى عبد الرحمن بن هشام الناصر الملقب بالمستظهر ، الذى استوزر ابن حزم ، ولكن ما لبثت آمال ابن حزم أن انهارت بانتهيار ولاية المستظهر وظهور المستكفى فقد "ثار على المستظهر ابن عمه المستكفى فى طائفة من أراذل العوام ، فقتل المستظهر لثلاث بقين من ذى القعدة من السنة نفسها" (١) وبذلك لم تدم وزارة ابن حزم تلك أكثر من سبعة وأربعين يوماً ، فقد زج المستكفى بابن حزم فى السجن هو وابن عمه المغيرة . وهكذا امتحن ابن حزم بالاعتقال مرة أخرى وكانت محنة أليمة من سلسلة المحن التى تعرض لها ابن حزم ، وانتهت بانتهاه أيام المستكفى الذى ثار عليه أهل قرطبة من جديد سنة ٤١٦ هـ .

والمرجح أن هذه السنة كانت آخر عهد لابن حزم بالسياسة ، فقد ودع السياسة بعد المستظهر الوداع الأخير والتحق العزاء فى الدرس والهدوء والعبادة .

ولانتفق وما يذهب إليه الكثير من المترجمين القدامى نقلاً عن صاعد ، فى أن ابن حزم كان وزيراً لهشام المعتد بالله ، فرغم أن صاعد الأندلسى قد عاصر ابن حزم ، ورغم أنه درس عليه ، فإن معرفته به وبمؤلفاته وأفكاره ونسبه تعاني الكثير من النقص والتحلل ، ويكفى للتأكد من ذلك الرجوع إلى الترجمة التى عقدها لابن حزم فى كتاب "طبقات الأمم" .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمور الخلافة الإسلامية فى الأندلس

سنعرض خلال الصفحات القادمة - فى إيجاز - مدى ما وصل إليه اليهود والنصارى على عهد ابن حزم ، من استبداد بأمور الأندلس والتطاول على الدين الإسلامى ومساعدة أعداء البلاد على القبض على الأمور من جديد ، مما أدى إلى سقوط الأندلس ، وهذا مادفع ابن حزم إلى التشدد بعض الشيء تجاه الطوائف غير الإسلامية ، ومحاولة الوقوف على أحكام التعامل مع غير المسلمين وإخراجها من القرآن والسنة وأيضاً أعمال الصحابة ، وسوف نعرض لتلك الأحكام فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

(١) أبو عبد الله القضاة المعروف بابن الأبار : الحلة السبراء - تحقيق : حسين مؤنس - الشركة العربية

للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٣ - ج ٢ - ص ١٢ .

فى عصر ملوك الطوائف قام اليهود بنصيب كبير فى إشعال نار الفرقة بين أمراء الطوائف، واستطاعوا بدهائهم أن يشغلوا كثيراً من المناصب الهامة فى الدولة، نذكر منهم : إسحاق بن يعقوب الذى كان صاحب الشرطة فى غرناطة، و"ابن النغيلة" الذى وصل إلى درجة الوزارة رسمياً، وكان مسئولاً أمام "باديس بن حبوس" أمير غرناطة عن شئون الإمارة الداخلية، وبعد سنوات ولاء إمرة الجيش فقاد ابن النغيلة الحملات الحربية ضد أعداء "باديس".

وهذا السلطان الواسع الذى أحرز "إسماعيل ابن النغيلة" مكن لليهود كثيراً فى الشؤون الإدارية والمالية، لأنه كان يختار الموظفين منهم، فاكتسبوا الجاه فى أيامه واستطالوا على المسلمين.^(١) ثم إن هذا الجاه الدنيوى هو الذى ساعد الجماعة اليهودية يومئذ على تثبيت اللغة اليهودية وبعث الثقافة اليهودية والظهور بذلك.

وقد تناول ابن النغيلة على الإسلام وشرائعه، واستهزأ بالمسلمين، وجاهر بأنه قادر على أن ينظم القرآن فى أشعار وموشحات ليتغنى به فى المجالس والأسواق، ومن شعره بالعربية عن القرآن :

نقشنت فى الخد سطوراً من كتاب الله موزون
لن تنالوا البحر حتى تنفكوا عما تحبون^(٢)

ويلغ تناول ابن النغيلة على الإسلام أن ألف كتاباً "قصد فيه - بزعمه - إلى إثبات تناقض كلام الله عز وجل فى القرآن اغتراراً بالله تعالى أولاً، ثم بملك ضعفة ثانياً، واستخفافاً بأهل الدين بدءاً، ثم بأهل الرئاسة فى مجانة عوداً، فلما اتصل به أمر هذا اللعين لم أزل باحثاً عن ذلك الكتاب الحسيس لأقوم فيه بما قدرنى الله عز وجل عليه من نصرة دينه بلسانى وفهمى، والذب عن ملته ببيانى وعلمى، إذ قد عديمها المشكى إلى الله عز وجل ووجود الأعوان والأنصار على توفية هذا الحسيس الزنديق المستبطن فى مذهب الدهرية فى باطنه، المتكفن بتأبوت اليهودية فى ظاهره، حقه الواجب عليه من سفك الدماء واستيفاء ماله وسبى

(١) لسان الدين بن الخطيب : الإحاطة فى أخبار غرناطة - تحقيق : محمد عبد الله عنان - دار المعارف - القاهرة - د.ت - ج١ - ص ٤٤٦.

(٢) ابن سعيد المغربي : المغرب فى حلى المغرب - تحقيق : شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٣ - ج٢ - ص ١١٤. لاحظ أن البيت الثانى نظم للآية الثانية والتسمين من سورة آل عمران.

نسائه وولده ، لتقدمه طوره وخلعه الصفار من عنقه وبراءته من اللمة الحاقنة دمه ، المانعة من ماله وأهله". (١)

وقد هاجم ابن حزم أمير غرناطة "باديس بن حبوس" هجوماً شديداً ، ذلك لأنه اتخذ وزيره الأول ومستشاره من اليهود وهو ابن النخريلة الذى مكن لأبناء قومه من رقاب المسلمين فسيطروا يعون منه على الاقتصاد والإدارة وتطاولوا على الإسلام .

يقول ابن حزم ناقداً ومهدداً ومستنهضاً أمير غرناطة : "إن أملى لقوى وإن رجأتى مستحكم فى أن يكون الله تعالى يسلط على من قرب اليهود وأدناهم ، وجعلهم بطانة وخاصة ، ما سلط على اليهود ، وهو يسمع كلام الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين) (٢) وإن من فعل ذلك لجرى أن يشاركهم فيما أوعده الله تعالى فى توراتهم ، فى السفر الخامس إذ يقول لهم تعالى : (ستأتىكم ، وستأتى عليكم هذه اللعنة التى أصف لكم فتكونون ملعونين فى مدائنكم وقنادينكم وتلعن أجدادكم وبقاياكم ، ويكون نسلكم ملعوناً ، وتكون اللعنة على الداخل منكم والخارج" (٣).

وقد ظل ابن حزم يقاوم نفوذ اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد والسياسة ، على نحو ما فعل مواطنه أبو اسحاق الألبيرى الذى كان شاعراً وفقهياً ، ودفع بقصيدته الرائعة مسلمى موطنه غرناطة إلى الثورة على مظالم يهودها ، فانتقموا منهم ، وأتوا على نفوذهم فى يوم عاصف مريع . (٤)

(١) ابن حزم : الرد على ابن النخريلة - ص ٤٦-٤٧ . وقد كثرت المناظرات وتعددت بين ابن حزم وبعض المجادلين من اليهود فى شئون العقائد حتى قال ابن حيان : "ولهذا الشيخ أبى محمد مع يهود لعنهم الله ومع غيرهم من أولى المذاهب المرفوضة من أهل الإسلام مجالس معقوفة وأخبار مكتوبة "انظر ابن بسام الشترىنى : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - ج ١ - ق ١ - ص ١٤٣ .

(٢) سورة المائدة - آية ٥١ .

(٣) ابن حزم : رسالة الرد على ابن النخريلة اليهودى - ص ٧٨-٧٩ .

(٤) الطاهر مكي : دراسات أندلسية فى الأدب والتاريخ والفلسفة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٠ -

ص ٨٠ وما بعدها .

يقول أبو اسحاق الألبيري في قصيدته :^(١)

وإني احتللت بفرنطة	لكننت أراهم بهما عابثين
وقد قسموها وأعمالها	فمنهم بكل مكان لعين
وهم يقبضون جباياتها	وهم يفضضون وهم يفضضون
وهم يلهسون وبيع الكسا	وأنتم لأوضاعها لاهسون
وهم أمناكم على سركم	وكسيف يسكون غثون أمين

ولعل في هذا القدر ما يشير إلى تلك المعركة الفكرية التي كانت أثراً من آثار سيطرة اليهود على مقدرات الأمور ، والتي كانت بين الإسلام واليهودية في عصر ابن حزم ، وتولى كبيرها "ابن النغيلة" الذي ألف كتاباً يطعن فيه الإسلام وكتابه الكريم ، فرد عليه ابن حزم بكتاب أسماه "الرد على ابن النغيلة اليهودي" ، واستنكر المسلمون هذه الوقاحة ، واحتجوا على "حبوس" لاستوزاره ، وعلى أهل غرناطة لانصياعهم لحكم هذا اليهودي .

أما النصارى وخاصة نصارى أسبانيا ، فقد أعطاهم ملوك الطوائف الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية لمسلمي الأندلس ، وذلك أثناء الفتنة البربرية في مطلع القرن الخامس الهجري ، فقد انتهزوا فرصة الصراع بين أمراء بنى أمية الأواخر على تولي منصب الخلافة ، وساعدوا فريقاً ضد الآخر . واستعانة ملوك بنى أمية الأواخر بملوك أسبانيا النصرانية ، لا يدل إلا على مدى ما وصلوا إليه من ضعف وهوان وفقدان للحمية الدينية والعزة القومية ، وكان تدخل ملوك أسبانيا النصرانية على هذا النحو في شؤون الأندلس الداخلية ما أضعف الجبهة الداخلية ، وجعل مسلمي الأندلس يضرب بعضهم بعضاً وأدى إلى تعميق الانفصال والأحتاد بينهم ، حتى أصبحوا لقمة سهلة يستطيع نصارى الشمال التهامها في أي وقت يريدون .^(٢)

وكان من الطبيعي ألا ينظر ابن حزم نظرة إكهاره إلى الأمراء الذين كانوا يستعينون بالنصارى أو يمدون أيديهم بالولاء يستجدونه ، أو بالإتاوة ينفقونها ، فقد كان لامحالة ينظر

(١) المرجع السابق : ص ٨١ .

(٢) ابن خثاري : البيان المغرب - ج ٣ - ص ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ٩٦ . ابن هشام : الذخيرة - ق ١ -

ج ١ - ص ٢٥ ، ٢٠ ، ٣١ .

إليهم بازدراء لأنهم آثروا الدنيا على الآخرة ، وآثروا الذلة على العزة ، وآثروا الدنيا على الدين ، ولذا كان بينه وبينهم عداوة كان من مظاهرها إحراق كتبه ، وكان من مظاهرها أن جفوه حتى آوى إلى ضيعته التي ورثها ، فأقام فيها يدرس ويصنف ، يكتب الرسائل ويكتب العلماء ويرأسلهم ، حتى أدى مهمته .

يقول ابن حزم عن ملوك دول الطوائف واستعانتهم بالنصارى : " واللّه لو علموا أن فى عبادة الصليبان تمشية أمورهم ، لبادروا إليها ، فنحن نراهم يستمدون النصارى فيمكنونهم من حرم المسلمين وأبتنائهم ورجالهم ، يحملونهم أسارى إلى بلادهم ، وربما يحسونهم عن حريم الأرض وحسرتهم معهم آمنين ، وربما أعطوهم المدن والقلاع طوعاً ، فأخلوها من الإسلام وعمرها بالتواقيس ، لعن الله جميعهم وسلط عليهم سيقاً من سيوفه " (١).

رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكم

كان مذهب مالك هو المذهب المسيطر فى الأندلس ، وهو أساس الفكر التشريعى فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكان الخروج عليه يبدو كأنه خروج عن الإسلام نفسه . ومع أن سيطرة مذهب مالك بهذه الصورة الحادة أضفت لوثاً من الثبات الفكرى فى الأندلس (٢) ، إلا أنه كبل حركة العقل الأندلسى ، وأعطى فقهاء المالكية لوثاً من الامتياز الطبقي والقدرة على التنكيل بكل مخالف فى مجال يسمح الإسلام فيه بالاختلاف .

وقد قرأ ابن حزم المذهب المالكى (٣) وغيره من المذاهب ، فقد أتبع له أن يدرس الفقه فى مذاهبه المختلفة وأن يقرأ الكثير من كتبه . ويبدو ذلك واضحاً فى رسالته عن فضل علماء الأندلس .

وقد أمعن ابن حزم فى الأحكام التشريعية المختلفة التى جاءت بها المذاهب الأربعة المختلفة ودونتها كتب فقهاؤها ، متتبعاً مصادرها وأسباب الاختلاف بين كل مذهب والآخر ،

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التلخيص - ص ١٧٧ .

(٢) حسين مؤنس : شيوخ العصر فى الأندلس - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٤١ ، ليثى بروئنسال : الحضارة العربية فى أسبانيا - ترجمة : الطاهر أحمد مكي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥ - ص ١٤٩ وما بعدها .

(٣) هناك مناظرة مشهورة حدثت بين ابن حزم والبايى المالكى ، حول هذه المناظرة انظر :

A. M. Turrki : Polemiques entre Ibn Hazm et Baij sur les Principes de la loi musulmane- Essai sur La litteralisme Zahirte et la finalité Malikite - Alger - 1976 - p. 16-20 et 50-56.

فلفت نظره هذا الاختلاف وتساؤل عن سببه ، فإذا كانت أحكامهم تصدر عن أصول لم يختلف عليها المسلمون وهي كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ، فلم هذا الاختلاف ؟ فرأى أن الفقهاء يحكمون القياس والرأى فى هذه النصوص وهما فى نظره شىء ليس له ميزاناً ثابتاً عادلاً ، فهم إنما يصدرون هذه الأحكام التشريعية عن الهوى الذى يسمونه قياساً ورأياً ، ومن ذلك كان اختلاف الأحكام بعضها عن بعض باختلاف المذاهب . يقول ابن حزم : " وجميع أهل القياس مختلفون فى قياساتهم لا تكاد توجد مسألة إلا وكل طائفة منهم تأتى بقياس تدعى صحته ، تعارض فيه قياس الأخرى ، وهم كلهم مقرون مجمعون على أنه ليس كل قياس صحيحاً ، ولا كل رأى حقاً " (١)

والحق أنه لم يكن حال أهل القياس بالباعث على الرضى فيطمئن الناس إلى أصولهم ، بل كانوا قيماً بينهم أشد اختلافاً ، إذ ليس فى أيديهم ما يجمعون على تقديسه كالذى فى أيدي أهل الآثار ، ولم يزد هم مرور الزمن وعقد جلسات المناظرة وأعمال المقاييس إلا اختلافاً وانقساماً ، بل كانوا كما لاحظ ذلك ابن قتيبة " فى طول تناظرهم وإلزام بعضهم بعضاً الحجة فى كل مجلس مرات ، لا يزولون عنها ولا ينتقلون " (٢) .

وتفانم ذلك كله حتى شاع القياس بالرأى وأدى إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام ، كما نقل ابن حزم فى رسالة إبطال القياس (٣) ، بل وأجاز بعض فقهاء أهل الرأى نسبة الحكم الذى دل عليه القياس إلى رسول الله ، ولهذا نرى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولأنهم لا يقيمون لها سنداً ، فاستعنت الشقة بين هذا الفريق والفريق المعتدل الذى لا يلجأ إلى القياس إلا حين لا يكون هناك نص ولا إجماع .

وهذا يوضح أن القياس والاستحسان أسس استخدامهما فى القرنين الرابع والخامس الهجريين ، من هنا أصر ابن حزم ، على رفض القياس لصرف الناس عن فتاوى مصممة خصوصاً لتبرير تصرفات خاطئة جائرة .

(١) أبو محمد على بن حزم : للمعلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - د.ت - ج١ - ص ٥٨ .

(٢) أبو محمد عبد الله بن قتيبة : تأويل مختلف الحديث - تحقيق : محمد زهرى النجار - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) أبو محمد على بن حزم : مختصر إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق : سعيد الأفغانى - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦٠ - ص ٦٩ ، ٧٠ .

ولاشك أن الفساد الذى تعرضت له الحياة الاجتماعية فى الأندلس عامة وفى قرطبة خاصة فى عصر ابن حزم ، كان له أثره الكبير فى البيئات الفقهية والقضائية ، فقد استطاع أغلب فقهاء الأندلس فى القرنين الرابع والخامس الهجريين أن يوائموا بين أحكامهم وفتاواهم ، وبين مقتضيات الحياة الفاسدة التى كانت تعيشها الأندلس آنذاك .

إن هؤلاء الفقهاء استفادوا من ظروف القرن الخامس الهجرى ، وتحولوا إلى مفسرين لتصرفات الحكام ومبررين لطغيانهم ، سعيًا وراء مناصبهم وعطاياهم وخوفًا من بطشهم ، وساعد على ذلك ملوك الطوائف بما فى نظامهم من منافسات ونزاعات بينهم على الحكم .

وقد كان الفقهاء فى هذا العصر الذى ساد فيه الانحلال والفوضى الأخلاقية والاجتماعية ، أكبر عضد لأمراء الطوائف فى تبرير طغيانهم وظلمهم (١) . ومن أمثلة ذلك أنهم كانوا قد أفتوا بجواز ولاية عبد الرحمن شنجول العهد وحضروا البيعة وأيدوها ، وأذاعوا حديثًا نسيوه ظلمًا إلى الرسول "ﷺ" قالوا فيه لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه" وكان عبد الرحمن شنجول قحطانيًا . وعندما رأى هؤلاء الفقهاء انهيار حكم بنى عامر سرعان ما انتهزوا الفرصة وأعلنوا تأييد النظام الجديد (٢) .

وقد أخيرنا ابن حزم بما حدث من تمكّن يحيى بن يعقوب عند السلطان - الحكم بن هشام - وجعله القضاء والإفتاء فى الأندلس قاصرًا على المالكيين ، مما دفع الناس إلى التفقه على مذهب مالك رغبة فيما عند السلطان من وظائف ، وحرصًا على طلب الدنيا والمنصب والجاه ، "وجرى العامة فى ذلك فى أثر الخاصة والناس سراع إلى الدنيا والرياسة" (٣) .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، مما دعا ابن حزم إلى القول عن فقهاء عصره : " فتواهم معدة وأقلامهم مشروعة ، يدعمون بها الطغاة خوفًا ، ويبررون لهم المظالم طمعًا ، ويسبحون بحمد الحاكم ملقًا ، ويشغلون بدعوة الناس عن الجاد من أمور الدنيا بغير العاجل من شئون الآخرة " .

(١) عنان : ابن حزم الفيلسوف الذى أرخ لمجتمع الطوائف - كتاب العربى - ص ٥٥ .

(٢) ابن الأبار : الحلة السهراء - ج ١ - ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، ابن عذارى : البيان المغرب - ج ٣ -

ص ٦١-٦٢ .

(٣) الحميدى : جذوة المقتبس - ص ٣٦٠-٣٦١ .

كما يقول : "فلا تغالطوا أنفسكم ، ولا يفرنكم الفساق المنتسبون إلى الفقه ، اللابسون جلود الضأن على قلوب السباع ، المزنون لأهل الشر شرهم ، الناصرون لهم على قسقمهم" (١)

وهذه الحالة التي وصل إليها الفقه والفقهاء ، أدت إلى انجاء ابن حزم إلى الفقه الظاهري الذي يلتزم بظاهر النصوص لا يتجاوزها ، ويلتزم بالدلالة الحرفية للنص (٢) ، فقد كان للأحداث والنكبات المتكررة التي عرفتھا الأندلس ، دور في طبيعة الاتجاه الذي سار فيه ابن حزم ، أي اتجاه التشدد في فهم النصوص والتعامل معها ، والتمسك بظاهر الألفاظ .

ونستطيع القول أن هذا الوقوف عند ظاهر النص ، جاء بديلاً لسلسلة التجاوزات التي عرفها المجتمع الأندلسي : ويربط ابن حزم بين العمل بالقياس ، والذي يقضى في رأيه حتماً إلى تعدد الآراء باعتبار أن القياس حكم بالهوى ، وبين الاختلاف والتشتت ، كما يربط بصورة موازية بين التمسك بالنص وبين الوحدة . وفي ربطه هذا ما يجعلنا نقول أن لإبطال القياس لديه بعداً ومدلولاً سياسيين ، فهو ثورة ذات مظهر فقهي على فساد استشرى في الحياة الاجتماعية بالأندلس عامة وقرطبة خاصة ، وانعكس على الفقه والقضاء اللذين أصبحا مطية سهلة الركوب لكل من يريد إضفاء الشرعية على وضع غير شرعي وفاسد من الأساس (٣) .

لقد سير ابن حزم غور المجتمع الأندلسي بكل طبقاته وشهد من المهازل التي تجري على مسرح السياسة باسم الشريعة ، ما جعله يتأكد أن هذه الموبقات والمفاسد والانحرافات وقعت في غيبة الشريعة الإسلامية ، وفي تجاوز دلائلها الصريحة ، وتأويلها باسم القياس والاستحسان والتعليل (٤) . من هنا دخل إلى باب الفقه ليصلح به الراعي والرعية ، واختار المذهب الظاهري لأنه المذهب الذي يوجب الاجتهاد ويمنع التلاعب بالنصوص .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجوه التلخيص - ص ١٧٤ .

(٢) انظر تفاصيل المذهب الظاهري في : نجاح محسن : معارف الفكر الإسلامي لابن حزم - مجلة الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد - باكستان ١٩٩١ - العددان الأول والثاني - المجلد السادس والعشرون - ص ١٦٧ وما بعدها .

وانظر أيضا :

Goldziher : The Zahiris, their doctrine and their history a Contribution to the history of Islamic theology - Translated by : W. Behn - Leiden - 1971 .

(٣) سالم يفتوت : ابن حزم - ص ٥٥-٥٦ .

(٤) عبد اللطيف شرارة : ابن حزم رائد الفكر العلمي - ص ٦٦ .

الباب الأول

قضية الإمامة عند ابن حزم

- الفصل الأول : الإمام ، ضرورة وجوده والأساس في اختياره .
- الفصل الثاني : إمامة المفضول وطرق عقد الإمامة .
- الفصل الثالث : واجبات الإمام وحقوقه وعزله .

تهديد

إشكالية الإمامة ، هي أول إشكالية اختلف المسلمون في شأنها بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة ، ذلك لأن النبي لم يقرر نظاماً معيناً لمن يكون إماماً أو خليفة من بعده . قال الشهرستاني في ذلك : "وأعظم خلاف بين الأمة ، خلاف الإمامة ، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية ، مثل ما سل على الإمامة في كل زمان" (١).

وهذا القول من أحد مؤرخي الفرق الإسلامية الذين شهد لهم بالدقة والإحاطة ، يدل على ما لهذه المسألة من أهمية كبيرة ، وما ترتب عليها من نتائج ذات خطورة بالغة ، إذ أدى الخلاف حولها فيما بعد إلى نشوء الفرق الإسلامية الأولى ، كالشيعة والخوارج والمرجئة ، فهي من الناحية التاريخية أول إشكالية ترتب عليها انقسام المسلمين إلى فرق تتصارع فيما بينها صراعاً سياسياً ، سرعان ما تطور بعد ذلك فأصبح صراعاً عقائدياً .

وما جعل تلك الخلافات السياسية بين المسلمين مرتبطة عندهم بالعقائد ، أن الخلاف السياسي بين المسلمين ما كان ليبتعد عن الدين ، لأن كل فريق من الفرق المتنازعة كان يلجأ إلى نصوص الدين دائماً ليؤيد موقفه ، وهذا يدعو إلى الاجتهاد في فهم النصوص أو تأويلها تأويلاً خاصاً ، عندئذ صار كل حزب سياسياً فرقة دينية لها معتقداتها ، كالشيعة والخوارج والمعتزلة والأمويين والمرجئة . ثم عمد أصحاب كل فرقة إلى اصطناع الأحاديث ليدعموا بها معتقداتهم فصار الأمر متعلقاً بالدين ومسائله الاعتقادية تعلقاً كبيراً (٢).

وقد كان وراء هذا الخلاف حول الإمامة بحث فلسفي ، حول السلطة التي كان يمارسها الرسول نفسه في حياته ، فلم يكن الرسول ﷺ صاحب سلطة روحية فقط ، بل كان حاكماً ،

(١) هبة الكريم الشهرستاني : الملل والنحل - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - دار الفكر -

بيروت - د.ت - ص ٢٢ .

(٢) دخلت قضية الإمامة مبحث العقائد ، حتى عند أهل السنة ، لأن الشيعة لما اعتبروها منذ البداية من أصول العقائد الإسلامية ، لم يوافقهم على ذلك أهل السنة ، ولكن احتاج أهل السنة فيما بعد إلى الرد على الشيعة ، فكانت قضية الإمامة من أهم العوامل التي عجلت بظهور علم العقائد أو علم الكلام ، انظر : ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ط ٧ - ١٩٧٦ - ص ٩٥-٩٦ .

أى أنه كان يجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ، ولهذا كان من الطبيعي أن يتساءل المسلمون حول طبيعة السلطة التى يجب أن يزاولها خليفته ، هل يشترط فى الخليفة أو الإمام أن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، أم يكون صاحب سلطة زمنية فقط ، باعتبار أن السلطة الروحية انتهت بوفاة الرسول ؟

الذين قالوا بأن الخليفة صاحب سلطة زمنية فقط ، هم الذين قالوا بأن الخلافة أو الإمامة تكون بالاتفاق والاختيار ، أى بالبيعة والاستفتاء والشورى ، وهؤلاء هم أنصار أبى بكر ، وقد عرف هؤلاء وأنصارهم وأتباعهم بأهل السنة والجماعة . أما الذين قالوا بأن الخليفة لابد وأن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، فهم الذين تشبهوا لعلى بن أبى طالب وقالوا أن الخلافة تكون بالنص والتعيين ، وهم رأوا أن السلطة الروحية لم تنته بوفاة الرسول ، بل امتدت فى على بن أبى طالب وأيضاً فى الأئمة من بعده ، وهم أهل العترة ، ولهذا نسبوا العصمة إلى على والأئمة من ذريته ، إلى جانب قولهم بعصمة النبى ، وذلك من أجل أن يؤكدوا امتداد السلطة الروحية فى الأئمة وعدم انقطاعها بوفاة الرسول ﷺ .

وقد ظهر ابن حزم وأدلى بدلوه فى هذا الموضوع الخطير وحدد الإجابات على الأسئلة المطروحة فى عصره - وما زالت - والمخاصة بقضية الإمامة ، وأهمها :

- هل يجب على المسلمين أن ينصبوا لهم إماماً أو خليفة أو حاكماً ؟
- ما الغرض من وجود مثل هذا الإمام ، وهل تتعلق أغراض الحكم بشئون الدنيا وحدها ، أم تتجاوزها إلى شئون الدين ؟
- هل يجوز أن يوجد إمامان فى وقت واحد كما اقترح الأنصار على المهاجرين بقولهم ، منا أمير ومنكم أمير ؟
- ثم ما الطريقة التى يتم بها نصب الإمام ، هل يكون ذلك بالنص عليه من الله أو الرسول نصاً خفياً أو ظاهراً ، أم يكون تعيينه بالاختيار والعقد ، ومن الذى ورد به النص إذا ذهبنا مع القائلين به ، وما الصفات والشروط التى يجب أن يكون عليها المرشح للإمامة عند القائلين بالعقد والاختيار ؟

- وأخيراً هل يصح عزل الإمام وخلعه عن الحكم ، وما الأسباب التى تدعو إلى إقصائه ؟

إن هذه التساؤلات كانت مجالاً لخلافات فكرية وعملية جابهها المسلمون فى مجال الفكر السياسى وجابهوها فى التجارب السياسية المختلفة التى اقترحوها للتخلص من الأزمات العنيفة التى مرت عليهم . وقد ناقش ابن حزم كل هذه الأمور التى تخص قضية الإمامة وهذا هو موضوع هذا الباب .

الفصل الأول

الإمام ، ضرورة وجوده والأساس فى اختياره

أولاً : وجوب الإمامة . ثانياً : وحدة الإمام . ثالثاً : شروط الإمام .

اختلفت الفرق الإسلامية حول قضية نصب الإمام ، هل يجب أو لا يجب ، ويمكن فى هذا الصدد تمييز اتجاهين بارزين هما :

أولاً : وجوب الإمامة :

الأول : يرى وجوب نصب الإمام مطلقاً ، أى سواء أكان ذلك فى حال الأمن والاستقرار ، أم فى حال ظهور الفتن والاضطرابات ، وهؤلاء هم جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة . (١)

الثانى : يرى عدم وجوب نصب الإمام ، وهم النجدات من الخوارج الذين يرون أن السلطة غير ضرورية "لأن الواجب أن يتناصف الناس فيما بينهم على تعاطى الحق فإن رأوا أن ذلك لا يتحقق إلا بتنصيب إمام يحملهم عليه ، جاز لهم أن يقيموا عليهم إماماً ، أما إذا لم تدع إليه الضرورة بأن تعادلوا وتناصفوا ، فلا يجب عليهم إقامته" . (٢)

كما أن هناك قلة من المعتزلة ذهبت إلى عدم وجوب إقامة الإمام ويختلف أصحاب هذا الاتجاه فى التفاصيل حيث تختلف الدواعى التى تؤدى إلى عدم وجوب السلطة ، فيرى

(١) عمرو بن بحر الجاحظ : رسائل الجاحظ - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٦٤ - ج٤ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٣٠٢ ، ج١ - رسالة كتمان السر وحفظ اللسان - ص ١٦١ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة - دار القلم - بيروت - ١٩٧٦ - ص ١٩٠ ، أبو حامد الغزالي : الاقتصاد فى الاعتقاد - تحقيق : إبراهيم أكانه جويوئجي ، حسين أكاى - أنقرة - ١٩٦٢ - ص ٢٣٦ ، أبو محمد على بن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل - مطبعة التمدن - القاهرة - ١٣٢١ هـ - ج٤ - ص ٨٧ .

(٢) عضد الدين الإيجي : المواقف بشرح الشريف الميرجاني - تحقيق : بدر الدين الحلبي - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٠٧ - ج ٨ - ص ٣٤٥ ، ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٧ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٢ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٢٤ . وانظر أيضاً مبررات هذا الفريق فى قوله بعدم وجوب السلطة ورد الجمهور عليه فى : د. فزاد محمد النادى : موسوعة الفقه السياسى ونظام الحكم فى الإسلام - دار الكتاب الجامعى - ط١ - ١٩٨٠ - ج١ - ص ٢٢٩ وما بعدها .

الفوطى من المعتزلة أن الإمامة غير واجبة في حال الفتنة^(١) . أما إذا اجتمعت الأمة على الحق فإن الأمة في هذه الحالة تكون في حاجة إلى إمام . أما الأصم فقد تضاربت النقول حول موقفه من قضية وجوب الإمامة ، ففي حين يذكر الشهرستاني أنه يرى أن الإمامة لا تنعقد في أيام الفتنة ، أي لا تنعقد إلا في حالة الاتفاق وإجماع الأمة عن فكرة أبيها مثل رأى الفوطى^(٢) ، نجد أن فريقاً آخر يقرر رأياً آخر للأصم على عكس ذلك ، أي أن الإمامة تجب عند الفتنة دون الأمن^(٣) . وثمة رأى ثالث ينسب إلى الأصم القول بعدم وجوب الإمامة مطلقاً ، يقول الغزالي : "لم يذهب أحد إلى جواز الاستغناء عن الإمام إلا رجل يعرف بعبد الرحمن بن كيسان"^(٤) .

هذه ثلاثة آراء متعارضة للأصم يفصل بينها ما ذكره القاضى عبد الجبار وابن أبى الحديد من تفسير لرأى الأصم ، فإنهما معتزليان ينقلان عن معتزلى وهو الأصم ، والأفراد المنتسبون إلى الفرقة الواحدة هم أولى الناس بقبول نقل بعضهم عن البعض ، يقول القاضى عبد الجبار تعليقاً على رأى الأصم : "إنما قال لو أنصف الناس بعضهم بعضاً ، وزال التعطالم وما يرجب إقامة الحد ، لاستغنى الناس عن إمام ، والمعلوم من حال الناس خلاف ذلك ، أى استحالة إنصاف الناس بعضهم لبعض ، إذن يفهم من قوله أن إقامة الإمام واجبة"^(٥) .

(١) عبد القاهر البغدادي : أصول الدين - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربى - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨١ - ص ٢٧٢ ، الإيجى والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٥ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٧٢-٧٣ .

(٣) الإيجى والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٥ ، فخر الدين الرازى : الأربعين في أصول الدين - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٦ - ج ٢ - ص ٢٥٦ .

(٤) أبو حامد الغزالي : فضائح الباطنية - تحقيق : د. عبد الرحمن بدوي - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ - ص ١٧٠ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٢ .

(٥) القاضى عبد الجبار : المفسى في أبواب التوحيد والعدل - ج ٢٠ - تحقيق : د. عبد الحليم محمود ، سليمان دنيا - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - د. ت - ق ١ - ص ٤٨ ، ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة - تحقيق : محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٥٩-١٩٦٤ - ج ٢ - ص ٣٠٨ . وقد حكى نفس الرأى أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق : هـ. ريتز - مطبعة الدولة - استانبول - ١٩٢٩ - ج ٢ - ص ٤٦٠ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٢ .

موقف ابن حزم من قضية وجوب الإمامة

قضية وجوب الإمامة هي أول قضية يعنى ابن حزم ببحثها ، ويسوق الحجج والأدلة من القرآن والسنة ومن البرهان العقلى ليبرهن على هذا الوجوب . وقد انطلق ابن حزم إلى هذه الفكرة من مقولة أن الإنسان مدنى أو اجتماعى بطبعه ، وأن صلاح الفرد متوقف على صلاح المجتمع وكذلك العكس ، فمن المستحيل أن يبقى الإنسان فى هذا العالم دون معاونة لنوعه على مصلحته ، فالحارث يحرق والطحان يطحن والنساج ينسج والخياط يخط ، وكل إنسان لابد أن يتولى القيام بعمل فيه مصلحة للمجموع وله ضرورة بالنسبة له .^(١)

كما أن الله تعالى قد حث عباده على التعاون على البر والتقوى ، فأى عمل لإنسان فيه مصلحة لدينه أو لدنياه ، فهو بر وتقوى إذا استعان فيه بأوامر الله .^(٢)

يتضح من هذا أن ابن حزم يؤكد على ضرورة التعاون بين أفراد المجتمع . وإذا كان الاجتماع ضرورياً وحتمياً ، فإن التناقضات وتعارض المصالح أمور واردة بل وحتمية ، وبهذا يكون من الضرورى وجود سلطة عليا لإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة . يقول ابن حزم فى هذا : " لما كانت الخلافة من الله على منهاج رسوله وإقامة شعائر دينه ، احتاج الناس إلى من يقوم فيهم مقام نبيهم ﷺ ، لتألف برهته الأهواء المختلفة ، وتجتمع بهيئته القلوب المتفرقة ، وتنكف بسطوته الأيدي المتغالبية ، وتنقمع من خوفه النفوس المعاندة ، لأن فى طباع البشر من حب المغالبة والقهر مالا ينفكون عنه إلا بمانع قوى وراذع كفى"^(٣)

أدلة ابن حزم على وجوب الإمامة

استدل ابن حزم على رأيه بضرورة تنصيب الإمام ، بأدلة شرعية من القرآن والسنة والإجماع ، وكذلك الأدلة العقلية .

(١) أبو محمد على بن حزم : رسائل ابن حزم الأندلسى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة الخالجي - القاهرة - د.ت - رسالة مراتب العلوم - ص ٨٣ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) أبو محمد على بن حزم : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكتانى - مجلة تطوان المغربية - العدد ٥ - ١٩٦٠ - ص ٩٦ ، وإلى نفس المعنى يذهب الجاحظ فى الرسائل - ج ١ - رسالة كتمان السر وحفظ اللسان - ص ١٦١ ، ج ٤ - رسالة الجواهرات واستحقاق الإمامة - ص ٣٠٢ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩ ، الغزالي : الاقتصاد فى الاعتقاد - ص ٢٣٦ .

(أ) الأدلة الشرعية :

- ١- القرآن : مثل قول الله تعالى : "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" .^(١)
- ٢- السنة النبوية : هناك أحاديث كثيرة صحاح في طاعة الأئمة وإيجاب الإمام .^(٢) ومن أمثلة هذه الأحاديث (٣) :
- قول الرسول ﷺ : لا يحل لمسلم أن يبيت ليثنين ليس في عنقه لإمام بيعة".^(٤)
- قول الرسول ﷺ : "من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لاجحة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية".^(٥)
- يتأكد وجوب الإمامة بعمل الرسول ، فالرسول ﷺ لم يترك المدينة في غزوة من غزواته أو في حج ، دون أن يستخلف من يحل محله في المدينة ، فدل ذلك على أن رسول الله لا يترك جماعة المسلمين فوضى بلا شخص يتولى أمورهم^(٦) .

٣- الإجماع :

يرى ابن حزم أن وجوب تنصيب الإمام قد ثبت عند جميع المسلمين وأجمعوا عليه ، ودليل ذلك مبادرة الصحابة إلى تعيين إمام ، فأقاموا أبا بكر مقام الرسول ﷺ ،

(١) سورة النساء - آية ٥٩ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٧ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج١ - ص ٣٥٩ .

(٤) صحيح مسلم - كتاب الإمامة .

(٥) صحيح مسلم - كتاب الإمامة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .

(٦) انظر في ذلك ، أبو محمد علي بن حزم : جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق : د. إحصان

هياص ، ناصر الدين الأسد - دار المعارف - القاهرة - ص ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٥٢ ،

١٥٧ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢٦٦ . وفيها يظهر أن الرسول قد استخلف

عند تركه المدينة من يتولى أمور المسلمين .

ثم عمر ثم عثمان ثم علياً - مع خلاف عليه - ومازال هذا الفعل جارياً حتى الآن من المسلمين^(١).

ويرى ابن حزم أنه لا يطقن في حجية الإجماع الذي انعقد في صدر الإسلام الأول ، ما أثاره المنكرون لوجوب الإمامة ، فليس من شأن هذه الآراء أن تطعن في ضرورة إقامة الإمام ، وقد أبطل ابن حزم رأيهم بقوله بأن كل الفرق قد أجمعت على وجوب إقامة الإمام وبطلان رأيهم ، وأيضا القرآن والسنة قد ورد فيهما إيجاب الإمام^(٢).

(ب) الأدلة العقلية :

إلى جانب الأدلة الشرعية من القرآن والسنة وكذلك الإجماع ، يضيف ابن حزم دليلاً عقلياً على وجوب الإمامة وهو :

تطبيق الأحكام الشرعية لا يتم إلا بإمام : يرى ابن حزم - استناداً للعقل كما يزعم - أن الله تعالى قد أرجب علينا واجبات شرعية كثيرة ، كتطبيق الأحكام في الأموال والجنائيات والدماء والنكاح والطلاق وسائر الأحكام ، ومنع الظالم وإنصاف المظلوم وأخذ القصاص وغير

(١) ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - ص ٩٧ ، الفصل - ج ٤ - ص ٨٧ . وإلى دليل الإجماع كدليل على وجوب الإمامة ذهب القاضي عبد الجبار في المغنى - ج ٢ - ق ١ - ص ٤٧ ، شرح الأصول الخمسة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٧٥١ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩١ ، عبد الكريم الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام - نشر : ألفريد جوم - أكسفورد - ١٩٣٤ - ص ٤٧٨ - ٤٧٩ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٦ وما بعدها ، محمد بن محمد الهزدي : أصول الدين - تحقيق : هانز بيتر نيس - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ١٨٦ ، أحمد بن عبد الله القلقشندي : مآثر الإنافة في معالم الخلافة - تحقيق : عبد المنار أحمد فراج - سلسلة التراث العربي - وزارة الإرشاد والأثنا - الكويت - ١٩٧٤ - ج ١ - ص ٢٩ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٧٢ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٧ . ويشاركه ابن حزم في عدم اعتبار رأي المنكرين لوجوب الإمامة ، القاضي عبد الجبار : المغنى - ج ٢ - ق ١ - ص ٤٨ ، الكستلي : حاشية الكستلي على العقائد النسفية لنجم الدين النسفي - نشر : فريي يوسف ضيا - دار سعادات - ١٣٣٦ هـ - ص ١٨١ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٢ .

ذلك من الأمور ، ولما كانت هذه كلها لاتتم إلا بإمارة ، فمن هنا وجب إقامتها ، ومن غير الممكن عمل كل هذا بدون إسناد الأمر إلى إمام ، فالبلاد التى لا رئيس لها لاتقام فيها الأحكام ولا الحدود حتى ذهب الدين فى أكثرها ، فلا يصح إقام الدين إلا بوجود إمام .^(١)

ويؤكد ابن حزم هذا الرأى فى موضع آخر ، فيذهب إلى أنه "لا يمكن أن يؤخذ صدقة دون الإمام أو يقام حد دونه أو يحكم بين اثنين دونه ، فلا يحل ذلك ، ومن أباح هذا فقد خرق الإجماع وأبطل الأمانة التى افترضها الله تعالى ، وأوجب أنه لا حاجة بالناس إلى إمام ، وهذا خلاف الإجماع والنص" .^(٢)

ويعلق الشيخ محمد بخيت المطيعى على رأى ابن حزم السابق تعليقا موقفاً "بأن القياس الذى ادعى ابن حزم أنه من أقيسة المنطق وأحكام العقل ، مبنى على قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(٣) ، إذن هو مأخوذ من الكتاب لا من أحكام العقل ، وقياس شرعى لامنطقي ، وشتان ما بين القياسين الشرعى والمنطقي ، كما يعلم ذلك لمن غمض ولو أغلته من أصبعه فى علم الأصول"^(٤) .

هذه هى الأدلة التى استدل بها ابن حزم على وجوب إقامة الإمام . ويتضح من اهتمامه بصياغة هذه الأدلة أنه - بجانب بيان الحكم الشرعى - بصوغ الرغبة الملحة للأندلس قبيل سقوط الخلافة ، فى وجود سلطة مركزية أو خليفة قوى يقيم أحكام الدين وتكاليفه ، ويقضى على الفوضى السياسية .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٧ . وقد أشار إلى هذا الرأى غير ابن حزم ، القاضى عبد الجبار فى كتابه المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٤٣ ، الإيجى والجرجانى : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٦ - ٣٤٧ ، الرازى : الأربعين فى أصول الدين - ج ٢ - ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١١١ . ونفس المعنى نجده فى شذرات من كتاب السياسة لابن حزم - ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) سورة البقرة - آية ٢٨٦ .

(٤) الشيخ محمد بخيت المطيعى : حقيقة الإسلام وأصول الحكم - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٤٤هـ - ص ٣٥ .

ثانيًا : وحدة الإمامة :

اتفق أكثر فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز أن يكون للأمة أكثر من خليفة أو إمام لأن ذلك يؤدي إلى التنازع والفرقة والشقاق .^(١)

الحالات المسموح فيها بتعدد الأئمة :

لم تتحقق وحدة الإمامة إلا في القرون الأولى للدولة الإسلامية ، أما بعد أن امتدت الفتوحات وتغيرت الظروف ، فقد تعددت الإمامات والخلافات ، لهذا فإن فقهاء المسلمين لم يستطيعوا إغفال هذه الحقيقة وأجازوا التعدد لكن بشروط . يصدق هذا آراء الجويني والإيجي والجرجاني ، فقد رأوا جواز تعدد الأئمة متى وجدت أصقاع واسعة شاسعة .^(٢) وينسب القلقشندي هذا الرأي إلى عدد من فقهاء الشافعية كأبي إسحاق الإسفراييني ، لأن الحاجة قد تدعو إليه^(٣) . كما يجيز البغدادي التعدد متى كانت البحار المحيطة تفصل بين أجزاء دار الإسلام .^(٤)

الواضح من آراء هؤلاء الفقهاء أن وحدة الإمامة هي الأصل ، وأن التعدد إذا أبيح ، فإنما على سبيل الاستثناء ولضرورات تميزه .

(١) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ ، المحلي : ج ١ - ص ٤٥ ، أبو الحسن الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - ص ٩ ، أبو يعلى القراء : الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد الفقي - مؤسسة الحلبي - ١٩٨٧ - ص ٢٧ ، القلقشندي : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٤٥ ، ج ٢ - ص ٢٥٥ ، البزدوي : أصول الدين - ص ١٨٩ ، الكمال بن الهمام والكمال بن أبي شريف : المسامرة في شرح المسامرة - ص ١٨٩ ، الكمال بن الهمام والكمال بن أبي شريف : المسامرة في شرح المسامرة - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣١٧ هـ - ص ٢٨٠ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٤ ، سعد الدين التفتازاني : شرح العقائد النسبية - تحقيق : أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٠٠ .

(٢) أبو المعالي الجويني : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق : محمد يوسف موسى ، على عهد المنعم عبد الحميد - مكتبة الحلبي - القاهرة - ١٩٥٠ - ص ٤٢٥ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٢ .

(٣) القلقشندي : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٤٦ .

(٤) البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٤ .

خروج البعض عن إجماع العلماء على وحدة الإمامة :

شدت بعض الفرق عن إجماع الأمة على وحدة الإمامة ، وهم : الجارودية^(١) ، والبترية^(٢) وهما من الزيدية . كما شلت الحمزية من الخوارج^(٣) وذكر ابن حزم أن محمد بن كرام السجستاني^(٤) وأبا الصباح السمرقندي^(٥) قالوا بجواز التعدد .^(٦)

أما الإمامية ، فقد أهدوا رأياً غريباً لم يقل به أحد غيرهم ، إذ قالوا : "لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد إمامان ناطقان ، ويصح أن يكون في الوقت إمامان أحدهما ناطق والآخر صامت ، وزعموا أن الحسين بن علي كان صامتاً في وقت الحسن ، ثم نطق بعد موته"^(٧)

أدلة أنصار التعدد :

أورد ابن حزم أدلة أنصار التعدد وهي :^(٨)

- ١- قول الأنصار يوم السقيفة للمهاجرين "منا أمير ومنكم أمير" .
- ٢- إن معاوية بن أبي سفيان كان إماماً إلى جانب علي بن أبي طالب ، ثم إلى جانب ابنه الحسن بعد استشهاده .

(١) الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٣ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(٤) هو من المتكلمين وشيخ الكرامية ، وقد ابتدع في المعبود أنه جسم لا كالأجسام ، وسجن لهذعته ثمانية أعوام بنيسابور ، ثم أفرج عنه فتوجه إلى الشام ، وعندما عاد مرة أخرى إلى نيسابور حبسه محمد بن عبد الله بن طاهر . وتوفي سنة ٢٥٥ هـ .

انظر : ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان - مطبعة دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - الدكن - ج ٥ - ص ٣٥٣ .

(٥) لم أعثر على ترجمة له .

(٦) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

(٧) البخاري : أصول الدين - ص ٢٧٤ .

(٨) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

نقد ابن حزم لحجج القائلين بتعدد الأئمة :

وجه ابن حزم النقد لأراء القائلين بتعدد الأئمة على النحو الآتى :

١- بالنسبة لقول الأنصار ، فقد رده ابن حزم بالعديد من الحجج وهى :

(أ) لم يكن قول الأنصار صواباً بل كان خطأ منهم فى الاجتهاد. (١)

(ب) إن الأنصار لم يقصدوا بقولهم هذا التعدد ، بل يقصدون أن يلى وال منهم ، فإن مات ولى من المهاجرين آخر ، وهكذا ، ولا يقصدون أن يلى إمامان فى وقت واحد ، وهذا هو الأظهر من كلامهم (٢) .

(ج) إن المهاجرين قد خالفوا الأنصار فى هذا القول ولم يوافقهم عليه . (٣)

٢- أما الاستدلال بإمامة معاوية إلى جانب إمامة على فغير سديد فى رأى ابن حزم ، إذ أن الإمام الحق هو على رضى الله عنه ، ولم يكن معاوية فى منازعته لعلى يصدر عن ادعاء أنه إمام ، ولكن منازعته كانت من أجل الأخذ بثأر عثمان ، وقد أخطأ فى اجتهاده ولا حجة فى خطأ المخطئ . (٤)

ومن ناحية أخرى فإن علياً ومعاوية لم يسلم أحدهما للآخر أبداً ، بل كان كل واحد منهما يزعم أنه المحق ، وكذلك كان الحسن رضى الله عنه إلى أن أسلم الأمر إلى معاوية ، وبهذا تبطل حجة أن معاوية وعلياً تولبا الحكم فى وقت واحد ، فإن لم يتول أكثر من إمام أمور المسلمين فى وقت واحد ، فقد صح الإجماع على بطلان قول ابن أبى كروم وأبى الصباح (٥) .

مذهب ابن حزم فى وحدة الإمامة

بعد أن انتقد ابن حزم حجج القائلين بتعدد الأئمة ، بين لنا مذهبه فى الوحدة الذى يستند فيه إلى القرآن والسنة كما هو دأبه عند التنازع والاختلاف على رأى ، بالإضافة إلى استناده إلى عدة أدلة عقلية ، وذلك على النحو الآتى :

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ٨٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٨ - ٨٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٩ .

(أ) الأدلة الشرعية :

استند ابن حزم في قوله بضرورة وحدة الإمامة ، على أدلة شرعية من الكتاب والسنة ، وهذه الأدلة هي :

- قول الله تعالى : "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا" (١) .
- قول الله تعالى : "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" (٢) .
- قول رسول الله ﷺ "إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخر منهما" (٣) .
- قول رسول الله ﷺ "من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الآخر" (٤) .
- قول رسول الله ﷺ "من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه" (٥) .
- قول رسول الله ﷺ "إنه لا تبي بعدى وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : "قوا ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم" (٦) .

(ب) الأدلة العقلية :

دلل ابن حزم على وحدة الإمام بعدة أدلة عقلية وهي :

- ١- لو جاز أن يكون في العالم إمامان لجاز أن يكون فيه ثلاثة أو أربعة وأكثر ، فإن منع من ذلك مانع كان متحكماً بلا برهان ومدعيًا بلا دليل. (٧)

(١) سورة آل عمران - آية ١٠٥ .

(٢) سورة الأنفال - آية ٤٦ .

(٣) رواه مسلم في باب الإمارة رقم ٦١ ، الأدلة من ١-٣ ذكرها ابن حزم في كتاب الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

(٤) رواه مسلم بشرح النووي - ج ١٢ - ص ٢٣٣ ، ج ٤ - ص ٥١١ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي - ج ١٢ - ص ٢٤٢ .

(٦) رواه مسلم عن أبي هريرة - كتاب الإمارة - باب الأمر بالوفا - ببيعة الخليفة الأول ، الأدلة من ٣-٦ ذكرها ابن حزم في كتاب المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٠ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

٢- لو جاز أن يوجد أكثر من إمام للدولة الإسلامية ، زاد الأمر حتى يكون في كل عمل إمام أو في كل مدينة إمام أو في كل قرية إمام ، ويكون كل واحد إماماً وخليفة في منزله ، وهذا هو الفساد المحض وهلاك الدين والدنيا .^(١)

٣- لا بد أن يكون إمام واحد في العالم " لأن خطأ الواحد في تدبير الأمور خير من صواب الجماعة التي لا يجمعها واحد . فخطأ الواحد في ذلك يستدرك وصواب الجماعة يضرى^(٢) على استدامة الإعمال وفي ذلك الهلاك"^(٣) وأيضاً الظلم والإهمال مع الواحد أقل منه مع الاثنين فصاعداً .^(٤)

نلاحظ من خلال أدلة ابن حزم أنه يتمسك بوحدة الإمام رغم علمه بما أصبح عليه واقع الدولة الإسلامية من اتساع وتعقيد وانقسام ، ولكن ربما نجد مبرراً لموقفه هذا نتيجة لما أصبح عليه حال الأندلس في عهده من تمزق وانقسام ، وجود أدعياء كثيرين للخلافة ، وأيضاً بسبب طبيعة البلاد وتباين الأجناس والعناصر التي تقطنها ، وبسبب ملاصقتها لعلو لا يميل من التطلع إلى استرداد أرضه من مسلمى الأندلس مرة أخرى ، وكل هذا يحتاج إلى إمام واحد وإلى تركيز السلطة في أسرة واحدة ، فقد كان لتركيز السلطة في بيت الحاكم فقط وانتقال الحكم إلى ابنه دون بقية أفراد الأسرة الأموية أثر كبير في استقرار الأمور وفي قوة قرطبة وقدرتها على مقارعة الخطوب سواء في الداخل أو في الخارج ، فأقام الأمويون دولة موحدة وسلطة مركزية وقضوا على الفوضى السياسية . يقول ابن حزم : "حرم الله عز وجل التفرق والتنازع ، وإذا كان إمامان فقد حصل التفرق المحرم فوجد التنازع ، ووقعت المعصية لله تعالى وقتلنا ما لا يحل لنا"^(٥) .

ولكن لا يفهم من تأييده لنظام الحكم الأموي أنه يؤيد نظام الوراثة والملك ، فهو كما سنرى في الصفحات القادمة حدد شروطاً معينة للحاكم إذا لم تتوفر فيه فلا يتولى أمور الحكم ، وهذا يعني أنه لا يؤيد النظام الملكي الوراثي .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة ، ويصير البغدادي عن نفس الفكرة بالقول : "ولو جاز إمامان وأكثر لجاز أن يتفرد كل ذي صلاح بالإمامة ، فيقوم كل واحد منهم بولاية محله وعشيرته ، وهذا يؤدي إلى سقوط فرض الإمامة من أصلها" . انظر : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

(٢) يضرى : يجعلها تولع به وتعتاده .

(٣) ابن حزم : الأخلاق والسير في مداواة النفوس - ص ١٢٩ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ٨٧ .

(٥) المصدر السابق : ص ٨٨ .

ثالثاً : شروط الإمام :

الإمامة عند ابن حزم لا تورث "فلا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها حاشا الروافض" (١) فابن حزم يرى أن المرتبة لا تورث لأنه لم يجرئ أبداً في الديانات ذلك ، ولو جاز أن تورث المراتب لكان من ولاء رسول الله ﷺ مكاناً ما إذا مات وجب أن يرث تلك الولاية ورثته ، وهذا لا يصح لأن هناك إجماعاً - ماعدا الروافض - على أن رسول الله ﷺ قال : "لا تورث ما تركناه صدقة" (٢) .

من هذا يتضح أن الخلافة عند ابن حزم خلافة نبوية تجوز في كل من استوفى شروطها وأثبت أنه أهل لها دون تمييز ، فلا بد من وجود صفات معينة فيمن يرشح لتولي هذا المنصب . وقد حدد ابن حزم ما يجب أن يتوفر من الشروط فيمن يتولى منصب الإمام وسوف نبين هذه الشروط التي حددها ابن حزم وأدلتها الشرعية في كل منها . وأول هذه الشروط هي :

١- القرشية :

اختلف العلماء المسلمون والفرق الإسلامية حول قضية البيت الذي ينتمي له الإمام . وترجع أسباب الخلاف والتعارض بين الفرق الإسلامية المختلفة ، إلى أن هناك نصوصاً وأخباراً تؤكد على وجوب أن يكون الإمام من قريش ، وهناك نصوص وأخبار أخرى تؤكد على المساواة بين المسلمين وعلى وجوب الخلافة على كل قائم بالقرآن والسنة مادام قائماً بالعدل ، وسنعرض لرأى الفريقين على النحو الآتي :

(أ) القائلون بوجوب شرط القرشية في الإمام :

وهؤلاء هم أهل السنة ومتأخرو المعتزلة والشيعة والراوندية . وقد تمسك أهل السنة ومتأخرو المعتزلة بمحموم القرشية دون تخصيص . أما الشيعة فقد حصروه في فرع معين من الشجرة

(١) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٩ ، والحديث رواه البخاري في فضائل النبي ﷺ وفي الفرائض ٣ ، ورواه

مسلم في الجهاد ٤٩ .

القرشية فاشتروطوا أن يكون هاشمياً علوياً ، واشتراط الراوندية أن يكون عباسياً من نسل العباس بن عبد المطلب عم الرسول .^(١)

(ب) القائلون بعدم وجوب شرط القرشية في الإمام :

أنكرت بعض الفرق الإسلامية شرط القرشية ، وأشهر هذه الفرق : الخوارج الذين رأوا أن الإمامة حق لكل مسلم متى تكاملت فيه الشروط الأخرى من العلم والعدالة والشجاعة ، من غير اعتبار لنسبه وقبيلته وجنسه^(٢) . وقد أنكرت شرط القرشية أيضاً "الغيلانية" التي تزعمها غيلان بن مسلم الدمشقي ، فقد قال في الإمامة " أنها تصلح في غير قرشي وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها"^(٣) و"الضرارية" أصحاب ضرار بن عمرو ، وقد كان معتزلياً ثم انشق على أصحابه وقال بالجبر . وينسب إلى ضرار أنه قال : إذا اجتمع قرشي وأعجمي وتساويا في الفضل فالأعجمي أولى لأنه أقلهما عشيرة^(٤) . ولجد أيضاً أن قدماء المعتزلة لم يضعوا النسب القرشي شرطاً من شروط الإمام ، كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد .^(٥) كما ذهب أبو بكر الباقلاني وهو من كبار الأشاعرة وزعماء مذهب أهل السنة إلى نفي شرط القرشية .^(٦)

ولكن رغم كل من قال بعدم وجوب قرشية الإمام ، إلا أن الخوارج هي التي تزعمت هذا الاتجاه ، فهو يعد إحدى الصفات البارزة المميزة لعقيدتهم ، بل إحدى الدعامات الكبرى التي يقوم عليها مذهبهم .

(١) الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ ، القاضي عبد الجبار : المغني - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٣٤ وما بعدها ، سيف الدين الأمدى : غاية المرام في علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ، الفزالي : فضائح الباطنية - ص ١٨٠ ، القلقشندي : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٣٧-٣٩ ، البزدوي : أصول الدين - ص ١٨٧ ، الكمالين : المسامرة في شرح المسامرة - ص ٢٧٥ ، الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٦-٧ ، ابن خلدون : المقدمة : ص ١٩٤ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١١٦ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

(٣) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٤٣ .

(٤) الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٦٢ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٥ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٩١ .

(٥) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة - ج ٩ - ص ٨٧ .

(٦) ابن خلدون : المقدمة - ص ١٣٦ - ١٣٧ .

قرشية الإمام عند ابن حزم

يتفق ابن حزم في هذا الشرط مع كل المفكرين السنيين الذين اعتبروا كون الخليفة من قريش شرطاً ضرورياً ، وذلك لورود النص فيه . ليس هذا فقط ، بل أن ابن حزم يعتبر أن الغرض من علم النسب أن " يعلم المرء أن الخلافة لا تجوز إلا في ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ^(١) ، وإلا لا يمكن ادعاء الخلافة لمن لا تحمل له ، وهذا لا يجوز أصلاً " ^(٢)

ولا تجوز الخلافة عند ابن حزم فيمن كان أبوه من غير بني فهر بن مالك حتى وإن كانت أمه من قريش ، ولا تجوز للحليف ولا للمولى ^(٣) . ويعلل ابن حزم ذلك بأن " من كان حليفاً أو مولى أو أبوه من غير قريش فإنه ليس من قريش يبقين المحس وإنما نسب إليهم لاستضافته إليهم ، فلا حق له في الأمر " ^(٤) .

ويرد ابن حزم على من قال أن حديث الرسول " الأئمة من قريش " ^(٥) يدخل في ذلك الحليف والمولى وابن الأخت لقول الرسول " مولى القوم منهم ومن أنفسهم وابن أخت القوم منهم " ^(٦) . يرد عليهم ابن حزم بأن " هناك إجماعاً على أن حكم الحليف والمولى وابن الأخت كحكم من ليس له حليف ولا مولى ولا ابن أخت ، فمن أجاز الإمامة في هؤلاء جوزها في هؤلاء ومن منعها من غير قريش منعها من الحليف والمولى وابن الأخت ، فحكم حليف قريش ومولاهم وابن أختهم كحكم من ليس قرشياً " ^(٧) .

(١) فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن عدنان جد جاهلي من يتصل بهم النسب النبوي ، كنيته أبو غالب ، كان رئيس الناس بمكة ، وكان قائد كنانة ومن انضم إليه من مضر في قتالهم لحسان بن عبد كلال الحميري حين أغار على الحجاز بجيش من اليمن يريد نقل حجر الكعبة إلى اليمن لتحويل الحج إلى بلاده فظهر فهر وهزمت حمير ، راجع : أبو جعفر الطبري : تاريخ الرسل والملوك - تحقيق : محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة - د. د - ٢ - ص ١٨٦ .

(٢) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب - ص ٢ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ . المعلّى : ج ٩ - ص ٣٥٩ .

(٤) ابن حزم : المعلّى - ج ٩ - ص ٣٦٠ .

(٥) رواه أحمد بن حنبل في مسنده - ج ٣ - ص ١٢٩ ، ص ١٨٣ ، ج ٤ - ص ٤٢١ .

(٦) رواه البخاري في المناقب ١٤ ، والفرائض ٢٤ ، ورواه أبو داود في الزكاة ٢٩ ، والترمذي في الزكاة ٢٥ ، النسائي ٩٧ ، والدارمي في السير ٨٢ ، وأحمد بن حنبل - ج ٣ - ص ٤٤٨ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ - ٩٠ .

ونستطيع القول أن هذا التضييق والنزول بالشرط من دائرة القبيلة إلى دائرة الأسرة هو من آثار التناحرات الأسرية على الخلافة في تاريخنا الإسلامى بين الأمويين والعباسيين والعلويين.. إلخ .

أدلة ابن حزم على قرشية الإمام

تمسك ابن حزم بشرط القرشية ، واستدل على هذا الشرط - ومعه معظم علماء الفقه الإسلامى - بمصدرين رئيسيين من مصادر الشريعة ، وهما : السنة والإجماع .^(١)

١- السنة النبوية : من الأحاديث النبوية التى استدل بها ابن حزم على قرشية الإمام :

- قول ﷺ : الأئمة من قرش^(٢) .

- قول ﷺ : "لا يزال هذا الأمر فى قرش ما بقى من الناس اثنان"^(٣)

- قول ﷺ : إن هذا الأمر فى قرش لا يعاديهما أحد إلا أكبه الله على وجهه ما أقاموا الدين"^(٤) .

وقد وردت هذه النصوص التى تقول بالقرشية بفقرة فى كتب الحديث والسير حتى أصبح حكمها حكم التواتر عند المسلمين . يقول ابن حزم : "هذه رواية جاءت مجيء التواتر ورواها أنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية ، وروى جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وعبد بن الصامت معناها"^(٥) .

(١) الإيجى والجرجانى : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ الأمدى : غاية المرام فى علم الكلام - ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، الفزالى : فضائح الباطنية - ص ١٨٠ ، القلقشنلى : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٣٧ - ٣٩ ، البزدوى : أصول الدين - ص ١٨٧ ، الكمالين : المسامرة فى شرح المسامرة - ص ٢٧٥ ، الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ٦ - ٧ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٤ ، القاضى عبد الجبار - المبنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ١٩٨ ، ٢٣٤-٢٤٢ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ . والحديث رواه أحمد بن حنبل فى مسنده - ج ٣ - ص ١٢٩ ، ١٨٣ ، ج ٤ - ص ٤٢١ . وقد أورد سعد الدين التفتازانى فى شرحه للعقائد النصفية مائنه : "قوله عليه السلام" الأئمة من قرش" وإن كان خبر واحد ، لكن لما رواه أبو بكر رضى الله تعالى عنه ، محتجاً به على الأئمة ، لم ينكره أحد ، فصار مجمعاً عليه لم يخالف فيه إلا الخوارج وبعض المعتزلة أنظر ص ٩٨ .

(٣) رواه البخارى - فتح البارى - ج ١٣ - ص ١١٤ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٥٩ . والحديث السنن الكبرى للبيهقى - ج ٨ - ص ١٤٢ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ .

ويرى ابن حزم أن هذه الأحاديث هي أخبار عن النبي ، وهذه الأخبار إن كان معناها الأمر فحرام أن يتولى غير القرشي منصب الإمام ، وإن كانت مجرد أخبار فلاشك في أن غير القرشي لاحق له في الإمامة ، وعلى كل حال هذا خير يوجب منع الأمر عن سواهم^(١) ، لأنه لو جاز أن يولى غير القرشي لكان تكذيباً لخبر النبي ﷺ ومن أجازته كان كافراً ، ومن نصب إماماً على المسلمين من غير قرشي فهو ليس خليفة ولا إماماً ، ومن ولاه فهو قاسق عاص لله تعالى ، وكل من ساعده أو رضى أمره فهو فاسق أيضاً لأنهم تعدوا حدود الله تعالى وأوامره التي بلغها لنا على لسان رسوله^(٢) .

٢- الإجماع : أجمع الصحابة على أن الأئمة من قرشي ، لأنه لما قال الأتصار في يوم السقيفة "منا أمير ومنكم أمير" منعهم أبو بكر رضى الله عنه محتجاً بحديث الرسول "الأئمة من قرشي" وقال "منا الأمراء ومنكم الوزراء" ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان ذلك إجماعاً^(٣) .

هذه هي أدلة ابن حزم على قرشية الإمام ، واستناده إلى السنة والإجماع كان من أهم الأسباب التي جعلته يتمسك بشرط القرشية ويتوصل به إلى أبعد مدى ، ويرجع باحث معاصر سبب تمسك ابن حزم بشرط القرشية إلى أنه يريد من خلاله سحب الشرعية الدينية عن أدعياء الخلافة البربر أو الصقالبة والطنن في أحقيتهم في الخلافة ومحاولتهم الانفراد بإمارات أو ممالك منفصلة عن قرطبة حاضرة الخلافة^(٤) .

ولنا أن نتساءل في هذا المقام عن سر موالاته ابن حزم المتكررة للعامريين مع أنهم ليسوا قرشيين ، وأيضاً عن سر معاداته لبنى حمود مع أنهم أدارسة أي قرشيون ومن آل البيت . لا يمكننا أن نفسر ذلك إلا بأن أسرة ابن حزم كانت من صنائع العامريين والمناصريين لهم ، ولاستطيع أن نفسر معاداته للبربر إلا بذلك العداوة الذي كان يكره أهل الأندلس لهذه الفئة

(١) ابن حزم : المحلى - ج١ - ص ٤٥ .

(٢) المصدر السابق : ج١ - ص ٣٦٠ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ٨٩ - ٩٠ .

(٤) سالم يقوت : ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس - ص ٦٦ - وانظر أيضاً :

التي يعتبرونها متطفلة على الأندلس أو دخيلة عليها . أما معاداته لبني حمود ، فلاتهم خصوم سياسيون بيدهم ورقة أكثر قوة من تلك التي كانت بيد الأمويين ^(١) .

٢- الهلوك : وهو أن يكون الإمام بالغاً مميزاً ، فرياسة من لم يبلغ لاتصح لعدة أسباب حددها ابن حزم وهي :

الأول : قول رسول الله ﷺ : "رفع القلم عن ثلاثة ، فذكر الصبي حتى يحتلم" ^(٢) .

الثاني : لأن من لم يبلغ فهو غير مخاطب وتصرفه لايعتد به ، والإمام مخاطب بإقامة الدين ، أما الطفل فهو غير مأمور بإقامة الدين ^(٣) .

الثالث : أن الإمام إنما جعل ليقوم الصلاة ويقوم الحدود ويأخذ الصدقات وينفذ الأحكام ويجاهد العدو ، وهذه كلها أمور لا يخاطب بها من لم يبلغ ^(٤) .

الرابع : أن الصبي محتاج في تسيير أموره إلى ولي يلاحظه ويشرف عليه ، فكيف يجوز أن يشرف هو على أمور الأمة "ومن لا يد له من ولي فلا يجوز أن يكون ولياً للمسلمين" ^(٥) .

وقد أجمعت الأمة على هذا الشرط ^(٦) إلا الروافض فإنهم شذوا عن هذا الإجماع وأجازوا أن يكون الإمام طفلاً ، بل بالغوا في ذلك ، وأجازوا إمامة الحمل في بطن أمه ، وليس هذا عجيباً منهم ، فإن طريق انعقاد الإمامة عندهم هو النص ، أي نص كل إمام سابق على اللاحق بعده ابتداء من النبي ﷺ فإنه نص في زعمهم على علي بن أبي طالب ، وعلى نص على الحسن ، وهكذا إلى آخر السلسلة التي يؤمنون بحصر الإمامة فيها ^(٧) .

(١) انظر نفس المعنى في : سالم يفتوت : ابن حزم - ص ٦٦ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٩٠ ، الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ ، والحديث رواه البخاري في الحدود ٢٢ ، وأبو داود ١٧ ، والترمذي في الحدود ، والنسائي في الطلاق ٢١ ، وابن ماجه في الطلاق ١٥ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١٠ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ٤٥-٤٦ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ .

(٦) انظر : أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٢٢ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها ج ٨ - ص ٣٥٠ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١٠ .

٣- الذكورة : أجمع العلماء المسلمون على ضرورة أن يكون الإمام رجلاً^(١) ، إلا الشيبية من الخوارج ، التي جوزت إمامة النساء إذا قمن بأمر الرعية^(٢) .

ويرى ابن حزم هذا الرأي أيضاً ، ويستند في اشتراطه الذكورة ، ليس فقط على الإجماع ولكن على حديث الرسول : "لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة"^(٣) الذي يكرره في أكثر من موضع من كتبه^(٤) .

وإبن حزم مع قوله بنبوة أم موسى وأم إسحق وأم عيسى ،^(٥) إلا أنه لا يجيز إمامة المرأة . ولكن علينا أن نبين أن امتناع الولاية في النساء عند ابن حزم لا يعنى نقص الفضل فيهن ، يقول : "ليس امتناع الولاية فيهن بموجب لهن نقص الفضل ، فقد علمنا أن ابن مسعود وبلال وزيد بن حارثة رضى الله عنهم ، لم يكن لهم حظ في الخلافة ، وليس بموجب أن يكون الحسن وابن الزبير ومعاوية أفضل منهم ، والخلافة جائزة لهؤلاء غير جائزة لأولئك ، وبينهم في الفضل ما لا يجهله مسلم"^(٦) .

٤- الإسلام : من الشروط البديهية التي اتفق العلماء المسلمون على اشتراطها في الإمام ، أن يكون مسلماً ، فلا خلاف بين سائر الفقهاء والمتكلمين على هذا الشرط^(٧) .

وقد أكد ابن حزم على ضرورة أن يكون الإمام مسلماً استناداً لقول الله تعالى : " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً"^(٨) والخلافة أعظم السبل فليس هناك أعظم

(١) الجويني : الإرشاد - ص ٤٢٧ ، الإيجي والمجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ ، التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ١٠٠ ، القلقشندي : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٣١ .

(٢) عبد القاهر البغدادي : الفرق بين الفرق - دار المعرفة - بيروت - د.ت - ص ١١٠ .

(٣) رواه البخاري في المغازي - ص ٨٢ ، الفتن - ص ١٨ ، الترمذي في الفتن - ص ٧٥ ، والنسائي في القضاء - ص ٨ ، وأحمد بن حنبل في المستد - ج ٥ - ص ٤٣ ، ٥١ .

(٤) انظر : المحلى - ج ١ - ص ٤٦ ، ج ٩ - ص ٣٦٠ ، الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١ .

(٦) المصدر السابق : ص ١٣٢ .

(٧) الأمدى : غاية المرام في علم الكلام - ص ٣٨٣ ، القلقشندي : مآثر الإنافة في معالم الخلافة -

ج ١ - ص ٣٥-٣٦ ، التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ١٠٠ ، القاضي عبد الجبار : المغنى - ج ٢ - ص ٢٠١ .

(٨) سورة النساء - آية ١٤١ .

من ولاية الإمام الأعظم ، وأيضاً لأن الله سبحانه وتعالى قد أمر بقتال غير المسلمين حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، فكيف يمكن لغير المسلم أن يتزعم ويقود الحرب التي يشنها المسلمون على غير المسلمين (١) .

٥- العدل : من الشروط الهامة عند ابن حزم والتي اشترطها في الإمام قيامه بالعدل ، فإذا أقام الإمام حكمه على العدل كانت إمامته جائزة . ويستدل ابن حزم على رأيه بقول الله تعالى : "كونوا قوامين بالقسط" (٢) فمن قام بالقسط فقد أدى ما أمر الله به . (٣) ويقول في موضع آخر : "إن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله" (٤) .

والحاكم العادل عند ابن حزم "شريك لرعيته في كل عمل خير عملوه في ظل عدله ، وأن سلطانه بالحق لا بالعدوان ، وله مثل أجر كل من عمل سنة حسنة سنها ، فيألفها مرتبة ما أسناها أن يكون ساهياً لاهياً ، وتكسب له الحسنات ، وأين هذه الصفة ؟ وأما الفاش لرعيته والمذاهن في الحق فهو ضد ما ذكرنا ويؤيد هذا قوله عليه السلام : (إن المقسطين فيما ولوا على منابر من نور على يمين الرحمن) أو كلاماً هذا معناه" (٥) .

وقد أجمع الجمهور على اشتراط العدالة في الإمام (٦) ، إلا الحنفية فإنهم ذهبوا إلى سقوط شرط العدالة في الإمام ابتداءً وليس إذا طرأ منه فسق أثناء إمامته (٧) . وأجازوا أن يلي

(١) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ .

(٢) سورة النساء : آية ١٣٥ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٧ .

(٤) المصدر السابق : ص ٨٧ .

(٥) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التلخيص - ضمن كتاب الرد على ابن النفيلة - ص ١٥١ .

(٦) انظر : البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ٣٤٩ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٢٢ ، القاضي

عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ٧٥٢ ، الإيجي والمجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ .

ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٣ ، الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٦ .

(٧) انظر : الكمال بن أبي شريف والكمال بن الهمام : المسامرة في شرح المسامرة - ص ٢٧٧ ، زين الدين

ابن إبراهيم بن نجيم : الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل

مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٣٨٦ . ولكن من الأحناف من يخالف ذلك ، أي يشترط العدالة

كأبي بكر الجصاص انظر له : أحكام القرآن - تحقيق : محمد الصادق تمحاري - دار المصنف - القاهرة -

د.ت - ج ١ - ص ٦٩ - ٧٠ ، وكذلك الماوردي وهو من الأحناف . انظر : الأحكام السلطانية - ص ٦ .

الفاسق أمر الأمة لكنهم يكرهون ذلك ^(١) ، وهم ينظرون إلى أنه قد ثبت أن الصحابة صلوا خلف أئمة الجور من بنى أمية ورضوا بتقلدهم رئاسة الدولة .

هذه خمسة شروط فسرهما ابن حزم ، ثم أجمل أربعة شروط أخرى يجب أن تتوفر في الإمام فقال : "أن يكون متقدماً لأمره ، عالماً بما يلزمه من فرائض الدين ، متقياً لله تعالى بالجملة ، غير معلن بالفساد في الأرض" ^(٢) .

واستند ابن حزم في اشتراطه لهذه الشروط الأربعة على قول الله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" ^(٣) لأن من قدم من لا يتقى الله عز وجل ، أو أعلن الفساد في الأرض ، أو من لا ينفذ أمراً من أوامر الله ، أو من لا يعرف شيئاً من دينه ، فقد أعان على الإثم والعدوان ولم يعن على البر والتقوى ^(٤) .

هذه هي الشروط التي حددها ابن حزم فيمن يتولى الإمامة العظمى ، ويرى أن من لم يستكملها فإمامته باطلة ولا تتعقد له أصلاً ^(٥) .

وبعد أن ذكر ابن حزم تلك الشروط واستدل لكل واحد منها ، حدد شروطاً أخرى يستحب أن توجد في الإمام ، ويكره أن يتولى الأمر من لا توجد فيه ، فإن ولي الأمر قولايته صحيحة ولكنها مكروهة في نظر ابن حزم ، وطاعته فيما أطاع الله فيه واجبة ومنعه مما لم يطع الله فيه واجب ^(٦) ، أي أن هذه الشروط يمكن أن ينظر إليها على أنها مكملات ترجع من وجدت فيه على من عداها . وهذه الشروط هي : ^(٧)

(١) أن يكون عالماً بما يخصه من أمور الدين من العبادات والسياسة والأحكام .

(٢) أن يكون مؤدياً للفرائض كلها لا يخل بشيء منها .

(٣) أن يكون مجتنباً لجميع الكبائر سراً وجهاً .

(١) الكمال بن أبي شريف والكمال بن الهمام : المسامرة في شرح المسامرة - ص ٢٧٧ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ١٦٦ .

(٣) سورة المائدة - آية ٢ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) المصدر السابق : ص ١٦٦-١٦٧ .

(٧) المصدر السابق - ص ١٦٦ .

(٤) أن يكون مستترا بالصغائر إن كانت فيه .

ويبدو أن ابن حزم صعوبة أدرك اجتماع هذه الشروط في شخص واحد لذا يقول : "والغاية المأمولة فيه (أى فى الإمام) أن يكون رفيقاً بالناس غير ضعيف ، شديداً فى إنكار المنكر من غير عنف ولا تجاوز للواجب ، متيقظاً غير غافل ، شجاع النفس ، غير مانع للمال فى حقه ، ولا مبدراً له فى غير حقه" (١) .

ويجمع ابن حزم كل الشروط السابقة فى عبارة واحدة وهى " أن يكون الإمام قائماً بأحكام القرآن وسنن رسول الله ﷺ فهذا يجمع كل فضيلة" (٢) .

ولم يشترط ابن حزم سلامة الخواص والأعضاء كغيره من العلماء فى شخص الإمام "فلا يضر الإمام أن يكون فى خلقه عيب كالأعمى والأصم والأجذع والأجزم والأحذب والذى لا يدان له ولا رجلان (. . .) ومن يعرض له الصرع ثم يفيق" (٣) .

وابن حزم بهذا يكون قد شذ عن إجماع العلماء (٤) الذين اشترطوا سلامة الخواص فى الإمام حتى يكون مؤهلاً للقيام بواجباته التى تولى من أجلها أمر الأمة ، فإذا نقصت أو فقدت هذه الخواص والأعضاء ، فكيف يسوغ له العمل على أداء واجباته والوفاء بيمينته ؟ وبما أن مسؤولياته جسيمة وكثيرة فإنها تحتاج إلى أدوات للتحقق ، وهذه الأدوات هى الخواص والأعضاء ، فنقص الخواص وفقدان الأعضاء يؤثر قطعاً فى الرأى والعمل (٥) .

ولم يشترط ابن حزم أيضاً سنًا معينًا للإمام فمن بلغ الهرم يمكن أن يتولى الحكم مادام يعقل ولو أنه ابن مائة عام ، وأيضاً إذا كان صغيراً ، فمن بويع بعد بلوغه الحلم وهو مستوف لشروط الإمامة قيامته جائزة "فكل هؤلاء إمامتهم جائزة إذ لم يمنع منها نص قرآن أو سنة أو إجماع ولا نظر ولا دليل أصلاً" (٦) .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٧ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٣ ، الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ٦ - أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٢٣ .

(٥) ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٣ .

(٦) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٧ .

وبعلل ابن حزم عدم اشتراطه لسلامة الحواس والأعضاء ، وعدم اشتراطه لسن معين بأن المهم في الإمام هو القيام بالعدل ، فإذا أقام الإمام حكمه على العدل كانت إمامته جائزة^(١) .

هذه هي الشروط التي حددها ابن حزم والتي اشترطها في الإمام ، ومتى توافرت هذه الشروط على وجهها الأكمل كنا بصدد خلافة راشدة ، وإذا توافرت دون أن تبلغ منتهاها الذي حدده ابن حزم ، كنا بصدد خلافة مشوبة بشائبة الملك ، وإن كنا في الحالتين بصدد ولاية شرعية ونظام إسلامي وخلافة واجبة الطاعة^(٢) .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) انظر في معنى مقارب : رسالة أسماء الخلفاء والولاة - مطبوعة مع جوامع السيرة لابن حزم - ص ٣٥٣ - ٣٨٠ . وهو يفرق بين الخلفاء والولاة كما هو ظاهر في ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٤ ، فلم يمتزج بين تولى الخلافة حتى عصره من الخلفاء سوى الخلفاء الراشدين الأربعة . ومن خلفاء بني أمية : عمر بن عبد العزيز ويزيد بن الوليد بن عبد الملك ؛ ومن خلفاء بني العباس : المهدي . وانظر أيضا في التمييز بين الخلفاء والملوك : قول أبي الحسن الأشعري المشار إليه في أصول الدين للبهنادي "وإذا عقدنا للمفضول كان المعقود له من الملوك دين الأئمة" - ص ٢٩٣ . وانظر في التمييز بين الخلافة الكاملة وغير الكاملة وأن حصر الخلافة بنص الحديث في ثلاثين سنة لا يقتضي أن يكون بعدها ملك وإمارة : التفنازي : شرح العقائد النسبية - ص ٩٦ . وانظر أيضا في نظرية الخلافة الناقصة : عبد الرزاق السنهوري : فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية - ترجمة : نادية عبد الرزاق السنهوري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٩ - ص ٢٥٥ وما بعدها .

الفصل الثانى إمامة المفضل وطرق عقد الإمامة

أولاً : إمامة المفضل . ثانياً : طرق عقد الإمامة .

أولاً : إمامة المفضل :

بعد استعراض الشروط الواجب توافرها فى الإمام عند ابن حزم ، نسأل : هل يجب على الأمة أن تتحرى عمن حاز الدرجة الذروة فى تلك الشروط ؟ كان هذا ما أجاب عنه ابن حزم حينما تحدث عن إمامة المفضل مع وجود الأفضل .

وإمامة المفضل هى أحد الموضوعات التى خاض فيها المتكلمون ، وذلك عند الحديث عن نظرية التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة ، وهى القضية التى أثارها الشيعة على وجه الخصوص .

وقد اتخذ البحث فى إمامة المفضل عند ابن حزم صورتين سنعرض لهما هنا : المفاضلة بين الخلفاء الراشدين ، ثم انتقل البحث من ذلك إلى بحث المفاضلة بين من يستحقون منصب الإمامة . ولقد صاحب الانتقال تغير فى مدلول اللفظ الخاص بالتفضيل حيث أن "الأفضل" بالنسبة للخلفاء الراشدين كان يعنى إما الأكثر ثواباً أو الأكثر علماً أو الأكثر صدقة أو الأكثر قراءة للقرآن أو الأكثر زهداً أو الأكثر جهاداً أو الأكثر تقوى . ومن ثم رأى ابن حزم أن الخلفاء الراشدين كلهم أفاضل ، وبذلك رتبهم بحسب توليهم للخلافة .

وفى المرحلة التى أصبحت فيها النظرية تعنى بالبحث فى التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة ، نجد أن دلالة التفضيل أصبحت تعنى أن الأفضل أو المستحق للإمامة هو المستوفى للشروط التى حددها ابن حزم فى المبحث السابق .

(١) المفاضلة بين الصحابة

هذه القضية التى أفاض ابن حزم فى بحثها ، قضية هامة جداً ، فهى المسألة التى ثار فيها الخلاف الشديد بين الشيعة وأهل السنة ، وهى القضية التى خلفت المذاهب السياسية فى صدر الإسلام وكانت السبب فى نشأة الفرق التى تفضل صحابياً على صحابى آخر ، مثل فرقة البكرية التى تفضل أبها بكر على غيره من الصحابة ، والعثمانية التى تفضل عثمان بن عفان على غيره ، والشيعة التى تفضل على بن أبى طالب على غيره ، والراوندية أو العباسية التى تفضل العباس عم الرسول على غيره .

وقد استعرض ابن حزم أقوال الفرق المختلفة والعلماء فيمن هو أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ كما استعرض مختلف الأحاديث التي يعتمد عليها المعتزلة والمرجئة والشيعة في تفضيل أحد الصحابة على الآخرين لكي يتقدها ، منبهاً أن البحث في وجوه التفاضل يقتضى البحث عن معايير برهانية يقينية لا تخمينية ، لهذا "قالفضل لايعرف إلا بالنص" (١) ، ولايعرف إلا ببرهان مسموع من الله تعالى في القرآن ، ومن كلام رسوله ﷺ (٢) "إذا استبان معنى الفضل ، وعلى ماذا تقع هذه اللفظة فبالضرورة نعلم حينئذ أن من وجدت فيه هذه الصفات أكثر فهو أفضل بلاشك" (٣) .

معايير التفاضل بين الصحابة عند ابن حزم

ماهى وجوه التفاضل ؟ إنها كما ذكرها ابن حزم قسمان : فضل اختصاص من الله بعمله ، وفضل مجازاه من الله بعمل .

فضل الاختصاص بدون عمل تشترك فيه جميع المخلوقات ، ذلك أن هناك تراتباً بينها . كفضل الملائكة على سائر المخلوقات ، وفضل الأنبياء على سائر الجن والإنس ، وفضل إبراهيم ابن النبي على سائر الأطفال ، وفضل مكة على سائر البلاد ، وفضل ناقة صالح على سائر النوق ، وفضل المساجد على سائر البقاع ، فهذا هو فضل الاختصاص بدون عمل (٤) .

وأما فضل المجازاة بالعمل فلا يكون إلا للأحياء كالملائكة والإنس والجن فقط ، وهذه النقطة هى التى يدور حولها الخلاف والنزاع ، ولكن يفصل فيها وضع معايير سبعة تستند إلى المقولات المنطقية ، إذ التفاضل حسبه يكون بالماهية والعرض والكم والكيف والزمان والمكان ثم الإضافة (٥) .

فالتفاضل بالماهية - وهى عين العمل وذاته - هو أن يؤدي إنسان فروضه كلها ويضع الآخر بعض فروضه وله نواقل . أو يتساوى اثنان في عمل الفروض وفي عمل نواقل زائدة إلا

(١) ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ١٢٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٢ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) انظر هذه المعايير في المصدر السابق : ص ١١٣ - ١١٦ .

أن نوافل أحدهما أفضل من نوافل الآخر ، كأن يكون أحدهما يكثر الذكر في الصلاة والآخر يكثر الذكر في حال جلوسه . وكائنين قاتل أحدهما في المعركة والموضع المخوف وقاتل الآخر في الردء ، أو جاهد أحدهما واشتغل الآخر بصيام أو صلاة تطوع ، أو يجتهدان فيصاف أحدهما الصواب ويحرم الآخر ، فيفضل أحدهما الآخر في هذه الوجوه بنفس عمله أو بأن ذات عمله أفضل من ذات عمل الآخر ، فهذا هو التفاضل في الماهية من العمل .

أما بالكمية - وهي العرض في العمل - فهو أن يعمل شخصان ، لكن أحدهما يقصد بذلك وجه الله ويكون الآخر يساويه في جميع عمله ولكن يمزج بذلك شيئاً من حب البر في الدنيا ، وأن يستدفع بذلك الأذى عن نفسه ، وربما مزجه بشيء من الرياء ، ففضله الأول بعرضه في عمله .

وأما بالكيفية فإن يكون أحدهما يوفى عمله وينجزه على أكمل وجه ويكون الآخر منتقصاً بعض حقوق هذا العمل وسننه ، أو يكون أحدهما يصفى عمله من الكبائر ، ويأتى الآخر ببعض الكبائر ففضله الآخر بكيفية عمله .

وأما الكم فإن يستويا في أداء الفرض ، ولكن يكون أحدهما أكثر نوافل من الآخر ففضله هذا بكثرة عدد نوافله .

وأما التفاضل بالزمان فيرتكز ابن حزم إلى التمييز بين الزمن الأنموذج وزمن الانحدار ، ذلك أن "من عمل في صدر الإسلام أو في عام المجاعة أو في وقت نازلة بالمسلمين ، وعمل غيره بعد قوة الإسلام وفي زمن رخاء وأمن ، فإن الكلمة في أول الإسلام والتمرة والصبر حينئذ وركعة في ذلك الوقت تعدل اجتهاد الأزمان الطوال وجهادها وبذل الأموال الجسام بعد ذلك..." (١)

"ولذلك قال رسول الله ﷺ (دعوا إلى أصحابي ، فلو كان لأحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه ، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) (٢) فكان نصف مد شعير أو تمر في ذلك الوقت أفضل من جبل أحد ذهباً ننفقه نحن في سبيل الله تعالى بعد ذلك ، قال الله تعالى :

(١) المصدر السابق : ص ١١٤ .

(٢) رواه البخاري في فضائل الصحابة ، ومسلم في فضائل الصحابة ، والترمذي في المناقب وأبو داود في السنة باب انتهى عن سب أصحاب رسول الله .

الايستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى^(١) وهذا فى الصحابة فيما بينهم ، فكيف بمن بعدهم؟ .

"وكذلك القليل من الجهاد والصدقة فى زمان الشدائد أفضل من كثيرهما فى وقت القوة والسعة ، وكذلك صدقة المرء بدينهم فى زمان فقره وصحته يرجو الحياة ويخاف الفقر أفضل من الكثير يتصدق به فى عرض غناه وفى وصيته بعد موته"^(٢) .

وانطلاقاً من هذا التمييز القاطع بين عصر النبوة والعصور التى تلتها ، يستقد ابن حزم المعتزلة والأشاعرة وذلك أن الجبائى المعتزلى كان يرى أن من الجائز إن طال عمر امرئ - أن يعمل ما يوازى عمل نبي من الأنبياء - والباقلاتى رأى أنه من الجائز - أن يكون فى الناس من هو أفضل من رسول الله ﷺ من حين بعث بالنبوة الى أن مات^(٣) .

إلا أنه يكتفى فى نقده لهم بإظهار التناقض الصريح بين ادعائهم هذا وما جاء على لسان النبي الذى أخبر باستحالة ذلك ، كما ينتقد الشيعة والخوارج إنطلاقاً من الاعتبار نفسه ، فهر ينعت الشيعة بأنهم "شر خلق الله تعالى" يفضلون أنفسهم على أبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وجميع الصحابة . أما الخوارج فينعتهم بأنهم "شر خلق الله وكلاب النار" يفضلون أنفسهم على عثمان ومن ذكر من الصحابة^(٤) .

أما فيما يتعلق بالمكان ، فهناك تفاضل بين الصلاة فى أى مسجد والصلاة فى مسجد المدينة ، وتفاضل بين الصيام فى بلد العذر والصيام فى بلد آمن ، ففضل من عمل فى المكان الفاضل غير من عمل فى غير ذلك المكان وإن تساوى العملان .

"وأما بالإضافة فركعة من نبي أو ركعة مع نبي ، أو صدقة من نبي أو صدقة معه ، أو ذكر منه أو ذكر معه ، وسائر أعمال البر منه أو معه فقليل ذلك أفضل من كثير من الأعمال بعده . ويبين ذلك ما قد ذكرنا آنفاً من قول الله عز وجل لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل^(٥) وإخياره عليه السلام إن أحدنا لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ نصف مد من أحد من الصحابة رضى الله عنهم"^(٦) .

(١) سورة الحديد - آية ١٠ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ح ٤ - ص ١١٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) سورة الحديد - آية ١٠ .

(٦) المصدر السابق : ص ١١٥ .

”وبهذا قطعنا على أن كل عمل عملوه بأنفسهم بعد موت النبي ﷺ لا يوازي شيئاً من البر عمله ذلك صاحب بنفسه مع النبي ﷺ ولا ما عمله غير ذلك صاحب بعد النبي“ (١).

والنتيجة التي ينتهي إليها ابن حزم من هذا تؤكد على وجود تفاضل مطلق بين عصر النبوة والأزمان التي تلتها إلى حد أنه يقطع “أن من كان من الصحابة حين موت الرسول أفضل من آخر منهم ، فإن ذلك المفضل لا يلحق درجة الفاضل له حينئذ أبداً ، وإن طال عمر المفضل وتعجل موت الفاضل” (٢) وينطلق ابن حزم من هذا المبدأ ويرتب أفضلية صحابة الرسول مقدماً أزواجه .

٢- المفاضلة بين المستحقين لمنصب الإمامة

اختلاف العلماء المسلمين ومتكلموهم حول إمامة المفضل :

اختلف فقهاء المسلمين ومتكلموهم حول إمامة المفضل ، فقد ذهب معظم أهل السنة إلى أنه يتعين للإمامة أفضل أهل العصر ، إلا أن يكون في نصبه هرج وهيجان فتن ، فيجوز إذا ذاك نصب المفضل إذا كان مستحقاً للإمامة (٣) وقد عزا ابن حزم هذا الرأي إلى جميع أهل السنة ، وذكر أنه قول طائفة من الخوارج وطائفة من المرجئة وجميع الزيدية (٤) .

وذهب آخرون إلى ضرورة أن يكون الإمام أفضل الأمة ، وعدم جواز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه ، وهذا هو رأي طائفة من الخوارج وطائفة من المرجئة ، منهم محمد بن الطيب الباقلاني ومن اتبعه وجميع الرافضة من الشيعة (٥) . كما ذهب إلى هذا الرأي أيضاً أبو الحسن الأشعري الذي قال : “إن عقدها قوم للمفضل كان المعقود له من الملوك دون الأئمة” (٦) .

أما المعتزلة فتري أن الأفضل إذا كان مع تقدمه في الفضل يشارك المفضل في سائر الخصال أنه أولى بالتقديم (٧) ولكن هناك حالات تجعل تقديم المفضل على الفاضل

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١١٥-١١٦ .

(٣) الجويني : الإرشاد - ص ٤٣٠ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٣ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) البغدادي : أصول الدين - ص ٢٩٣ .

(٧) القاضي عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٢٦ .

أولى (١)، لأن العبرة عندهم المصلحة وما تقتضيه الأمور المفوضة إلى الإمام (٢). أما الجاحظ من المعتزلة فقد خرج عن رأى المعتزلة وقال بضرورة العقد للأفضل (٣) وقد ذكر البغدادي أن النظام بمن قالوا بضرورة تولية أفضل الأمة (٤).

تقد ابن حزم لأراء القائلين بإمامة أفضل الأمة :

رفض ابن حزم آراء القائلين بإمامة أفضل الأمة لأن ليس لهم حجة "لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من صحة عقل ولا من قياس ولا قول صاحب" (٥).

وقد رد ابن حزم على رأيهم بالعديد من الحجج التي تدل على إجماع الصحابة والمسلمين على جواز إمامة المفضل (٦)، ولهذا الإجماع عدة شواهد (٧) :

أ- قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة : قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين يعني أبا عبيدة وعمر ، وأبو بكر أفضل منهما بلا شك ، فما قال أحد من المسلمين أنه قال من ذلك بما لا يحل في الدين .

ب- دعوة الأنصار إلى بيعة سعد بن عبادة وفي المسلمين عدد كثير كلهم أفضل منه بلا شك ، فصح بهذا إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم على جواز إمامة المفضل .

(١) انظر أمثلة تلك الحالات في : المصدر السابق - ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٣) الجاحظ : الرسائل - ج ١ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٣٠٦ .

(٤) البغدادي : أصول الدين - ص ٢٩٣ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٦٣ .

(٦) لا بد من الإشارة إلى أن أهل السنة إذا كانوا قد جوزوا إمامة المفضل مع وجود الأفضل كبداً فهذا بمعنى آخر غير الذي نجده عند الشيعة ، فبينما ترى أهل السنة أن الخلفاء الراشدين الأربعة مترتبين في الفضل ترتيبهم في الإمامة كما يقول ابن حزم : "إن الأمة كلها أجمعت على تولية أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم الحسن ثم معاوية رضي الله عنهم" ، أنظر : الدرة فيما يجب اعتقاده - تحقيق : أحمد بن ناصر بن محمد الحرسي ، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القرني - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٩٨٨ - ص ٣٧٠-٣٧١ ، التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ٩٤-٩٥ ، ترى الشيعة أن الأفضل هو علي بن أبي طالب ، والمفضل كل من ولي الخلافة دونه كأبي بكر وعمر ، انظر : الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٥٥ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٦٣-١٦٤ .

ج- عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى ستة رجال ، ولا بد أن لبعضهم على بعض فضلاً . وقد أجمع أهل الإسلام حينئذ على أنه إن بويح أحدهم فهو الإمام الواجبة طاعته ، وفي هذا تأييد من المسلمين على جواز إمامة المفضل .

د- عندما مات على رضى الله عنه وبويح الحسن ، ثم سلم الأمر إلى معاوية ، كان في بقايا الصحابة من هو أفضل منهما بلا شك من أنفق قبل الفتح وقاتل ، وكلهم أولهم عن آخرهم بايع معاوية ورأى إمامته ، وهذا إجماع من جميع المسلمين .

مذهب ابن حزم في إمامة المفضل :

يضع ابن حزم قاعدة للتفضيل ، فعند التنازع على الخلافة بين شخصين أحدهما أكثر فضلاً وأقل سياسة ، والثاني أسوس من الأول وأقل فضلاً ، يقدم الثاني إذا كان مؤدياً للفرائض والسنة ، مجتنباً للكبائر ، مستتراً بالصفائر عالملاً بما يخصه ، حسن السياسة^(١) وهذا هو الحد الأدنى للفضل والذي يصبح المرشح للخلافة دونه غير مستحق لها^(٢) .

ويبرر ابن حزم تفضيله للأسوس بالقول : "إن الغرض من الإمامة حسن السياسة والقوة على القيام بالأمور ، فإن استويا في الفضل والسياسة ، أقرع بينهما أو نظر في غيرهما"^(٣) .
ويبرهن ابن حزم على صحة قوله بأن الإمامة جائزة لمن كان غيره أفضل منه بعدة أدلة عقلية^(٤) :

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٩ ص ٣٦٢ .

(٢) وضع العلماء أيضاً حداً أدنى للفضل ، انظر من أمثلة ذلك قول البغدادي : "أقل ما يكتفيه منه أن يبلغ فيه مبلغ المجتهدين في الحلال والحرام وسائر الأحكام" أصول الدين - ص ٢٧٧ . ويقول ابن خلدون في المقدمة : "ولا يكفي من العلم إلا أن يكون مجتهداً ، لأن التقليد نقص والإمامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال" ص ١٩٣ . ويذكر الإيجي والهرجاني : "أنه يجب أن يكون متحكماً من إقامة الحجج وحل شبهة العقائد الدينية ، مستقلاً بالقول في النوازل وأحكام الوقائع نصاً واستنباطاً ، لأن أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصات ، ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط" انظر : شرح المواقف - ج ٨ - ص ٣٤٩ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧١ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٦٥-١٦٦ .

أ- أنه لا سبيل إلى أن يعرف الأفضل إلا بنص أو إجماع أو معجزة تظهر ، فالمعجزة بمنعته هنا وكذلك الإجماع وكذلك النص .

ب- من المحال معرفة أفضل الأمة ، لأن قريناً التي لابد أن يكون الإمام منها ، متفرقون في البلاد الإسلامية فكيف تعرف أفضلهم ١ .

ج- برهان آخر ، وهو أننا بالحس والمشاهدة نعرف أنه لا أحد يدرى فضل إنسان على غيره ممن جاء بعد الصحابة رضى الله عنهم إلا بالظن ، والحكم بالظن لا يحل ، قال الله تعالى ذاماً لقوم "إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين" (١) .

د- لا يمكن معرفة الأفضل ، لأن الناس يتباينون في الفضائل ، فيكون الواحد أزهد ويكون الآخر أودع ويكون الثالث أسوس ويكون الرابع أشجع ويكون الخامس أعلم ، وقد يكونون متقاربين في الفضائل ولا يمكن معرفة الفرق بينهم .

هـ- الفضائل كثيرة جداً ، منها الورع والزهد والعلم والشجاعة والسخاء والحلم والعفة والصبر والصراحة وغير ذلك ، ولا يوجد أحد يجمع بينها بل يكون عنده بعضها ومتأخراً في بعضها ، ففي أيها يراعى الفضل من لا يجيز إمامة المفضل ؟ فإن اقتصر على بعضها كان مدعياً بلا دليل ، وإن طلب جميعها كلف ما لا سبيل إلى وجوده أبداً في أحد بعد رسول الله ﷺ .

و- هناك دليل مستمد من أعمال الرسول ، وهو أن الرسول قد قلد النواحي وصير فيها تنفيذ جميع الأحكام التي تنفذها الأئمة إلى قوم كان غيرهم بلا شك أفضل منهم ، فاستعمل على أعمال اليمن وعلى عمان ونجران ومكة والطائف والبحرين رجالاً لا شك أن أيها بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة وابن مسعود وبلال وأبذر أفضل منهم .

ولهذا فمعرفة الأفضل تكليف ما لا يطاق وإلزام ما لا يستطاع (٢) . وبذلك يصح القول في إمامة المفضل ويبطل قول من قال غير ذلك (٣) .

(١) سورة الجاثية - آية ٣٢ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٦٦ .

ثانيًا : طرق عقد الإمامة عند ابن حزم :

تعددت أشكال تولي الخلفاء الراشدين وبعدهم معاوية بن أبي سفيان للحكم الإسلامي ، بما دعا العلماء المسلمين إلى الاختلاف النظري حول الطريق الأمثل لعقد الإمامة . وقد وجه ابن حزم النقد لبعض هذه الطرق ، وخاصة التي رأتها بعض المعتزلة والشيعة ، وذلك على النحو الآتي :

١- نقد ابن حزم لبعض آراء المعتزلة في طرق عقد الإمامة ^(١)

أ- نقده لرأى الأصم الذي اشترط إجماع الأمة في عقد الإمامة :

انتقد ابن حزم رأى الأصم الذي انفرد به من بين مفكرى المعتزلة ، بل من بين كل مفكرى علم الكلام ، بأن نصب الإمام هو فرض عامة الأمة وواجبها ^(٢) .
وقد أبطل ابن حزم هذا الرأى معتمداً على دليلين :

الدليل الاول :

مستمد من الواقع ، فقد اعتبر ابن حزم القول بتطلب إجماع الأمة في اختيار الخليفة تكليفاً بما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج ، مستنداً إلى الآية الكريمة "وما جعل عليكم في الدين من حرج" ^(٣) ، فلا حرج ولا تعجيز أكثر من معرفة فضلاء الأمة الإسلامية الممتدة ولاهد من ضياع أمور المسلمين قبل أن يجمع جزءاً من مائة جزء من فضلاء أهل هذه البلاد ^(٤) .

نلاحظ من خلال رأى ابن حزم في هذه المسألة أنه استخلص حكمه فيها ليس فقط من الواقع ولكن وفقاً للأدلة الشرعية ، فالشرع في نظره لن يتضمن مثل هذا القول إذ لو تضمنه لكان تكليفاً بغير المستطاع ، وهو ما يتعارض مع ما ورد بالقرآن من نفى الحرج وتكليف النفس في حدود الوسع .

(١) لم يوجه ابن حزم انتقاداته إلى المعتزلة مباشرة ، ولكن تبين لي أنه عندما لا يحدد أسماء من ينتقدهم ، فإنما يوجه نقده إلى بعض المعتزلة ، وهذا واضح في نقده لمجموعة من الآراء التي اختص بها بعض مفكرى المعتزلة .

(٢) الأشعرى : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٦٠ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٧٢ .

(٣) سورة الحج - آية ٧٨ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٧ - ١٦٨ .

الدليل الثاني :

وهو دليل شرعى يقوم على عدم لزوم إجماع فضلاء الأمة على اختيار الخليفة ، فمن دعا إلى هذا فهو دعوة مردودة بلا برهان^(١) ، لعدم وجودها فى القرآن والسنة ، فإذا ثبت أن حكم الله جل وعلا هو عدم اشتراط الإجماع فى اختيار الخليفة ، كان هو الحكم ، ولا مجال لاشتراطه بعد ذلك بغير دليل من القرآن أو السنة .

ب- نقد ابن حزم لرأى المعتزلة فى تحميل المقيمين فى عاصمة الإمام السابق مسئولية اختيار الإمام الجديد :

ذهبت المعتزلة إلى تحميل أهل الاختيار المقيمين فى العاصمة التى يسكنها الإمام السابق ، والتى مات فيها ، مسئولية أكبر فى اختيار الإمام الجديد دون من عداهم من أهل الاختيار فى المدن الأخرى وباقى الأصقاع ، لأنهم هم الذين يبلغهم النبأ أولاً . ولأن من يصلح للإمامة يوجد عادة فى العاصمة أكثر مما يوجد فى غيرها من البلاد والأصقاع^(٢) .

وقد رفض ابن حزم هذا الرأى استنادا إلى دليل تاريخى ، وهو أن "أهل الشام كانوا قد ادعوا ذلك لأنفسهم حتى حملهم ذلك على بيعه مروان وابنه عبد الملك واستحلوا بذلك دماء أهل الإسلام ، وأيضا لا يوجد حجة للقائلين به من قرآن أو سنة أو إجماع الأمة اليتقنى ، فيكون قولاً لا برهان له ولا يعتد به"^(٣) .

ج- نقد ابن حزم لرأى الجبائى أن عقد الإمامة لا يصح بأقل من خمسة رجال :

انتقد ابن حزم رأى الجبائى بأن الحد الأدنى من أهل الحل والعقد أن يعقدها واحد برضى أربعة لسادس .^(٤) فرأى ابن حزم أن الجبائى فى قوله هذا قد استند إلى ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الشورى عندما أحس بقرب موته ، إذ قلدها ستة رجال وأمرهم أن يختاروا واحداً منهم بعد وفاته ليكون خليفة للمسلمين فصار الاختيار منهم بخمسة فقط . ويرى ابن حزم أن الجبائى قد أخطأ فى الاستناد فى رأيه لفعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وذلك لعدة أسباب :

(١) المصدر السابق : ص ١٦٨ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ٢ - ص ٦٨ - ق ١ - ص ٢٦٨ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ح ٤ - ص ١٦٨ .

(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ٢ - ق ١ - ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، وقد رأى هذا الرأى أبو على الجبائى وابنه أبي هاشم وكذلك القاضى عبد الجبار من المعتزلة .

١- إن عمر بن الخطاب لم يقل أن تقليد الاختيار أقل من خمسة لا يجوز ، بل جاء عنه أنه قال : إن مال ثلاثة منهم إلى واحد وثلاثة إلى واحد فاتبعوا الثلاثة الذين منهم عبد الرحمن بن عوف ، وبهذا يكون قد أجاز أن يعقد الخلافة ثلاثة فقط .

٢- إن فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا يلزم الأمة حتى يوافق نص قرآن أو سنة ، وعمر كسائر الصحابة رضى الله عنهم لا يجوز أن يخص بوجوب اتباعه دون غيره من الصحابة.

٣- إن أولئك الخمسة رضى الله عنهم قد تبرعوا عن الاختيار ، وجعلوه إلى واحد منهم يختار لهم وللمسلمين ، من رآه أهلاً للإمامة وهو عبد الرحمن بن عوف ، وما أنكر ذلك أحد من الصحابة الحاضرين ولا الغائبين عندما بلغهم ذلك ، فقد صح إجماعهم على أن الإمامة تنعقد بعقد واحد^(١).

يتضح من رد ابن حزم على الجبائي بخصوص عدد أهل الاختيار ، أنه يتمتع بمرونة في هذه القضية ، فهو لم يلتزم بعدد معين . وقد ظهر المفكرون المسلمون غير متفقين على الحد الأدنى من العدد الذي لا بد منه ، كي يبلغ أهل الاختيار مرتبة الصلاحية للعقد والبيعة للإمام بالإمامة . فالبعض قد اشترط أن ينهض بذلك جماعة توفرت فيهم شروط أهل الاختيار ، والبعض اكتفى بعقد واحد من أهل الاختيار ، والبعض قال أنها تنعقد باثنين قياساً على الشهادة . ودار جدل كثير ونقد أكثر بين أصحاب هذه الآراء^(٢) .

٢- نقد ابن حزم لنظرية النص عند الشيعة :

ادعى الرافض أن النبي قد نص على رضى الله عنه ليكون خليفة من بعده ، وأن الصحابة وجميع المسلمين اتفقوا على طي هذا العهد الذي عاهد رسول الله إليهم بتميين على خليفة من بعده ، لأنه قد قتل أولاد المهاجرين من العرب ، كما قتل أقارب بعض الصحابة ، فكرهوا

(١) ابن حزم : الفصل - ج - ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) انظر : الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٧ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، أبو يعلى الفراء : كتاب الإمامة - ضمن كتاب نصوص الفكر السياسي الإسلامي ، الإمامة عند السنة ليوست أبش - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٦ - ص ٢١٢-٢١٣ ، القاضي عبد الجبار : المغني - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٦٠-٢٦١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

ولايته ، وتولد له بذلك حقد فى قلوب جماعة من الصحابة ، ولذلك انصرفوا عنه ولم يولوه أمر المسلمين ، كما ادعوا أن علياً قد أمسك عن ذكر النص خوفاً من الموت (٣) .

وقد رد ابن حزم ادعائهم بالعديد من الحجج وهى :

أ- إن الأحاديث التى اعتمد عليها الشيعة فى مذهبهم ، أحاديث موضوعة مكذوبة ، ولكن يوافق ابن حزم على صحة بعضها مثل قول الرسول لعلى "أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي" (١) ويرى ابن حزم أن هذا الحديث صحيح ، ولكن لا يوجب لعلى فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعد الرسول لسببين ، الأول : لأن هارون لم يل أمر بنى إسرائيل بعد موسى ، كما أنه قد ولي الأمر بعد رسول الله أبو بكر الصديق ، والسبب الثانى : أن الرسول ﷺ قد قال لعلى هذا القول حينما استخلفه على المدينة فى غزوة تبوك ، كما استخلف رجالاً كثيرين غيره قبل تبوك وبعدها على المدينة فى أسفاره ، ولذا فإن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلى فضلاً على غيره ولا مبرراً لولاية الأمر بعد رسول الله ﷺ (٢) .

ب- من المحال أن يتفق جميع المسلمين على طى عهد عهده رسول الله ﷺ إليهم فلا ترجع أية رواية عن أحد بهذا النص المزعوم إلا رواية واحدة ضعيفة (٣) . ولا يوجد سبب يجعل الناس يكتبون النص منذ مات الرسول إلى قتل عثمان ، والدليل على هذا أنهم أعانوا على ابن أبى طالب عندما دعا إلى نفسه ، وبايعوه حينما أصبحت الخلافة من حقه ، ولم يذكر أن أحد من الناس اعتذر إليه مما سلف من بيعته لأبى بكر وعمر وعثمان (٤) .

(٣) استدلل الروافض على زعمهم بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة ، وقد فاضت كتبهم بذلك . ومن الكتب التى تناولت نظرية النص منهم ، انظر مثلاً : جمال الدين أبو منصور بن مطهر الحلى : منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة - تحقيق : د. محمد رشاد سالم - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦٢ ، أبو جعفر الطوسى : تلخيص الشافعى - تحقيق : حسين بحر العلوم - طبعة النجف - ١٣٨٣ هـ ، وله أيضاً تفسير التبيان - تحقيق : أحمد شوقى الأمين ، أحمد حبيب قصير - مكتبة الأمين - النجف الأشرف - د.ت ، أبو حنيفة المقرئ : دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام - تحقيق : آصف بن على أصغر قبضى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥١ ، عبد الحسين شرف الدين الموسوى العاملى : المراجعات - مطبعة النجاح - القاهرة - ١٩٧٧ ، على بن الحسين الموسوى الشريف المرتضى : الشافى فى الإمامة - تحقيق : السيد عبد الزهراء الحسنى الخطيب - مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران - إيران - ١٩٨٧ ، أبو جعفر الكلينى : الأصول من الكافى - تحقيق : على أكبر الغفارى - دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٨٨ هـ .

(١) روى البخارى وابن ماجه - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج ٣ - ص ١٢٤ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٩٩ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٠ - ١٠١ .

ج- إذا كان الرسول قد نص على عليّ ، وكانت الخلافة من حقه ، فما الذي منعه من الكلام والمطالبة بحقه وإظهار النص الذي يدعيه الشيعة ، عندما مات عمر بن الخطاب وتبقى الناس بلا إمام ثلاثة أيام ، ولم يكن في تلك الأيام الثلاثة سلطان يهاب ولا جند معد للتغلب ، فكيف سكنت عن المطالبة بحقه ؟ وإذا لم يطالب هو بحقه ويرد الظلم ، ألا يوجد لى بنى هاشم أحد يتقى الله عز وجل ويقول إن الظلم قد زال وأن الخلافة من حق عليّ ؟ وحتى يوم السقيفة لم يشر أحد إلى عليّ (١) .

د- إذا قالت الشيعة أن الصحابة قد نسوا ذلك العهد ، فإن هذا محال لأنه في هذه الحالة يمكن أن يدعى أى إنسان أنه منصوص عليه وأن الناس كلهم نسوه (٢) .

هـ - إذا كان جميع أصحاب رسول الله ﷺ قد اتفقوا على جحد ذلك النص وكتمانه ، وانفتحت طبائعهم على نسيانه ، فكيف وصل هذا النص إلى الروافض ومن بلغه إليهم (٣) .

و- إذا كان عليّ قد بايع أبا بكر طائعاً رغم تأخره عن بيعته ستة أشهر ، فكيف حل لعلى أن يبايع رجلاً إما كافراً وإما فاسقاً ، جاحداً لنص رسول الله ، ويعينه على أمره ويجالسهم فى مجالسه ويواليه إلى أن مات ، ثم يبايع بعده عمر بن الخطاب مبادراً غير متردد ، طائعاً ، كما أعانه على أمره ، وأدخله عمر فى الشورى أحد ستة رجال ، فكيف حل لعلى أن يشارك بنفسه فى شورى ضالة وكفر واضح ؟ (٤) .

ز- بعد ولاية عليّ رضى الله عنه لم يغير حكماً من أحكام أبي بكر وعمر وعثمان ، ولا أبطل عهداً من عهودهم ، ولو كان ذلك عنده باطلاً لما كان فى سعة من أن يرفض الباطل ، وقد ارتفعت التقية عنده (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٨ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٦ .

(٥) المصدر السابق : ص ٩٧ .

ل- كيف يحسك على عن ذكر النص وهو الشجاع الذي عرض نفسه للموت بين يدي رسول الله ﷺ عدة مرات ، ثم يوم الجمل وصفين . فما الذي جبنه بين هاتين الحالتين ؟ (١) .

ي- استدلل الشيعة وعلى رأسهم هشام بن الحكم في ادعائهم بكتمان الصحابة للنص ، بأنهم - أي الصحابة - قد اقتتلوا فيما بينهم وقتل بعضهم بعضاً ، فهل يحسن الظن بهم أن لا يكتتموا النص على علي بن أبي طالب ؟ (٢) .

ويرد عليهم ابن حزم بأن هذا أعظم حجة على الشيعة ، لأن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أول من قاتل حين افترق الناس ، فكل ما يقال عن المقتتلين يقال عن علي ولا فرق بينه وبين سائر الصحابة في ذلك . وكذلك فإن كل فريق منهم قد قاتل علي ما رآه حقاً ، وطائفة منهم قعدت إذ لم تر الحق في القتال ، فإذا كان عندهم نص على علي أو عند واحد منهم لأظهروه أو لأظهروه كما أظهروا ما رأوا أن يبذلوا أنفسهم للقتال والموت دونه (٣) .

هذه هي حجج ابن حزم التي فند بها ادعاءات الشيعة بالنص على علي (٤) . وهو يؤكد على رأيه بالقول : إن رسول الله ﷺ مات وجمهور الصحابة رضى الله عنهم حاشا من كان منهم في النواحي يعلم الناس الدين ، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها أن رسول الله ﷺ نص عليه ، ولا ادعى ذلك علي رضى الله عنه قط لاقى ذلك الوقت ولا بعده ، ولا ادعاه له أحد في ذلك الوقت ولا بعده (٥) .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٠١ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٤) ومن الكتب التي تناولت إبطال نظرية النص عند الشيعة غير الفصل لابن حزم : القاضي عبد الجبار : المغنى في أبواب التوحيد والعدل ، (القاضي عبد الجبار : تثبت دلائل النبوة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - بيروت - ١٩٦٦) عمرو بن بحر الجاحظ : العثمانية - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥٥ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها ، الجويني : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، د. مصطفى حلى : نظام الخلافة في الفكر الإسلامي - دار الأنصار - ١٩٧٧ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٩٦ .

ولقد أثار موقف الشيعة الذين حصروا النص والوصية في أبناء علي بن أبي طالب ، ردود فعل مماثلة أو مقارئة ، فوجدنا من أهل السنة وأصحاب الحديث والظاهرية (الذين يمثلهم ابن حزم) من قال أن هناك نصاً وتعييناً من الرسول ﷺ ، بخلافة أبي بكر من بعده وهؤلاء سموا في مباحث نظرية الخلافة والإمامة بـ "البكرية" (١) .

ولكن ابن حزم يختلف مع البكرية ، في الاستدلال على النص الذي يقولون بوقوعه على أبي بكر . فهو يرفض أن يكون نصب أبي بكر خليفة ، قد تم بناء على قياسهم الخلافة على إمامة الصلاة التي قدمه الرسول فيها قبيل وفاته ، لأن الخلافة هي الأصل ، وإمامة الصلاة فرع عنها ، ولا يقاس الأصل على فرعه (٢) . ويرفض كذلك الاستدلال بأحاديث الآحاد التي استندت إليها "البكرية" في القول بالنص على أبي بكر ، مثل حديث "أقتلوا بالذين من بعدى، أبي بكر وعمر" فيقول عنه أنه "لم يصح ، ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لم يصح" (٣) .

وعلمة أدلة ابن حزم في نص الرسول على أبي بكر ، هو تسميته أبي بكر خليفة رسول الله ، إذ الخليفة لابد أن يختاره السابق عليه حتى يصدق كونه خليفة لا خلفاً ، يقول ابن حزم في هذا : قالت طائفة : نص رسول الله على استخلاف أبي بكر بعده على أمور الناس نصاً جلياً ، وبهذا نقول ، ليراهين : أحدها : إطباق الناس كلهم . . فقد أصفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق ، وجميع إخوانهم من الأنصار ، على أن سموه خليفة رسول الله . . ومعنى الخليفة في اللغة هو الذي يستخلفه لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو ، لا يجوز غير هذا البته في اللغة بلا خلاف ، تقول : استخلف فلان فلاناً يستخلفه فهو خليفته ومستخلفه ، فإن قام مكانه دون أن يستخلفه هو ، لم يقل إلا خلف فلان فلاناً يخلفه فهو خالف" (٤) .

يمكننا القول أن ابن حزم قد جانبه الصواب لأنه إذا كان هناك نص ، فلم لم يذكره أبو بكر في السقيفة عند الاختلاف ؟ ولم وقع هذا الاختلاف ؟

وابن حزم يجيب إجابة غير مقنعة فيقول : "فإن قالوا : لو كانت خلافة أبي بكر منصوفاً عليها من النبي ما اختلفوا فيها . . فيقال لهم : وهل اختلف الناس إلا في المنصوصات ؟

(١) أبو محمد علي بن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الأمان الجديدة - بيروت - ١٩٨٣ - ج ٧ - ص ١٨٦ - ١٨٨ ، الدورة فيما يجب اعتقاده - ص ٣٧٠ .

(٢) ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ٧ - ص ١٢٥ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٠٨ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٧ .

وما اختلف اثنان قط فصاعداً فى شىء من الدين إلا فى منصوص بين فى القرآن والسنة .
فمن قائل : ليس عليه العمل ، ومن قائل : هذا تلقى بخلاف ظاهره ، ومن قائل : هذا
خصوص ، ومن قائل : هذا منسوخ ، ومن قائل : هذا تأويل^(١) .

إن هذه الإجابة غير مقنعة ، لأن ما استشهد به ابن حزم يختلف الحال فيه عن الحال فى
القول بالنص على أبى بكر . فإذا كان الناس لم يختلفوا إلا فى المنصوصات ، فإن الأمر فى
هذه الحالة يكون خلافاً حول نص قائم وموجود يختلفون فى دلالاته والمأخوذ منه . أما فى قضية
النص على أبى بكر ، وبعد أن رفض ابن حزم الاستدلال بأحاديث الأحاد المروية التى استندت
إليها البكرية فى قولها بالنص على أبى بكر ، وسمى الاحتجاج بها "تدليساً"^(٢) ، فإنه ليس
هناك نص أصلاً . حتى نحيىز الخلاف ، فضلاً عن أن نقول مطمئنين بالنص على أبى بكر
الصديق كما زعم ابن حزم والبكرية .

وهكذا ، فلا الأحاديث التى روتها "البكرية" والتى نقلها لنا ابن حزم تستحق أن يستدل
بها ، ولا هذا التخرىج اللغوى المستند إلى استنتاج كما فعل ابن حزم يصلح أن يكون دليلاً
تطمئن إليه النفس والعقل فى هذا الأمر الخطير .

وكما أثار موقف الشيعة رد فعل عند البكرية ، وابن حزم من الظاهرية فقد أثار رد فعل
أيضاً بين المناصرين لدولة بنى العباس ، فظهرت فرقة "الراوندية" التى قال أهلها أن هناك نصاً
على العباس بن عبد المطلب وولده ، كما تكون منهم الخلافة بعد الرسول^(٣) . ومنهم من قال
إنها منهم ولكن بالميراث ، ميراث العباس لابن أخيه الرسول ﷺ وليست بالنص^(٤) .

لكن القول بأن طريق تولي الخلافة هو النص والوصية ، ظل الطابع المميز لتيار الشيعة فى
الفكر الإسلامى ، بل ظل هذا الموقف نقطة الافتراق الرئيسية التى قسمت أمة الإسلام أخطر
انقساماتها ، وظل القول بالنص على جبهة أهل السنة سواء عند "البكرية" أو "الراوندية"
موقفاً هامشياً لا يعدو أن يكون رد فعل خافت الصوت ضعيف الأثر ، يكاد ألا يكون ملحوظاً
فى الصراع الفكرى حول هذا الموضوع .

(١) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج ٧ - ص ١٢٦ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٠٨ .

(٣) البغدادى : أصول الدين - ص ٢٧٩ .

(٤) انظر : للقاضى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ٧٥٤ .

طرق تولية الإمام عند ابن حزم

الطريقة الأولى "ولاية العهد"

يصف ابن حزم هذه الطريقة بأنها أول الطرق وأفضلها وأصحها ، وهي أن يعهد الإمام قبل موته إلى إنسان يختاره ليكون إماماً للمسلمين بعد موته ، ويفعل ذلك سواء في صحته أو في مرضه أو عند موته ، إذ لا يوجد نص ولا إجماع على منع هذه الطريقة ، ويستشهد ابن حزم على صحة هذه الطريقة بما فعله رسول الله ﷺ بتولية العهد إلى أبي بكر ، وما فعله أبو بكر بتولية العهد لعمر بن الخطاب ، وما فعله سليمان بن عبد الملك بتولية عمر بن عبد العزيز^(١).

وهذه الطريقة في عقد الإمامة هي التي يختارها ابن حزم ويكره غيرها على حد قوله^(٢). ويعمل ابن حزم اختياره لهذه الطريقة وتفضيلها على سائر الطرق الأخرى لعقد الإمامة ، لما فيها "من اتصال الإمامة ، وانتظام أمر الإسلام وأهله ، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره ، من بقاء الأمة فوضى ومن انتشار الأمر وارتفاع النفوس وحدث الأطماع"^(٣).

ولم يفت ابن حزم أن المسلمين كرهوا ولاية العهد لبعض من صاروا خلفاء في الدولة الأموية بهذا الطريق ، فأشار إلى ذلك ورد عليه بقوله : "إنما أنكر من أنكر من الصحابة رضي الله عنهم ومن التابعين بيعة يزيد بن معاوية والوليد وسليمان لأنهم كانوا غير مرضيين ، لا لأن الإمام عهد إليهم في حياته"^(٤).

وعلى عكس جميع العلماء الذين يعتبرون العهد طريقاً تالياً طريق اختيار أهل الحل والعقد ، فإننا نرى أن ابن حزم لا يفضل طريقة أخرى على طريقة العهد . فيجعلها في المرتبة الأولى بين سائر الطرائق ، وكشال على هذا يقول الماوردي "الإمامة تتعقد من وجهين : أحدهما باختيار أهل الحل والعقد والثاني بعقد الإمام من قبل"^(٥).

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) الماوردي الأحكام السلطانية - ص ٧ .

ونستطيع القول أن كلام ابن حزم في هذا الوجه من وجوه عقد الإمامة ، ينطوي على خطأ تاريخي وآخر تشريعي . الخطأ التاريخي اعتباره تولية أبي بكر لأمر المسلمين نصاً من النبي ، وذلك ما لم تقل به فرقة من المسلمين عدا البكرية للرد على الشيعة .

أما الخطأ التشريعي الذي وقع فيه ابن حزم ، هو قوله بأنه لا يوجد نص ولا إجماع يمنع الأخذ بهذه الطريقة ، فنسأل هل يمكن أن يقام حكم شرعي واجب الطاعة على مجرد عدم المنع ؟ وإذا كانت الشريعة لا تمنعه ، فهل هذا يجعله أصح وأفضل الطرق الشرعية ؟ وفوق ذلك فإن طريقة ولاية العهد ليس لها أي أساس من الشرع ولا من عمل الصحابة الأولين ، إنما هي بدعة ابتدعتها معاوية في الإسلام .

ويمكننا القول أن هذا الطريق الذي فضله ابن حزم لعقد الإمامة هو أخطر الطرق على المجتمع الإسلامي ، حيث يؤدي العمل به إلى توارث هذا المنصب الخطير ، وجعله في غير أهله ، فيصير الحكم استبدادياً وتذهب الشورى التي هي أساس الحكم الإسلامي (١) .

كما أننا نخالف ابن حزم في اعتبار عقد الإمامة بالاختيار من الخليفة السابق ، بل إن العقد هو بالبيعة نفسها ، فالمتتبع لأخبار الخلفاء الراشدين يجد أن البيعة هي أساس الاختيار فأبو بكر لم يكن إماماً إلا بعد أن تقدم عمر وقال لأبي بكر في سقبة بنى ساعدة ٣ ممد يدك أبابك عندئذ وبعد تمام البيعة ، تولى أبو بكر إمرة المسلمين .

وأيضاً أبو بكر حينما عهد إلى عمر ، لم يتول الحكم حتى تمت البيعة من الصحابة ، وكذلك كان الأمر بالنسبة لعثمان ، فإن عمر قد عهد إلى الستة ليختاروا من بينهم واحداً ، ولذلك لما اختير عثمان لم يتم الأمر له إلا بعد أخذ البيعة ، وأيضاً على بن أبي طالب رضى الله عنه لم يتول أمر المسلمين إلا بعد أخذ البيعة من أهل المدينة . الذين بايعوا من قبل أبا بكر وعمر وعثمان ، فكانوا أهل الحل والعقد في أمة الإسلام .

ولكن ربما نجد العذر لابن حزم في تفضيله لهذه الطريقة ، وذلك لتأثره بالأوضاع السياسية المنحدرة في أندلس الفتنة والطوائف ، وهو تأثر جعله يؤثر الوحدة مع التولى بعهد ، على الفوضى مع الشورى بمعناها الواسع الذي يخشى منه ابن حزم ، ولعلنا هنا نلحج أيضاً تأثر ابن حزم بأسلوب حكم الدولة الأموية وبخاصة في الأندلس ، وهو الأسلوب الذي قام على ولاية العهد وأدى إلى استقرار وازدهار الأمة .

(١) أبو زهرة : ابن حزم - ص ٢٧٦ .

الطريقة الغاتية : الدعوة إلى النفس

بعد أن بين لنا ابن حزم الطريقة التي يرضاها ويكره غيرها ، وهى طريقة تولية العهد ، ذكر لنا الطريقة الثانية من طرق عقد الإمامة ، وهى طريقة الدعوة إلى النفس وهى : إن مات الإمام ولم يول أحدا بعده ، فيمكن أن يتقدم رجل يجد فى نفسه أنه يستحق الإمامة ، ويستطيع تولى أمر المسلمين ، فيدعو إلى نفسه ، وفى هذه الحالة لا يجب أن يناقسه أحد على هذا المنصب لأنه هو السابق له ، ويجب على المسلمين حينئذ اتباعه والانقياد له ومبايعته ، كما يجب طاعته^(١) .

ويستشهد ابن حزم على هذه الطريقة فى اختيار الخليفة ، بما فعله بعض الصحابة ، كفعل على بن أبى طالب عند مقتل عثمان ، وكما فعل ابن الزبير ، وما فعله خالد بن الوليد ، عندما قتل أمراء جيش مؤتة الثلاثة : زيد بن حارثة وجعفر بن أبى طالب وعبد الله بن رواحة ، فأخذ خالد الراية وتولى قيادة الجيش ، ولما وصل خير هذا الفعل لرسول الله صوبه ووافق عليه ، كما ساعد جميع المسلمين خالد بن الوليد فى هذا^(٢) .

وإذا كان هذا الذى يقوم ويدعو لنفسه عند موت الخليفة تنفذ إمامته ، فكذلك تجوز إمامة من يدعو لنفسه عند شيوع المنكر ، فتلزم معاونته على البر والتقوى ولا يجوز التأخر عنه ، لأن ذلك معاونته على الإثم والعدوان وقد قال الله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"^(٣) . ويستشهد ابن حزم على طريق الدعوة للنفس عند شيوع المنكر بما فعله زيد بن الوليد ومحمد بن هارون المهدي^(٤) .

ويقضى ابن حزم فى هذا الطريق أن اثنين قاما يدعوان لأنفسهما فى وقت واحد ، وفى هذه الحالة لا يجعل ابن حزم الحكم لمن ينال عددا أكثر ، وتأيداً من جمهور أكبر ، بل يجعل الأمر للزمن ، فمن سبق بدهوته ولو بطرفة عين قدم وكان الثانى باغياً ، ولو كان أفضل من الأول

(١) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) سورة المائدة - آية ٢ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٠ .

أو مثله أو دونه ، فمن جاء ينازعه تضرب عنقه كائناً من كان ، استناداً لقول الرسول ﷺ :
 "قوا بيعة الأول فالأول فمن جاء ينازعه فاضربوا عنقه كائناً من كان" (١) .

أما إذا كان الناس قد يسموا من معرفة أيهما أسبق في الدعوة لنفسه ، بايعوا أفضلهما
 وأسوسهما وأبعدوا الآخر ، استناداً لقول الله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
 على الإثم والعدوان" (٢) .

وإذا تساوى الاثنان في الفضل ، قدم الأسوس وإن كان أقل فضلاً ، ولكن بشرط أن
 يكون مؤدياً للفرائض والسنن ، مجتنباً للكبائر، مستتراً بالصغائر (٣) . ويعلل ابن حزم تفضيله
 للأسوس ، بأن منصب الخليفة يتطلب حسن السياسة والقوة على القيام بالأمور . وعندما
 يتساوى الاثنان في السياسة والفضل يتم الاختيار بينهما بالقرعة أو ينظر في غيرهما .

ويبدو أن ابن حزم قد عجز عن التنظير فقال : "إن الله عز وجل لا يضيق على عباده هذا
 الضيق ولا يوقفهم على هذا الحرج لقوله تعالى : {وما جعل عليكم في الدين من حرج} (٤) وهذا
 أعظم الحرج" (٥) .

نلاحظ أن دليل ابن حزم في شرعية هذا الطريق هو النص ، ويبدو ذلك في أمرين :

أولاً : في إقرار رسول الله ﷺ لما فعله خالد بن الوليد عندما توفي أمراء جيش مؤتة
 الثلاثة فتولى خالد قيادة الجيش .

ثانياً : في ذلك النص القرآني الجامع "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم
 والعدوان" (٦) .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة . والحديث رواه مسلم - كتاب الإمامة - باب الأمر بالوفاء ببيعة
 الخليفة الأول .

(٢) سورة المائدة - آية ٢ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) سورة الحج - آية ٧٨ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٧١ .

(٦) سورة المائدة - آية ٢ .

وأول هذين النصين لا يدل على وجوب هذا الطريق ، إنما كل ما يدل عليه هو التأسى والافتداء برسول الله ﷺ ، بل إن هذا الفعل من رسول الله لا يبلغ مبلغ التكليف ، وإنما يدل فقط على إباحة الفعل . وأما الدليل الثانى فإنه نص عام جامع يصلح كدليل على صحة هذا الطريق ، كما يصلح دليلاً على صحة غيره من الطرق .

ثم أنه من غير المعقول أن يجيز ابن حزم خلافة من تصدى للأمر فدعا لنفسه ، فانتقادات الناس لبيعته وطاعته ، وببطل من انتقادات الناس لبيعته ابتداءً دون دعوة منه فولته أمورها . ولو تتبعنا منهج ابن حزم ومصادره الشرعية فى معرفة الأحكام لصح طريق التولية بالاختيار ، فاتباع الدليل وهو مصدر صحيح للأحكام عند ابن حزم ، يقتضى وفقاً لأحد وجوهه بصحة التولية عن طريق أهل الحل والعقد ، إذ أن اتباع الخليفة والانتقياد لبيعته ، وهى النتيجة المقصودة من الدعوة للنفس ، تتحقق فى التولية بالاختيار دون مبادرة ودعوة من صاحبها ، فهى إذن معنى لازم للمعنى الذى يدل عليه طريق الدعوة للنفس وداخل فيه (١) .

ولا بد أن تشير إلى أن كلام ابن حزم ينطوى على أخطاء تاريخية كإشارته إلى أن علياً نصب نفسه خليفة ، بينما قد أتى إليه الناس من كل جانب يبأيعونه بعد مقتل عثمان ودون إكراه من أحد ، وقد كان أولى بابن حزم أن يعد هذه أصح طرق البيعة ، ولعل تعليق أحد الباحثين على هذه الطريقة يكون حقاً عندما قال : "إن الوجه الثانى الذى اختاره ابن حزم لم يكن أقل خطراً على الجماعة الإسلامية من سابقه ، بل أنه الفوضى فى ذاته ، كيف يقال إن كل من يدعو لنفسه ممن يستوفى شروط الخلافة ، وكل مدع يزعم فى نفسه أنه استوفىها ، قد عقدت له الإمامة بهذا الادعاء مادام قد سبق غيره بالادعاء ولو بطريقة عين ، فإنه يكون الإمام دون غيره ، ولو كان غيره أفضل منه ، بل إنه ليزعم أنه إن التفت حول الثانى فضلاء الأمة فإنهم آثمون ، ولعله يعتمد على حديث الرسول : {من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه} (٢) ولكن هذا اعتماد على غير معتمد ، لأن الحديث موضوعه أن يكون أمر المسلمين على رجل واحد ، وهل يكون أمر المسلمين على رجل بمجرد الدعوة لنفسه ؟ إن ذلك غريب فى بابه" (٣) .

(١) انظر فكرة الدليل عند ابن حزم فى كتابه : الإحكام - ج ٥ - ص ١٠٥ - ١٠٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي - ج ١٢ - ص ٢٤٢ .

(٣) أهر زهرة : ابن حزم - ص ٢٧٧ .

الطريقة الثالثة : العهد إلى رجل ثقة لاختيار الإمام الجديد

الطريقة الأخيرة من طرق عقد الإمامة عند ابن حزم ، هي أن يكلف الإمام عند وفاته رجلاً ثقة أو أكثر من واحد لاختيار خليفة للمسلمين ، وذلك كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عند موته (١).

وفى هذا الوجه يبدو أن ابن حزم خضع له خضوعاً ، لأنه لم يسعه الاعتراض على أمر أجمع عليه الصحابة ، فإجماعهم حجة لا يسرغ الاعتراض عليها ، بل يجب الأخذ بها ، ولذا يقول : "وليس عندنا فى هذا الوجه إلا التسليم لما أجمع عليه المسلمون حينئذ" (٢).

وبهذا نجد أن دليل ابن حزم على صحة هذا الطريق إجماع الصحابة عليه . ولكن الإجماع وإن كان إقراراً لهذا الطريق ، فليس بالدليل الشرعى على صحته والتكليف به ، فصر عندما اختار هذا الطريق فى التولية ، لم يكن أمام إجماع أو نص يعتمد عليه فى هذا الاختيار ، أو بعبارة أخرى لم يكن هناك نص ولا إجماع يفرض عليه اللجوء إلى هذا الطريق .

وفى هذا الوجه ، يرى ابن حزم ، أنه لا يجوز التردد فى اختيار الإمام أكثر من ثلاث ليال ، والزيادة على تلك باطل لا يحل ، استناداً لحديث الرسول : " من بات ليلة ليس فى عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية " (٣) . واعتماداً أيضاً على أن المسلمين قد أجمعوا على ذلك ولم يجمعوا على أكثر من هذه المدة (٤) .

حصر ابن حزم لطرق تولية الإمام فى ثلاثة :

بعد أن عرض ابن حزم لطرق عقد الإمامة التى يراها ، وهى العهد بالولاية ، والدعوة للنفس ، والعهد إلى ثقة ، عرضاً يبين فيه كيفية إجراء كل منها وسنده فى ذلك ، قرر حصر هذه الطرق ، وعدم صحة تولية الخليفة بغيرها ، فيقول : " فبأحد هذه الوجوه تصح الإمامة ولا تصح بغير هذه الوجوه ألبتة " (٥) .

(١) ابن حزم : الفصل - ح - ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) صحيح مسلم - باب الإمارة .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة :

وابن حزم يقرر بهذا : أن هذه الطرق بكيفياتها محصورة ، فلا تصح تولية خليفة بغير واحد منها ، ولا يجوز للمسلمين إيجاد طرق جديدة خلاف هذه الطرق . ومفهوم قول ابن حزم هذا يؤدي إلى القول بعدم جواز عهد الخليفة إلى جماعة من الناس لاختيار شخص لم يرد اسمه بين أفرادها ، وعدم صحة تولية شخص فى حالة النص على مدة للاختيار يتجاوز ثلاثة أيام ، وعدم انتخاب خليفة من طريق انتخاب عام .

وهذه النتيجة التى توصل إليها ابن حزم من أن الطرق محصورة فى عدة طرق لا تتجاوزها ، ترجع إلى أصول المذهب الظاهرى الذى يقوم على أنه لا تكليف إلا بنص ، فعنده أن كل وجه من وجوه تولية الخليفة تكليف شرعى تلمس له الأدلة التى توصله إلى هذه التكاليفات ، وإذا لم يوجد دليل شرعى - نص أو إجماع - أطرح هذا الوجه أو الطريق واعتبره باطلاً لا تصح التولية به ، وهذا هو الذى يظهر من عبارته "فالواجب النظر فى ذلك على ما أوجبه الله تعالى من القرآن والسنة وإجماع المسلمين" (١) .

وأخيراً ، فإنه إذا كان كل طريق من طرق التولية ليس من الوسائل الاجتهادية فى زعم ابن حزم ، وإنما ثبت بدليل من القرآن والسنة أو الإجماع ، ولما قد ثبت أن كل دليل يلزم العمل به ، كان موجب ذلك أن يلتزم الصحابة - وهم من خير القرون ومنهم من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة - بالسنة والإجماع الأول فى صحة تولية الخليفة بالعهد ، ولكنهم خرجوا عليه فى تولية عثمان ثم فى تولية على ، وهذا الخروج وعدم الالتزام بها ، لا يفهم منه إلا أن هذه السنة أو ذلك الإجماع اللذين ثبتت بهما هذه الطرق ، لم يكن لهما معنى ملزم للمسلمين ، فيجوز لهم الأخذ بما عداها من طرق التولية .

ولما كان هذا الفهم هو الذى يتفق مع موقف الصحابة ، فإن هذه الأدلة تكون قد وردت على سبيل الجواز والإقرار لما تم بهذه الطرق من تولية ، بحيث لا يجوز الاعتراض عليها أو القول ببطلانها ، ولكنها لا تدل أو لا تؤدي إلى بطلان غيرها من الطرق أو إبطالها .

ومن هنا يكون القول بحصر طرق التولية فى عدد معين قولاً لا يستند إلى دليل ، ويكون الصواب هو القول بأن مسألة التولية من المسائل الاجتهادية .

الفصل الثالث

واجبات الإمام وحقوقه وعزله

أولاً : واجبات الإمام عند ابن حزم . ثانياً : حقوق الإمام عند ابن حزم .

ثالثاً : عزل الإمام عند ابن حزم .

أولاً : واجبات الإمام :

إذا تولى الإمام الحكم ، فلا بد من قيامه بمجموعة من الواجبات ، حدها ابن حزم فى عدة مجالات كالآتى :

١- تكوين أجهزة الدولة

من أول الواجبات التى ينبغى للإمام القيام بها بعد توليه أمور الرعية ، تكوين أجهزة الدولة من وزراء وولاة وغيرهم ، لمساعدته على تحقيق مهامه الموكولة إليه ، شرط أن يكونوا من المسلمين وأهل الدين . ويرجع ابن حزم هذه الضرورة إلى أن الإمام لا يمكنه مباشرة كل أمور المسلمين ، وحتى لا ينشغل عن تدبير المهام العظيمة التى وكلت إليه واختصه الله لها^(١) . يقول: لابد من "استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء ، فيما يفوض إليهم من الأعمال ، ويكل إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالأكفاء مضبوطة والأموال بالأمانة محوطة"^(٢) .

ولابد عند ابن حزم من الفحص الدقيق فى اختيار الإمام لمعاونيه من الولاة ، فالولاية لا يقوم بها إلا من قوى عليها ، حتى يتمكن من إدارتها ومحاسبة الظالمين ، وأخذ الحق للضعيف من القوى ، قولاية الضعيف منهى عنها فقد منع الرسول ﷺ أبا ذر الغفارى من تحمل الولاية لكونه ضعيفاً فقال له : "يا أبا ذر إنك ضعيف لا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم"^(٣) .

(١) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة والسياسة - ص ٩٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٩ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ ، والحديث رواه مسلم فى كتاب الإمامة بلفظ : يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً ، وإنى أحب لك ما أحب لنفسى ، لا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم .

كما يجب على الإمام أن يختار من أفضل الكتاب والأطباء والعلماء والقضاة والأمراء، مجموعة من ذوي الآراء السديدة وكأقوى السر، ويتخذهم وزراء له، يحضرون مجلسه ويلازمونه في التدبير لجميع ماقلده الله تعالى من أمور عباده (١).

وقد حدد ابن حزم اثني عشر عملاً يجب على الإمام اختيار معاونين له لأدائها وهذه الأعمال بدأها بـ: (٢)

- الصلاة : ينبغي على الإمام أن يولى الصلاة رجلاً قارئاً للقرآن حافظاً له عالماً بأحكام الصلاة والطهارة فاضلاً في دينه خطيباً فصيحاً معرباً ، فقيهاً في جميع ذلك (٣).

- قبض الزكاة والجزية وتفريقهما : يجب على الإمام أن "يخرج لكل جهة من يكتفى بصدقات أهلها ، ويخرج معه من الأعوان والرجال ما يستعين به على عمله ، ولا يكون من يتولى ذلك إلا عالماً بأحكام الصدقات ومقاديرها ونصابها ، وصفات ما يؤخذ منها ومن تؤخذ وكيف تؤخذ، حليماً غير عائف متيقظاً غير مغفل" (٤).

- ولاية الجيوش وتبوير الحروب : لا بد أن يعين الإمام معاونين له في تجهيز الجيوش ، وأخذ المغنم وتخميمها وقسمتها ، وما صار من المشركين إلى المسلمين وحكمه ، وأيضاً "لتحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر الأعداء بغرة ينتهكون بها محرماً ، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دماً" (٥).

- الأفضية : يجب أن يتولى الإمام تعيين القضاة بنفسه ، وفي هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه لا يحل أن يولى القضاء والحكم في شيء من أمور المسلمين وأهل اللمة ، إلا مسلم بالغ عاقل ، عالم بأحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وناسخ ذلك ومنسوخه ، وما كان من النصوص مخصوصاً بنص آخر صحيح (٦).

(١) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٩ .

(٢) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ١٠٣-١٠٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٩٧ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٣ .

وجائز عنده أن تلى المرأة الحكم (القضاء) ، وكذلك العبد وولد الزنى . ولا يجوز الحكم إلا ممن ولاه الإمام القرشى الواجبة طاعته ، فإن لم يقدر على ذلك ، فكل من أنفذ حقاً فهو نافذ ، ومن أنفذ باطلاً فهو مردود (١) .

ولا يحل للقاضى أن يحكم إلا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وهو الحق وكل ما عدل ذلك فهو جور وظلم لا يحل الحكم به ، وينسخ أبداً إذا حكم به حاكم . كما لا يحل الحكم بالقياس ولا بالرأى ولا بالاستحسان ولا بقول أحد ممن دون رسول الله دون أن يوافق قرآناً أو سنة صحيحة (٢) .

- إقامة الحدود : لابد من تعيين من يساعد الإمام على إقامة الحدود "لتصان معارم الله تعالى عن الانتهاك ، وتحفظ الأمة عن إتلاف واستهلاك ، كما يساعد في تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ، وقطع الخصومة بين المتنازعين ، حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم" (٣) .

- الشرطة : ينبغى على الإمام أن يعين جهازاً للشرطة ، لتوفير الحماية للرعية وخاصة الحرم ، لينصرف الناس في المعاش ، ويتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال (٤) ، ويجب على الإمام أن "يعهد إلى من قلده ولاية من الولايات أن يكون لهم سجن ، ويفقد أحرار جميعهم ، ويجعل الإمام لأهل السجن إماماً يصلى بهم الجمعة والفرائض ويرزقه من بيت مال المسلمين" (٥) .

- الحسبة .

- الكتابة .

- المحاسبة .

(١) المصدر السابق : ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٣) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق : ص ١٠٦ .

- البريد : يجب على الإمام أن يرتب قوماً من فرسان الجند ، ويقدم عليهم رجلاً منهم موثقاً به ، من أهل السياسة والدلالة فى الطرق والتبصر بالقبائل "وزيد فى أرواقهم ، ويكونون مرتبين فى كل قاعنة من قواعد بلاده ، فإذا ناب خير أو طرقت أُمُر ، يجب على الإمام إعلام بعض أهل عمله به ، أو يجب على بعض ولاته إعلام الإمام ، ويقلد الإمام أو الأمير بعض أولئك الفرسان إنهاء إلى المكان الذى يجب إنهاؤه إليهم (. . .) ويتفقد الإمام المولى عليهم . ويستخبرهم عن أحوال الطرق وأحوال الناس فيها" (١) .

- الاختزان : ينبغي على الإمام أن يتخذ خازناً ثقة عفيفاً متديناً ضابطاً ، يختزن كل ما يرد على الإمام من الأموال ولا يخرج منها شيئاً إلا عن علم الإمام أو بأمر منه ، ويكون له نظار وحراس يحرسون الأموال لئلا تضيع أو تسرق حتى توضع موضعها ، كما يتخذ الإمام خازناً للسلح (٢) .

- إقامة الحج :

هذه هى الأعمال التى عددها ابن حزم لمساعدى الإمام ، فإن رأى الإمام أن يفرق هذه الأعمال فى كل بلد وعلى عددها رجال ، فهذا حسن ، وذلك كما بعث رسول الله ﷺ علياً رضى الله عنه قاضياً لليمن وقابضاً للأخماس ، وبعث خالد بن الوليد إليها متولياً للحرب ، وبعث معاذاً وأبا موسى الأشعرى إليها معلمين للقرآن وأحكام الدين وقبض الصدقات ، وولى أعمالها جماعة غير هؤلاء . وأما إن رأى الإمام أن يجمع كل هذه الأعمال أو بعضها لواحد فى بلد واحد ، فهذا أيضاً حسن ، استناداً لعمل الرسول ﷺ حينما جمع اليمن كله لبيادان ، وجمع عمان كله لعمر بن العاص (٣) .

ولكن مع وجود معاونين للإمام فى الأعمال التى حددها ابن حزم ، فإنه يرى أنه يجب على الإمام أن يباشر بنفسه إدارة شئون الدولة ويتصفح أحوالها (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٤ .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٨ .

كما أكد كل من الماوردي وأبي يعلى الفراء على ضرورة "أن يباشر الإمام بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ويغش الناصح" (١) .

ويرى ابن حزم في هذا الصدد : أنه لا بد أن يكون القائم بالأحكام والحدود وقبض الزكاة وغيرها ، إما الإمام أو واليه الذي يكلفه الإمام بعملها ، أما إذا أقامها غير الإمام أو مساعده فهي كلها مردوده ولا يعمل بها ، لأنه أقامها من لم يؤمر بإقامتها ، ولا خلاف بين أحد من الأمة على هذا الرأي ، وعلى هذا جرى عمل رسول الله ﷺ ثم عمل الصحابة رضی الله عنهم .

وإن أقام هذه الأعمال الإمام أو مساعده ، فلا بد أن توافق القرآن والسنة وإلا فهي مردودة ، استناداً لحديث الرسول ﷺ "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" . (٢) وإن لم يقدر عليها الإمام أو مساعده ، فكل من قام بشيء من الحق حينئذ فقد نفذ أوامر الله تعالى لنا بأن نكون قوامين بالقسط (٣) .

وقد أوضح ابن حزم عدة أمور يجب أن يراعيها الإمام نحو الولاية والعمال هي :

١- يجب أن لا يطول الإمام مدة أمير بلد في الحكم "خاصة البعيدة عنه ، أو الشغور التي فيها القلاع المنيعه والجند الكثير ، أو التي فيها المال الكثير ، بل يعجل عزل كل أمير يوليه شيئاً من ذلك ، وإن كان عدلاً فاضل السيرة ، فيوليه الإمام بلداً آخر من بلاده ليعم بعده وتحسن سيرته ما أمكنه من بلاد رعيته ، ويحسم أطماعهم في الرجوع إلى البلاد التي عزلوا منها ، ولا يخصص بوال أهل بلد ما ، وأما سائر البلاد فيبخل ذلك ، لا يعزل عنهم أحد إلا عن جور ظاهر أو خيانة بينة" (٤) .

(١) أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٣٠ ، الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ١٨ .

(٢) رواه مسلم ، وهذا الحديث من مرويات عائشة في كتاب الأفضية . باب تقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٧-١٧٨ .

(٤) ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - ص ١٠٥ .

٢- إذا اشتكى الطامعون في السلطة للإمام من أميرهم ، فيجب أن يتحقق الإمام من شكواهم ، فإذا صدقت ، عزل الأمير ، وإن كذبت وظهر تحاملهم على الأمير عوتبوا بالسجن وإسكانهم في غير بلادهم (١) .

٣- يجب على الإمام أن يرزق أمراء النواحي رزقاً واسعاً يقوم بهم ويعمّنهم ، على السعة التي لا يشبهون معها إلى مال أحد من أهل عملهم ، ويرزق من لهم من الأعوان والفرسان والرجال ، بما يغنيهم عن الخيانة ، ويستغنون به عن سائر الكسب الشاغل لهم عما هم بصيبله من خدمة المسلمين (٢) ، كما يجب على الإمام ، أن يجعل لوالى الخراج ، ما يقوم به وخدمته وخدمة أعوانه ، من غير تقتير ولا تبذير ، فإن لم يكن للإمام مال يفضل لذلك فمؤنتهم ومؤنة أعوانهم على المعتمرين لأرض الخراج (٣) .

٤- يجب أن يعين الإمام ، أعواناً لأمراء النواحي ليساعدوهم على القيام بمهامهم حتى تستقيم الأمور وتبطل الشرور من قمع ظالم إن ظلم ، أو معاند إن عاند أو أشباه ذلك (٤) .

٥- يجب على الإمام ، أن يلزم أهل كل جهة من جهات بلده ، أن يفد عليه من خيارهم وعلمائهم ووجوه قومهم ليستغبرهم عن حال الأمير والناس ، ويكسوهم ويصلهم كما كان يفعل رسول الله ﷺ ، فإذا وفدوا عليه انفرد بوجوه قومهم واحداً بعد واحد ، حتى يقف على الحق من الباطل في أمر الناس وأمور ولاته وجميع أحوال عماله (٥) .

٢- الواجبات الدينية :

حدد ابن حزم مجموعة من الواجبات الدينية لابد أن يقوم بها الإمام ومن أول هذه الواجبات "حفظ الدين" ويتضمن هذا شيئين :

أ- أن يطبق الإمام أحكام الدين التي جاءت في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ، يقول ابن حزم في هذا : "إنما الحاجة إلى فرض الإمامة ، لتنفيذ الإمام عهد الله تعالى ، الواردة إلينا

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) ابن حزم : شلوات من كتاب الإمامة - ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٤ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

من عنده فقط ، لا لأن يأتي الناس مالا يشاؤنه في معرفته من الدين الذي أتاهم به رسول الله ﷺ (١) . فوظيفة الإمام عند ابن حزم تقوم أساساً على تنفيذ أوامر الله واتباعها ، وهو الغرض الذي من أجله نصب الإمام .

ويعبر ابن تيمية عن المعنى نفسه فيقول : "إن جميع الولايات في الإسلام ، مقصودها أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ، فإن الله سبحانه وتعالى ، إنما خلق الخلق لذلك ، وبه أنزل الكتب ، وبه أرسل الرسل ، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون" (٢) .

ب- على الإمام أن يراقب كل من يغير حكماً أو سنة في الدين ، فيرجعه عن خطئه ، أو ينزل به ما أمره الله تعالى به من العقوبات ، فيعمل بشتى الوسائل على أن يكون الدين مصوناً عن كل ما يسيء إليه . ويعمل أيضاً على الحفاظ على الأصول وإجماع السلف الصالح ، فإذا ظهر ما من شأنه أن يكون بدعة أو شبهة في الدين ، فإن الإمام من واجبه أن يقوم ويوضح للمخطئ ، بالحجة مقدار خطئه ويبين له الصواب وما يجب عليه من واجبات وما يلزمه من حقوق وحدود ، ليكون الدين محروساً من خلل والأمة ممنوعة من زلل (٣) .

ج- ومن واجبات الإمام الدينية أيضاً عند ابن حزم ، أن يهتم بممارسة المسلمين لفروض دينهم ، كالصلاة والصيام والزكاة والطهارة وكيف يؤديها كل ذلك ، وأيضاً ما يحل للمسلم وما يحرم عليه ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، حراً أو عبداً ، ويجير الإمام أزواج النساء وسادات الأرقاء على تعليمهم هذه الأشياء ، إما بأنفسهم وإما بالإباحة لهم لقاء من يعلمهم ، وفرض على الإمام أن يأخذ الناس بذلك وأن يرتب أقواماً لتعليم الجهال (٤) .

ويضيف ابن حزم لواجبات الإمام الدينية ، تولية والي للصلاة ويكون "رجلاً قارئاً للقرآن حافظاً له ، عالماً بأحكام الصلاة والطهارة فاضلاً في دينه خطيباً ، فصيحاً معرباً ، فقيهاً في

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٩٥ .

(٢) تقي الدين بن تيمية : المحسبة في الإسلام "أو وظيفة الحكومة الإسلامية" - مطبعة المؤيد - القاهرة - ١٩٠٠ - ص ٢-٣ .

(٣) ابن حزم ، شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

(٤) ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج٥ - ص ١٢٢ .

جميع ذلك" (١) . ويجب على الإمام ، التوسعة على هذا الرجل ، وعلى معاونيه من المؤذنين إن كانوا فقراء ، حتى لا يحتاجوا إلى الشغل فيخلوا بلزوم المسجد أوقات الصلوات (٢) .

يتضح من تركيز ابن حزم على الواجبات الدينية للإمام ، وجعل هذه الواجبات الغرض الذى من أجله نصب الإمام ، مدى ما وصل إليه أمراء الطوائف من إهمال لشئون دينهم والدفاع عنه، والدليل على هذا تجرؤ إسماعيل بن النخيلة اليهودى بتأليف رسالة فى الإسلام ، رأى فيها ابن حزم طعنًا فى بعض آيات القرآن ، ورأى تقصير باديس بن حبوس أمير غرناطة فى ردع وزيره ابن النخيلة ، وفى الدفاع عن الدين ، بيد أنه لا يتجه إلى ذكر باديس دون غيره ، وإقفا يتجه إلى مخاطبة أمراء الطوائف جميعًا واتهامهم بنفس الإتهام المر ، فهم جميعًا فى نظره مقصرون فى حق دينهم وفى التشاغل عن صونه ببناء القصور والشئون الدانية يقول : "اللهم إنا نشكو إليك تشاغل أهل المالك من أهل ملتنا بدنياهم عن إقامة دينهم ، وبعمارة قصور يتركونها عما قريب ، عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم فى معادهم وذار قرارهم ، ويجمع أموال ربما كانت سببًا إلى انقراض أعمارهم وعودًا لأعدائهم عليهم ، عن حيابة ملتهم التى بها عزوا فى عاجلتهم وبها يرجون الفوز فى آجلتهم" (٣) .

٣- الواجبات الاقتصادية :

وتشمل عدة أمور :

أ- استيفاء الحقوق المالية ، فالأموال التى يتسلمها أئمة المسلمين هى الزكاة والفىء والخمس والصدقات وغيرها من موارد ، وهى أسماء مجملة يجمع كل واحد منها أنواعًا من المال ، وهذه الأموال والإيرادات المالية الأخرى لى عصب الدولة التى تعالج مشاكلها به ، من إعداد عسكرى ومعالجة شئون الفقراء والمساكين والأصناف الأخرى من المستحقين للمال ، إلى غير ذلك مما تتطلبه المصلحة العامة . ويعبر ابن حزم عن هذا الواجب قائلا : "جباية الفىء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصًا أو اجتهداً" (٤) .

(١) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٣) أبو محمد على بن حزم : رسالة الرد على ابن النخيلة - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العربية - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٤٥ .

(٤) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

كما يجب على الإمام في هذا الصدد "أن ينصب للموارث التي لاستحقاق لها وجلاً أميناً في كل بلد عالماً بالفرائض وقسمتها ، يحصل مايجب من ذلك في زمام ، ويرفع المال إلى الإمام ، ليضعه حيث وضعه الله عز وجل" (١) .

ب- يجب أن يشجع الإمام الناس على الغرس والمزارعة ، ويملكهم الأراضي الزراعية البور ، ويشجعهم على استصلاحها وتعميرها ، ثم يعينهم على قتل ما يستصلحونه من أراضي موات ، حتى ترخص الأسعار ، ويعيش الإنسان والحيوان ، وتزداد الأجور ، ويكثر الأغنياء ، ويكثر ما يجب فيه الزكاة (٢) .

ج- يجب على الإمام أن يصرف كل إيرادات الدولة في وجوهها ، يقول ابن حزم في هذا "تقدير العطاء وما يستحق من بيت المال ، من غير سرف ولا تقتير ، ودفعه في وقته لاتقديم فيه ولا تأخير" (٣) . وصفة الإمام هنا هي صفة الأمين على شيء ، وعند احتياج هذا الشيء يرد إلى صاحبه ، فالإمام أمين الأمة على أموالها ، وعليه أن يقسم هذه الأمانة بما يرضاه الله تعالى .

د- يجب أن يشجع الإمام البنيان الواسع ، وأن يبلغ به صاحبه غاية الإتيقان والقوة ، ولكن يمنع من التزين والزخرفة وما شابه (٤) . وفي هذا يتضح تأثير ابن حزم بطرّف الأندلس في عهده فقد بالغ أمراء الطوائف في بناء المباني ذات التكاليف الباهظة وكثرة الزخرفة .

هـ- إذا لم تف أموال الدولة باحتياجات جميع الناس ، فيجب أن يفرض الإمام على الأغنياء مساعدة الفقراء ، لأن "في المال حقاً سوى الزكاة" . ويعبر ابن حزم عن هذا الواجب قائلاً: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد ، أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمسكن يكتنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة" (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٩٨ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٦ - ص ١٥٦ .

وهذا الواجب على الإمام أن يقوم به ، إذا لم تكن الدولة بما تجبیه من موارد الزكاة ،
 الموارد المحدودة الأخرى ، قادرة على تحقيق هذه الكفاية ، فمن حق الدولة المسلمة أن تفرض
 على الأغنياء ، ما يساعدها على تحقيق الكفاية المنشودة لأن في المال حقاً سوى الزكاة ومن
 قال أنه لاحق في المال غير الزكاة ، فقد قال الباطل ولا يبرهان على صحة قوله من نص ولا
 إجماع^(١) .

وقد دلى ابن حزم على أحقية الفقراء في أموال الأغنياء ، بأدلة من القرآن والسنة والآثار
 الروية عن كبار الصحابة والتابعين .

أولاً : القرآن الكريم : (٢)

اشتمل القرآن الكريم على آيات كثيرة ، اعتمد عليها ابن حزم في إثبات صحة رأيه ، من
 هذه الآيات :

- قول الله تعالى : "وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل"^(٣) .

- قول الله تعالى : "وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي
 القربى ، والجار الجنب والصاحب بالجنب ، وابن السبيل ، وما ملكت أيمانكم"^(٤) .

وهذه الآيات كما يرى ابن حزم توجب حق المسكين وابن السبيل وما ملكت اليمين مع حق
 ذي القربى . كما تفترض الآيات الإحسان إلى الأبوين وذو القربى والمساكين والجار وما ملكت
 اليمين .

- قول الله تعالى : "ما سلكتكم في سقر ؟ ! قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم
 المسكين"^(٥) ، فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة .

ثانياً : السنة النبوية : (٦)

برهن ابن حزم على رأيه بأحقية الفقراء في أموال الأغنياء ، إذا لم تف الزكاة بمطالبهم ،
 بالسنة الشريفة ومنها :

(١) المصدر السابق : ص ١٥٨ .

(٢) انظر أدلة ابن حزم من القرآن الكريم في : المصدر السابق : ص ١٥٦-١٥٧ .

(٣) سورة الإسراء - آية ٢٦ .

(٤) سورة النساء - آية ٣٦ .

(٥) سورة المدثر - آية ٤٢-٤٤ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ٦ - ص ١٥٧-١٥٨ .

- قول الرسول ﷺ : "من لا يرحم الناس لا يرحمه الله" (١) . ويرى ابن حزم أن رحمة الله ، تتوقف في حالة الأغنياء والقادرين ، على مدى مداهم يد العون إلى فقرائهم ومساكينهم وأرباب حاجاتهم ، ومن هنا كان تعقيب ابن حزم على الحديث النبوي السابق بقوله : "ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عريان ضائعاً فلم يفقه ، فما رحمه بلا شك" .

- قول رسول الله ﷺ "من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس" (٢) .

- قول رسول الله ﷺ : "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه" (٣) .

ويعلق ابن حزم على هذا الحديث بالقول : "من تركه بجوع ويعرى وهو قادر على إطعامه وكسوته ، فقد أسلمه" .

- قول رسول الله ﷺ : "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له فذكر (أى النبى) من أصناف المال ، ما ذكر حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا فى فضل" (٤) .

- قول رسول الله ﷺ : "إطعموا الجائع وفكوا العاتى" (٥) .

ثالثاً : أقوال وأعمال الصعابة والتعابىن : (٦)

من الآثار التى يستند إليها ابن حزم فى تدعيم رأيه :

- قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : "لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخلت فضول أموال الأغنياء قسستها على الفقراء المهاجرين" .

(١) رواه مسلم فى باب الفضائل ٦٦ ، الترمذى باب بر ، البخارى باب أدب ١٨ ، ٢٧ .

(٢) رواه البخارى فى باب المواعيت ٤١ ، المناقب ٢٥ .

(٣) رواه البخارى باب المظالم ٣ .

(٤) رواه أبو داود فى باب الزكاة ٣٢ ، مسلم فى باب لقطة ١٨ ، أحمد بن حنبل فى مسنده ٣ ، ٢٤ .

(٥) رواه البخارى فى باب الأحكام ٢٣ ، الجهاد ١٧١ ، النكاح ٧١ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج٦ - ص ١٥٨ .

- قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : "إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراهم ، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا ، فبمنع الأغنياء وحق على الله تعالى ، أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه" .

- قول ابن عمر : "فى مالك حق سوى الزكاة" .

- أقوال عائشة والحسن بن على وابن عمر لمن سألهم : "إن كنت تسأل فى دم موجه ، أو غرم مقطوع ، أو ققر مدقع ، فقد وجب حقه" .

- صح عن أبى عبيدة بن الجراح وثلاثمائة من الصحابة رضى الله عنهم ، أن زادهم فنى ، فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزوادهم فى مزودين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء .

وهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم ، ففى المال حق سوى الزكاة ، إذا لم تف الزكاة بحاجة الفقراء .

ولنا أن نسأل فى هذا الصدد ، إذا لم يأخذ الإمام حق الفقراء من أموال الأغنياء ، فهل يحق للفقراء المطالبة بحقوقهم أو الثروة لأخذ حقوقهم بأنفسهم ؟

يجيبنا ابن حزم بأن للإتسان الفقير المحتاج الجائع الحق فى المطالبة بل المقاتلة من أجل الحصول على مطالبه الغذائية أو الكسائية أو السكنية وما شابه ، خاصة إذا عجز أولوا الأمر عن إجابة مطالبه ، يقول ابن حزم فى هذا :

"لا يحل لمسلم اضطر ، أن يأكل ميتة أو لحم خنزير ، وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه . لمسلم أو لذى ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام الجائع ، فإذا كان ذلك كذلك ، فليس يضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير ، وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قتل فعلى قاتله القود ، وإن قتل المانع فإلى لعنة الله ، لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله) ، ومانع الحق باغ على أخيه الذى له الحق . وبهذا قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه مانع الزكاة" (١) .

٤- الواجبات الجهادية :

حدد ابن حزم مجموعة من الواجبات الجهادية يجب أن يقوم بها الإمام . والجهاد عنده أربعة أنواع : جهاد غير المسلمين ، قتال أهل الردة ، قتال أهل البغى ، قتال المحاربين أو قطاع

الطرق . والأنواع الثلاثة الأخيرة لا تعتبر حروباً دولية ، لأن المرتدين والبغاة وكذلك المحاربين ، يعتبرون من رعايا الدولة الإسلامية ، ولكنهم يهندون أمن الدولة في الداخل ، ولذا سوف تتعرض لهم من خلال واجبات الإمام الجهادية ، أما جهاد غير المسلمين فسوف نقره له فصلاً كاملاً حين الحديث عن علاقة المسلمين بالحريين .

أ- قتال أهل الردة : يرى ابن حزم أن من واجبات الإمام الجهادية ، قتال أهل الردة . ويكون المسلم مرتدّاً في ثلاث حالات هي :

الأولى : إذا كان مسلماً ، ثم تحول عن الإسلام إلى دين كتابي آخر ، أو إلى غير دين^(١) .
الثانية : إذا لحق المسلم بدار الكفر والحرب مختاراً معارفاً لولاة أمره من المسلمين ، فهو بهذا الفعل مرتد له أحكام المرتد كلها ، من وجوب القتل متى قدر عليه ، ومن إباحت ماله ، وانفساخ نكاحه ، وغير ذلك^(٢) .

الثالثة : إذا سب الله تعالى أو استهزأ به ، أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به ، أو سب نبياً من الأنبياء أو استهزأ به ، أو سب آية من آيات الله أو استهزأ بها ، فهو بذلك كافر مرتد له حكم المرتد^(٣) .

الحكم الواجب تطيقه على المرتد عند ابن حزم :

يرى ابن حزم أنه إذا تحول المسلم إلى الشرك فقد حل دمه^(٤) ، والواجب إقامة الحد عليه بقتله ، إذا لم يعد إلى الإسلام ، ولا يجب دعاؤه واستتابته^(٥) ، أما ما ظفر من ماله ، فليبيت مال المسلمين ، سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتدّاً أو قتل أو لحق بدار الحرب^(٦) . وأما من بدل من الكفار دينه بدين غيره فلا يقبل منه الرجوع إلى الدين الذي خرج عنه ، ولا بد له من الإسلام أو السيف^(٧) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٨٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٤١٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٣٥ ، ص ٢٠١ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٩٢ .

(٦) المصدر السابق : ج ٩ - ص ٣٠٤ ، ج ١١ - ص ١٩٧ .

(٧) المصدر السابق : ج ١١ - ص ١٩٢ .

ب- قتال أهل البغى :

أهل البغى أو البغاة : هم الذين يخرجون على الإمام يريدون خلعه ، أو منع الدخول في طاعته ، وبعبارة أخرى : هم قوم يرون أنه على باطل كفر أو معصية يوجب قتاله بتأويلهم ، وفيهم منعة ، ويحتاج في كفهم إلى الجيش والقتال^(١) .

وقد قسم ابن حزم البغاة إلى قسمين : (٢)

١- قوم خرجوا على تأويل في الدين فأخطأوا فيه ، كالخوارج ومن جرى مجراهم من مختلف الأهواء المخالفة للحق .

٢- قوم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام حق .

ويرى ابن حزم أن من واجبات الإمام الجهادية قتال أهل البغى استناداً لقول الله تعالى : "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفيء إلى أمر الله"^(٣) .

ولكن هناك مجموعة من الضوابط حددها ابن حزم لقتال الفئة الباغية ، لأن قتالهم يختلف عن قتال المشركين ، وهذه الضوابط عبارة عن شروط يلتزم بها الإمام عند قتاله الفئة الباغية وهي :

١- عدم قتل أسرى البغاة ، فلا يحل أن يقتل منهم أسيراً لأنه قد صح عن الرسول ﷺ أنه قال : "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنى بعد إحصان ، أو نفس بنفس"^(٤) . وأباح الله تعالى دم المحارب ، وأباح رسول الله ﷺ دم من حد في الخمر ثم شربها . فكل من ورد نص بإباحة دمه فهو مباح الدم ، وكل من لم يبع الله تعالى دمه

(١) راجع : أبو محمد عبد الله بن قدامة : المغنى - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار الفار - ١٣٦٧ هـ -

ج ٨ - ص ١٠٤ وما بعدها ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفى : الفتح القدير - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٧٠ - ج ٦ - ص ٩٩ وما بعدها ، أبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية - ص ٥٨ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ٩٧ .

(٣) سورة الحجرات : آية ٩ .

(٤) رواه البخارى : فتح البارى - ج ١٢ - ص ٢٠ .

ولارسوله "ﷺ" حرام الدم ، استناداً لقول الله تعالى: " ولا تقتلوا أنفسكم" (١) ، وقول رسول الله "ﷺ" : "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام" (٢).

٢- عدم الإجهاز على جرحى البغاة ، استناداً لفعل على بن أبى طالب حينما أمر مناديه أن ينادى يوم الجمل : "لا يلدخف على جريح ولا يقتل أسير ولا يتبع مدبر" (٣) .

٣- يجب ألا يتبع مدبرهم إذا كانوا تاركين للقتال نهائياً منصرفين إلى بيوتهم ، أما إذا كانوا منحازين إلى فئة ، أو لاتذنب بمقتل ليعيدوا تجهيز أنفسهم ، أو هاربين من الغالبين لهم من أهل العدل ، إلى مكان يأمنون فيه لحجى الليل ثم يعودون إلى معاودة القتال ، فعندئذ يتبعون "لأن الله تعالى افترض علينا قتالهم ، حتى يفيثوا إلى أمر الله تعالى ، فإذا قاموا حرم علينا قتلهم وقتالهم ، فهم إذا أدبروا تاركين لبغيتهم راجعين إلى منازلهم أو متفرقين عما هم عليه ، فبتركهم البغى صاروا فائين إلى أمر الله ، وحينئذ فقد حرم قتلهم ، وإذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم ولا شيء لنا عندهم ، وأما إذا كان إديارهم ليتخلصوا من غلبة أهل الحق وهم باقون على بغيتهم ، فقتالهم واجب علينا لأنهم لم يفيثوا بعد إلى أمر الله" (٤) .

٤- يجب ألا نغنم أموالهم ، لأنه لا يحل مال المحارب ولا مال الباغى ولا شيء منه ، لأنهما وإن ظلما فهما مسلمان ، ولا يحل شيء من المسلم إلا بحق ، وقد قال رسول الله "ﷺ" : "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام" (٥) .

٥- بالنسبة لما أصابه الباغى من دم أو مال أو فرج ، فإن ابن حزم يرى أن من جهل حكم شيء من الشريعة ، فهو غير مؤاخذ به إلا فى ضمان ما أتلف من مال فقط ، لأنه استهلكه بغير حق ، فعليه متى علم أن يردّه إلى صاحبه إن أمكن ، وألا يصّر على ما فعل وهو يعلم ،

(١) سورة النساء : آية ٢٩ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٠٠ . والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن - راجع فتح البارى ٢٦/٣ ، وهر جزء من حديث طويل .

(٣) المصدر السابق : ج ١١ - ص ١٠١ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق : ج ١١ - ص ١٠٥ ، والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن ، راجع فتح البارى :

٢٦/٣ .

وجوب الدية في ذلك ، فهي على بيت المال ، استناداً لحديث الرسول : "إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا القتييل من هذيل وأتى عاقله ، فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتييل ، فأهله بين خيرتين ، بين أن يأخذو العقل وبين أن يقتلوا"^(١).

٦- بالنسبة لأحكام أهل البغى ، فإن ابن حزم يرى أنه يجب على الإمام أن يحكم فيها بنفسه ، لأنه لا يجوز "أن يأخذ صدقه دونه أو يقيم حداً دونه أو يحكم بين اثنين دونه"^(٢).

٧- يجب ألا يستعان لقتالهم بمشرك أو معاهد أو ذمى ، وإن جاز أن يستعان بهؤلاء على قتال أهل الحرب والردة^(٣).

٨- فرض على الإمام وجميع أهل الإسلام مساعدة أهل البغى ، وإنقاذهم من أهل الكفر ومن أهل الحرب ، لأن أهل البغى رغم أنهم خارجون إلا أنهم مسلمون^(٤).

هذه هي الضوابط التي حددها ابن حزم لقتال أهل البغى ، فمتى تركوا القتال حرمت دماؤهم وكانوا إخواننا ، أما إذا استمروا في القتال والبغى ، فلا يحل لمسلم إعطائهم الأمان^(٥).

ج- قتال المحاربين :

يرى ابن حزم : أنه يجب على الإمام قتال المحاربين (قطاع الطرق) ، لأن جريمة قطع الطريق جريمة خطيرة لما فيها من المجاهرة بالإجرام ، وترويع الناس وأخذ أموالهم بالقوة والقهر ، وما يترتب على ذلك كله من إخلال خطير بأمن الدولة .

وقد عرف ابن حزم المحارب بأنه : "هو المكابر المخيف لأهل الطريق ، المفسد في سبيل الأرض ، سواء بسلاح أو بلا سلاح ، سواء ليلاً أو نهاراً ، في مصر أو في قلاة ، في قصر الخليفة أو الجامع ، سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه ، فعل ذلك بجنده أو غيره ، منقطعين في الصحراء أو أهل قرية ، سكاناً في دورهم أو أهل حصن

(١) المصدر السابق : ج ١١ - ص ١٠٧ ، والحديث مسند الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) المصدر السابق : ص ١١١ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ١١٧ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

كذلك ، أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة ، كذلك واحداً كان أو أكثر ، نخل من حارب المار وأخاف السبيل ، يقتل نفس أو أخذ مال ، أو لجراحة أو لانتهاك فرج ، فهو محارب ، عليه وعليهم ، كثروا أو قتلوا ، حكم المحاربين^(١) .

وفى هذا الصدد ، يرى ابن حزم : أن من واجبات الإمام الدفاع عن الحرم ، حتى يأمن كل مسلم على أهله وبيته فيخرج للعمل مطمئناً ، من تقرير بنفس أو مال . وفى هذا الواجب تلحظ أن ابن حزم يركز على توفير الأمن لكل مسلم وحمايته والدفاع عنه ، حتى يستطيع كل فرد أن ينصرف إلى سبيل عيشه آمناً على نفسه وأهله وماله^(٢) .

والأصل فى عقوبة هذه الجريمة كما يرى ابن حزم قول الله تعالى : "إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض"^(٣) .

ويسوى ابن حزم بين المسلم واللى ، فى ضرورة عقوبة مرتكب هذه الجريمة ، ولكنه لا يسوى بينهما فى طبيعة العقوبة ، فإذا ارتكبها مسلم فعقوبته مبينة فى الآية السابقة ، أما إذا ارتكبها ذمى فهو ليس محارباً حيثئذ ، لكنه ناقض لعقد اللفة فلا يجوز إلا قتله أو إسلامه^(٤) .

يظهر من حرص ابن حزم على ضرورة قتال الإمام للمحاربين ، مدى ما لهذه الجريمة من أثر خطير على المجتمع ، وما وصلت إليه الأندلس على عهد من فوضى واضطراب ، نتيجة ظهور الفتنة . وهذا ما دعا ابن حزم إلى اعتبار قتال المحاربين نوع من الجهاد ، الذى يجب على الإمام أن يقوم به .

يقول ابن حزم واصفاً الفتنة : "وأما سألتكم عنه من أمر هذه الفتنة ، وملابسة الناس بها ، مع ما ظهر من تريض بعضهم ببعض ، فهذا أمر امتحنا به ، نسأل الله السلامة ، وهى فتنة سوء أهلكت الأديان ، إلا من وقى الله تعالى من وجوه كثيرة يطول لها الخطاب . وعمدة ذلك

(١) المصدر السابق : ج ١١ - ص ٣٠٨ .

(٢) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ٣٠٠ ، والآية من سورة المائدة - رقم ٣٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٠٨ .

أن كل مدبر مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه ، أولها عن آخرها ، محارب لله تعالى ورسوله ، وساع في الأرض بفساد ، والذي تروونه عياناً ، من شتمهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية ، التي تكون في ملك من ضارهم ، وإباحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التي يقضون على أهلها ، ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين ، مسلطون لليهود على قوارع طرق المسلمين ، في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام ، معتذرون بضرورة لاتبيح ما حرم الله ، غرضهم فيها استدنام نفاذ أمرهم ونهيبهم^(١) .

آداب السياسة عند ابن حزم

هناك مجموعة من النصائح يقدمها ابن حزم للإمام ، ويرفعها لمرتبة الواجبات وهي :

١- يجب أن يجعل الإمام يوماً في الجمعة يركب فيه فتراه العامة كلها ، ولا يمنع منه مشتك كائنًا من كان ، ويجعل سائر أيامه للنظر في الأمور^(٢) . وهذه النصيحة لها ما يبررها لما آلت إليه الخلافة في عصر ابن حزم ، حيث كثرت المؤامرات داخل البلاط ، وادعاء الحجاب وغيرهم التكلم إلى الناس باسم الخليفة الذي لا يراه أحد .

٢- يجب على الإمام أن يمنع أهل الفضول ، من الوصول إليه وملزمة داره ومجلسه ، حتى لا يكون في مجلسه من لا يجدي عليه مصلحة في دينه ولادنياء ، وليغلق الباب دون ذلك جملة ، فلا يطمع أحد في الوصول إليه لغير معنى^(٣) .

٣- يجب على الإمام أن يجعل عشي نهاره ، لمجالسة أهل العلم والفضل والعقل وحسن التدبير ، ليخوض معهم في الفقه وفي سائر العلوم الشرعية ، وفي مذاكرة السياسة وأخبار الناس من السابقين ، فقد كان رسول الله ﷺ يجلس مع أصحابه ويذاكرهم ويشاورهم ويعلمهم ، وكذلك كان الخلفاء بعده^(٤) .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التلخيص - ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة والإمامة - ص ٩٨ .

(٣) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٨ - ٩٩ .

٤- لا يجب أن يقرب السلطان المتفرغين له "فلا شيء" أضر عليه من كثرة المتفرغين حواله ، فالخازم يشغلهم بما لا يظلمهم فيه ، فإن لم يفعل شغلوه بما يظلمونه فيه ، وأما مقرب أعدائه فذلك قاتل نفسه^(١).

٥- يجب على السلطان أن لا يستمع للنميمة "فما في جميع العالم أشر من النمام (. . .) فما هلكت الدول ، ولا انتفضت الممالك ، ولا سفكت الدماء ظلماً ، ولا هتكت الأستار ، بغير النمام والكذب ، ولا أكدت البغضاء إلا بهما ، ثم لا يحظى صاحبهما إلا بالمقت والحزى والدل"^(٢).

٦- إذا نزلت بالملك معضلة ليس عنده فيها يقين ، أى ليس له سند من قرآن أو سنة أو إجماع ، "شاوّر من أصحابه وولاة جنوده من يرجو عنده فرجاً من ذلك ، ويشاور في الحروب أهل الحرب وساساتها ، ويسأل عن كل علم أربابه ، ولا يتكل على رأى أحد ، ولا يطلعهم على ما يختار من رأيهم ، فإذا انقضى ما عندهم ، أنفذ ما رآه مما سمع منهم ، أو من رأى نفسه إن رآه صلاحاً"^(٣).

ويمكننا القول أن ابن حزم وإن أخذ بمبدأ الشورى ، إلا أنه لم يأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه وإنما قيده بقيدين هما :

أ- أنه قصر الشورى على الأمور التى لم يرد فيها نص ، فالشورى مقصورة على الأمور المباحة من شئون الحياة وأمور الدنيا ، دون الأمور الشرعية التى ورد بشأنها نص أو دليل من الأدلة الشرعية .

ب- إن مبدأ الشورى لم يرد عند ابن حزم على سبيل الوجوب وإنما على سبيل الندب ، فلم يكن هذا المبدأ من المبادئ التى يلتزم بها الحكام وأفراد الأمة ، كما هو الحال فى الأنظمة الديمقراطية الغربية ، وإنما هو عمل مندوب ، إن قام به الحاكم أو المحكومون ، استحقوا عليه الثواب فى الآخرة والشكر فى الدنيا^(٤).

(١) ابن حزم : الأخلاق والسير - ص ١١٩ .

(٢) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) انظر فى أن المشاورة ندب : ابن حزم : مختصر إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل - ص ١٣ .

ختاماً : يمكننا القول أن تقديم النصع هو السمة الغالبة على الأقل على مابقى من كتاب الإمامة لابن حزم ، فهو ما يفتأ بحث الإمام على انتقاء الوزير اللائق ، وعلى مشاورة أصحابه وولاة جنده ، وأن يشجع العمارة والفلاحة ، وينتقى أئمة الصلاة ، هذا اللون من التفكير السياسي والأخلاقي ، الذي تطفئ عليه النفحة الوعظية والنصحية ، كان شائعاً لدى مفكرى المشرق من أدباء وفلاسفة خصوصاً فى القرنين الرابع والخامس الهجريين تحت اسم "نصيحة الملوك" .

ثانياً : حقوق الإمام :

إذا قام الإمام بما عليه من الواجبات ، فإن له حقوقاً على الأمة حددها ابن حزم فيما يلى :

أ- حق الطاعة : إذا قام الإمام بالتزاماته تجاه الأمة ، فإن طاعته واجبة على أفرادها ، ولما كانت واجبات الإمام لمصلحة المسلمين ، فلا بد أن بطاع ، فإن أمر بشئء تقديراً منه للمصلحة العامة ، وجب اتباعه على جميع المسلمين ، إلا أن هذه الطاعة منوطة بما يلى :

١- إذا كان عمل الإمام مطابقاً للشرع ، أما إذا كان فعله مبنياً على مصلحته الشخصية فيما يتعلق بالأمور العامة ، لم ينفذ أمره لأنه لم يوافق الشرع بل خالفه . ويؤكد ابن حزم هنا المعنى بقوله : "الإمام واجبة طاعته ، ماقادنا بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الذى أمر الكتاب باتباعها ، فإن زاغ عن شئء منها ، منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق ، فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه خلع وولى غيره" (١) .

٢- أن تكون هذه الطاعة فى الخير ، فكل داع دعا إلى خير ، من صلاة أو حج أو جهاد أو تعاون على بر وتقوى ، ففرض إجابته وعمل ذلك الخير معه ، لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (٢) وإن كل داع دعا إلى شر فلا يجوز إجابته ، بل فرض دفاعه ومنعه" (٣) .

أدلة وجوب طاعة الإمام عند ابن حزم :

تضافرت الأدلة فى مصادر المشروعية ، على ثبوت الطاعة المفروضة لأولى الأمر الذى هو الإمام أو من ينوب عنه ، بنصوص قاطعة سواء فى القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٠٢

(٢) سورة المائدة - آية ٢

(٣) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٧

فمن القرآن الكريم : "قوله تبارك وتعالى" يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" (١) .

ومن السنة النبوية :

- قول رسول الله ﷺ : "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة" (٢) .

- قول رسول الله ﷺ "من خلع يداً من طاعة ، لقي الله يوم القيامة لاحجة له" (٣) .

يتضح مما تقدم ، أن الأمة ملزمة إلزاماً وجوبياً باتباع إمامها وطاعته في كل ظروف الحياة ، وأن أهم حق من حقوق الإمام ، هو الطاعة له والالتقياد لأوامره ، بشرط مطابقتها للشرع وتحقيقها لمصلحة الأمة .

ب- حق النصرة :

من حقوق الإمام على الأمة أيضاً نصرته ، فإذا بغت عليه طائفة من الخارجين ، ففي هذه الحالة ، يجب على الأمة أن تقف إلى جانبه في قتال هذه الطائفة ، ودفعهم حتى يفيئوا إلى الحق .

وقتل البغاة واجب في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى : "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفيء إلى أمر الله" (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ٨٧ ، والآية من سورة النساء - رقم ٥٩ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦١ . والحديث رواه البخاري في باب الأحكام ، ورواه الترمذي في الجهاد ٢٩ ، وابن ماجه في الجهاد .

(٣) المصدر السابق : ج ١ - ص ٤٦ . والحديث صحيح مسلم كتاب الإمارة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .

(٤) المصدر السابق : ج ١١ - ص ٩٧ ، والآية من سورة الحجرات - رقم ٩ .

ثالثاً : عزل الإمام عند ابن حزم

قضية عزل الإمام من القضايا الخطيرة التي اختلف حولها العلماء المسلمون ويمكن بهذا الصدد تمييز ثلاثة مواقف وهي :

الأول : العزل عند التمكن : يرى هذا الفريق أن الإمام إذا خرج عن الحق ، فهو مستحق للعزل ، ولكن إذا قدر على ذلك^(١) .

الثاني : الصبر على الإمام : يستنكر هذا الفريق عزل الإمام الجائر . وينسب الأشعري هذا الرأي إلى أصحاب الحديث فقد قالوا : "السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت القرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل ، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً ، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه"^(٢) كما يروي الملقط عن كثير من المحدثين والفقهاء ، أنهم كانوا يذهبون إلى : "الصبر تحت لواء السلطان على ما كان فيه من عدل أو جور ، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا"^(٣) . كما أشار الباقلاني إلى نفس الرأي ونسبه إلى أهل الإثبات (الصفاتية والمشبهة)^(٤) . وهو رأى ابن تيمية أيضاً ، حيث ذهب إلى الصبر على الإمام وعدم محاربتة ، واستدل على ذلك بحديث الرسول : "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية"^(٥) على عدم مشروعية الخروج على أمراء الجور . وحديث الرسول : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ، مات ميتة جاهلية ، ومن قتل فقتلته جاهلية ، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ، ولا يتعاشى من مؤمنها ولا يقى لذي عهد عهده ، فليس مني ولست منه"^(٦) ، فلم الرسول في هذا الحديث ، الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة ، وجعل ذلك ميتة جاهلية ، لأن أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم^(٧) .

(١) انظر آراء هذا الفريق في : التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ١٠٩ ، الجويني : الإرشاد - ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ، الإيجي والجرجاني : المراقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٣ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٣) محمد بن أحمد الملقط : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - تحقيق : محمد زاهد الكوثري - مكتبة نشر الثقافة - القاهرة - ١٩٤٩ - ص ٢٢ - ٢٣ .

(٤) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني : التمهيد - تحقيق : الأب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي - المكتبة الشرقية - بيروت - ١٩٥٧ - ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٥) رواء مسلم : انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج ٤ - ص ٣٩٤ .

(٦) رواء مسلم والنسائي وابن حنبل - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ج ٤ - ص ٤٣ ، ج ٥ - ص ٧٣ .

(٧) تقي الدين بن تيمية : منهاج السنة النبوية في تقض كلام الشيعة الفدرية - تحقيق : د. محمد رشاد سالم - مكتبة دار المعرفة - القاهرة - ١٩٦٢ - ج ١ - ص ٣٨٦ .

وقد عزا ابن حزم هذا الرأي - عدم الخروج على الحاكم وإن جار - إلى بعض أهل السنة الذين اقتدوا في رأيهم بعثمان رضى الله عنه ، وجماعة من جلة صحابة رسول الله ، ممن رأوا القعود وامتنعوا عن القتال ، في عهد الفتنة بين علي ومعاوية ، ولم ينضموا إلى أحدهما ، كسعد بن أبي وقاص ، وأسامة بن زيد ، وعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وغيرهم .

وهو أيضا قول أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي بكر بن كيسان الأصم ، وبه قالت الروافض كلهم حتى ولو قتلوا جميعاً ، ولكن إذا خرج الإمام الناطق ، فحينئذ يجب سل السيف معه. (١)

وقد أورد ابن حزم عدة أدلة شرعية من القرآن والسنة استدلل بها أهل السنة في قولهم بالاكْتفاء بالقلب أو اللسان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذه الأدلة هي : (٢)

١- قوله تعالى : "واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق ، إذ قربا قربانا ، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر" (٣) .

٢- حديث الرسول ﷺ حين سئل "أنقاتلهم يا رسول الله ؟ قال لا ، ماضوا" (٤) وفي بعضها إلا أن تروا كفراً . بواحاً عندكم فيه من الله برهان" (٥) .

٣- قوله ﷺ وجوب الصبر وإن ضرب ظهر أحدنا وأخذ ماله" (٦) .

٤- قوله ﷺ : "فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف ، فاطرح ثوبك على وجهك ، وقل : إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار" (٧) .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧١ . وانظر موقف الشيعة في : مقالات الإسلاميين للأشعري - ج٢ - ص ٤٥١ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٢ .

(٣) سورة : المائدة - آية ٢٧ .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي .

(٥) رواد البخاري في كتاب الفتن رقم ٣ ، ورواه مسلم في الإمارة .

(٦) رواد مسلم - كتاب الإمارة حديث رقم ٥٢٠ .

(٧) رواد أبو داود في كتاب الفتن والملاحم رقم ٥٢٦١ ، وأخرجه أيضاً ابن ماجه في الفتن رقم ٣٩٥٨ في باب التثبيت في الفتنة .

٥- قوله ﷺ : "مَنْ عَبدَ اللهَ المَقْتُولَ ولا تَكُنْ عَبدَ اللهَ القَاتِلَ" (١) .

هذه الأحاديث التي ذكرها ابن حزم كأدلة شرعية استدلل بها أهل السنة على موقفهم ، تفيد منع الثورة على الحاكم ، أو الخروج عليه بالقوة المسلحة رغم ظلمه واعتدائه على حقوق الرعية ، ويعزل أهل السنة تمسكهم بهذا الرأي الذي يفيد عدم الخروج بسببين :

أ- الخوف من حدوث الفتنة واضطراب الأحوال والاعتداء على الحقوق واستحالة الأمر إلى فوضى ، ولأن "قضى القيام بإباحة الحريم وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأستار وانتشار الأمر" (٢) . فهم يرون إذن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالاستنكار القلبي أو باللسان ، إن قدر على ذلك دون سل السيف والقتال ، ويطالبون الرعية بالطاعة والإبقاء على الحاكم رغم انتهاكه للمحرمات ، مخافة العواقب التي قد تنشأ عند اللجوء إلى العنف في عزل الحاكم الجائر .

وقد اقتدى أهل السنة في رأيهم هذا ، بعثمان رضي الله عنه ، والصحابه الذين ذكرهم ابن حزم ممن رأوا القعود (٣) . فقد كان الامتناع عن سل السيف ، هو الرأي الذي اختاره عثمان وثبت عليه ، بل نهى غيره عن أن يبدأ بقتال ، يؤدي إلى سفك دم مسلم من أجل الدفاع عنه .
ب- أن الأحاديث التي تحت على الخروج وعلى التفسير باليد ، هي في اللصوص دون السلطان (٤) .

الثالث : الخروج والعزل بالقوة : ويضم هذا الفريق الخوارج والزيدية وكذلك المعتزلة . فقد قرر الخوارج أن الإمام إذا غير السيرة وجار ، وجب أن يعزل أو يقتل (٥) وتعد الخوارج

(١) مستد الإمام أحمد - ج٥ - ص ١١٠ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٤ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة . ويعد تولى أهل السنة في معظم عهود التاريخ الإسلامي للخلافة ، سبباً هاماً في ميل الفكر السني إلى المحافظة والتسليم بالأمر الواقع ، حيث يكتفى بالقلب واللسان دون استخدام اليد بشأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . لذلك فقد اتخذت كتاباتهم في السياسة صورة النصائح التي تقدم للملوك والسلاطين ، فيما يجب اتباعه مع الرعية ومع حاشيتهم وبلاطهم ، وما يجب أن يراعى من آداب في التحدث والتعامل مع الملوك ، وما يجب على الرعية من الطاعة للحكام .

(٥) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١١٦ .

هى أشد الفرق فى القول بالخروج على البغاة من الخلفاء والولاة . أما الزيدية فإنها ترى بأجمعها السيف والعرض على أئمة الجور ، وإزالة الظلمة وإقامة الحق ، وأى إمام من أئمتهم خرج يدعو إلى الكتاب والسنة وتحدى الظلمة ، وجب سب السيف معه ، وهى بأجمعها لا ترى الصلاة خلف الفاجر . (١) أما المعتزلة فإنهم يوجبون الخروج على أئمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجين عليهم (٢) .

كما ذكر ابن حزم بالإضافة إلى الفرق السابقة ، سلسلة طويلة من أسماء الصحابة والتابعين من أنصار هذا المذهب ، منهم على بن أبى طالب وكل من معه من الصحابة ، وهو قول أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة ، وقول معاوية وعمرو والنعمان ابن بشير ، وغيرهم ممن معهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد والحسن بن على ، وبقية الصحابة من المهاجرين والأنصار ، القائمين يوم الحرة رضى الله عنهم أجمعين (٣) .

كما أن القول بالخروج " هو ما تدل عليه أقوال الفقهاء ، كأبى حنيفة والحسن بن حى وشريك ومالك والشافعى وداود وأصحابهم ، فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث ، إما ناطق بذلك فى فتاواه ، وإما فاعل لذلك بسبب سيفه فى إنكار ما رأوه منكراً " (٤) .

وتنجلي أهمية هذا رأى ، فى أن أصحابه الذين ذكرهم ابن حزم ، كان بيدهم مقاليد الأمور وتوجيه الدولة الإسلامية قولاً وعملاً ، وإسهاماتهم فى بناء الدولة فى كل مجالاتها ، وإثرائهم للفكر الإسلامى ، وعلمهم بالفقه ، وصحبتهم للرسول " ﷺ " ، ومعاصرتهم لدولة الراشدين ، هذا ما يجعل هذا الاتجاه أقوى وأحق بالرجحان من الاتجاه الآخر .

نقد ابن حزم لموقف أهل السنة السلبى تجاه الحاكم الجائر :

قبل البدء فى بيان موقف ابن حزم من قضية عزل الحاكم الجائر ، والوسائل المتبعة فى ذلك ، لابد من بيان النقد الذى وجهه لأهل السنة لموقفهم السلبى تجاه الحاكم الجائر ، والصبر والإبقاء عليه رغم ارتكابه للمحرمات والإضرار بمصالح الدولة الإسلامية .

(١) الأشعرى : مقالات الإسلاميين - ج١ - ص ٧٤ .

(٢) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة - ج٥ - ص ٧٨ - ٧٩ ، القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٠٣ ، ق ٢ - ص ١٦٩ ، القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة - ج ١ - ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٣) ابن حزم ، الفصل - ج ٤ - ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٧٢ .

وقد توقف ابن حزم ، عند حديث من الأحاديث التي احتج بها أهل السنة ، وهو قوله ﷺ : "وجوب الصبر وإن ضرب ظهر أحدنا وأخذ ماله" (١) ووجه النقد لهم من خلاله ، فقد بين ابن حزم أن أمر الرسول ﷺ للمسلمين بالصبر على أخذ المال وضرب الظهر ، ذلك حينما يكون بحق ، ويكون في هذه الحالة من المفروض على المسلمين الصبر على الإمام ، وأما إن كان أخذ المال وضرب الظهر بباطل فمعاذ الله أن يأمر رسول الله ﷺ بالصبر على ذلك (٢) .

ومن ناحية أخرى ، فإن ابن حزم يؤكد على أن أخذ مال المسلم أو الذمى بغير حق ، أو ضرب ظهرهما كذلك إثم وعدوان وحرام ، استناداً لقول الرسول : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم" (٣) .

وفى الوقت نفسه ، فإن ابن حزم يرى أن المسلم إذا كان قادراً على منع الظلم عن نفسه بأى وجه من الوجوه ، ولم يفعل ، فإنه يكون في هذه الحالة معاوفاً للظالم على الإثم والعُدوان ، وهذا حرام بنص قول الله تعالى : "ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (٤) .

أما سائر الأحاديث ، وقصة ابنى آدم ، التي استدل بها أهل السنة ، فإن ابن حزم رأى أنه ليس لهم حجة في شيء منها (٥) .

كما يرد ابن حزم حجة أهل السنة لتركهم التغيير باليد ، لما يترتب على ذلك من حدوث الفتنة واضطراب الأحوال وإباحة الحريم وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأستار ، وقد فند ابن حزم هذه الحجة ودحضها بالعديد من الحجج (٦) :

أولها : إن الذى يقوم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يجوز أن يفعل شيئاً من هذه المنكرات ، المتمثلة في إباحة الحريم وسفك الدماء أو هتك الأستار أو أخذ الأموال .

(١) رواه مسلم : كتاب الإمارة - حديث رقم ٥٢٠ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٢-١٧٣ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٧٣ . والحديث رواه البخارى في كتاب الفتن ، راجع فتح البارى ج ٢ - ص ٢٦ ، وهو جزء من حديث طويل .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) المصدر السابق : ص ١٧٥ .

وثانيها : إن قتال أهل المنكر ممن يفعلون ماسبق ذكره ، هو واجب على القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن مايفعله أهل المنكر ضد هؤلاء القائمين ، هو من المنكر الذي يكون القتال من أجل تغييره .

ثالثها : أنه لو كان الخوف مما ذكره أهل السنة من حجب تمنع استخدام القوة لتغيير المنكر مانعاً بحق ، لكان مثله أيضاً مانعاً من قتال من يعتدى على المسلمين من الكفار أو غيرهم ، وهذا مالا يقربه عقل ولاشرع ، على الرغم من أن الدفاع والتصدي للعدو قد يعرض المسلمين إلى سفك الدماء والتعرض للأسر أو ضياع الأموال ، فلا فرق في استخدام القوة في مواجهة الحاكم الظالم ، واستخدامها في مواجهة الأعداء ، فهو كله جهاد ودعاء إلى القرآن والسنة .

أما بالنسبة لحجة أهل السنة بأن الأحاديث التي تحت على الخروج وعلى التغيير باليد في اللصوص دون السلطان ، فقد ردها ابن حزم فذهب إلى أن رأيهم هذا باطل لأنه بدون برهان ، فلا أحد يستطيع الادعاء بأن تلك الأحاديث في قوم دون قوم وفي زمان دون زمان ، والإدعاء دون برهان لايجوز ، وقد استدلل ابن حزم على رأيه بعدة أحاديث للرسول ﷺ هي :

١- قول الرسول حين سأله سائل عن طلب ماله بغير حق فقال عليه السلام : "لا تعطه . قال : فإن قاتلني ؟ قال : قاتله ، قال : فإن قتلته ؟ قال : إلى النار ، قال : فإن قتلني ؟ قال : قانت في الجنة أو كلاماً هذا معناه" (١) .

٢- حديث الرسول ﷺ "المسلم أخو المسلم لايسلمه ولايظلمه" (٢) .

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال في الزكاة : "من سألها على وجهها فليعطها ، ومن سألها على غير وجهها فلا يعطها" (٣) .

وهذه الأحاديث كلها يرى ابن حزم : أنها تبطل زعم من تأول أحاديث القتال عن المال على اللصوص دون السلطان ، "لأن اللصوص لا يطلبون الزكاة وإنما يطلبها السلطان ، فاقصر عليه السلام معها إذا سألها على غير ما أمر به عليه السلام ولو اجتمع أهل الحق ما قاراهم أهل الباطل" (٤) .

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان .

(٢) رواه البخاري باب لا يظلم المسلم ولايسلمه .

(٣) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب زكاة الفهم .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٤ .

ملهب ابن حزم فى عزل الحاكم الجائر وأدلته على ذلك :

إذا كان أغلب أهل السنة يرون أن الإمام لا يجب عزله مهما جار مادام يقوم بأداء الصلاة ، فإن ابن حزم قال بعزل الإمام عند ارتكابه للمحرمات حتى وإن كان لم يدع الصلاة ، لأن الإمام الجائر مع ارتكابه للمحرمات وتشجيعه الفسق مقر بالإسلام معلن به لا يدع الصلاة^(١) .

ومن أمثلة هذه الأمور التى تخرج الإمام من إمامته : عدم الحكم بالكتاب والسنة ، ومخالفته للنصوص القطعية ، لأن مقياس الحكم على الإمام وطاعته ، "كتاب الله وسنة رسوله فإن قಾದنا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وجب طاعته ، وإن زاغ عن شىء منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق ، فإن لم يؤمن أذاه إلا بالخلع خلع وولى غيره"^(٢) .

ومما يخرج الإمام من إمامته أيضاً : تمكين اليهود والنصارى من أمور المسلمين ، واتخاذهم جنوداً وأعواناً له ، إلزام المسلمين الجزية ، تشجيع الفسق وإباحة المسلمات للزنا ، حمل السيف على المسلمين بدون ذنب ، والاعتداء على نساءهم وأطفالهم ، والإعتداء على أموال المسلمين^(٣) .

أدلة ابن حزم على القول بالخروج :

استند ابن حزم لبيان مشروعية الخروج والمقاومة بالبد ، إلى أن القرآن الكريم والسنة النبوية ، قد أوجبا على الأمة متضامنة ومتكافلة ، الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، واستخدام القوة لتغيير المنكر ، كتفضيل أول . ويستند ابن حزم ومن قال بالخروج إلى عدة أدلة ثقلية هى :^(٤)

- قوله تعالى : "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"^(٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١٧٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٣) ابن حزم ، الفصل - ج ٤ - ص ١٧٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٧٣ ، المعلى - ج ٩ - ص ٣٦١ .

(٥) سورة آل عمران : آية ١٠٤ .

- قول الرسول ﷺ : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" (١) .
- قوله عليه السلام : "لا طاعة في معصية ، إنما الطاعة في الطاعة ، وعلى أحلكم السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية : فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" (٢) .
- قول الرسول ﷺ : من قتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمة شهيد" (٣) .
- قول الرسول ﷺ : لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليعمنكم الله بعذاب من عنده" (٤) .

(١) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان .

يستخدم ابن حزم هنا الحديث للتدليل على المقاومة باليد وسل السيف ، مع أن الحديث لا يبين طريقة واحدة من المقاومة وإنما يبين لنا ثلاث طرق هي : الإتيان الفعلي والإتيان القولي والإتيان القلبي . وليس تقديم الإتيان باليد على الإتيان باللسان والقلب بموجب البدء به في القيام بهذا الواجب ، فذلك قلب للمنهج الحق وعكس للصورة السوية ، كل ما هنالك أن الحديث الشريف يرسم لنا طريق التدرج في النهي عن المنكر ، فقد يأتي زمن لا يستطيع الناس معه غير الإتيان بالقلب وقد قيل في معنى ذلك "أضعف الإيمان" أي أضعف زمن الإيمان ، إذ لو كان إيمان أهل زمانه قوياً لتقدم على الإتيان القولي أو الفعلي ، وإنما نلاحظ أن الانتقال من وسيلة في تغيير المنكر إلى الوسيلة التالية لها مقرون بشرط "الاستطاعة" وقد عبر الحديث عن ذلك بقوله "فإن لم يستطع" ولما ذلك بيان أن فقدان الاستطاعة هو المسوغ الذي يسمح للمؤمن أن يترك تغيير المنكر باليد ويعبر عن ذلك باللسان أو يترك كليهما ويقتصر على الإتيان بالقلب . وهكذا نرى أن الحديث الذي اعتمد عليه ابن حزم يتيح أكثر من طريقة لتغيير المنكر ولا يقتصر على طريقة واحدة وهي التغيير باليد ، وسنجد حين الحديث عن وسائل عزل الحاكم أن ابن حزم نفسه قد حدد وسائل سلمية في البداية قبل استخدام اليد في تغيير المنكر وعزل الحاكم الجائر .

(٢) رواه البخاري في باب الأحكام ، ورواه الترمذي في الجهاد : ٢٩ ، وابن ماجه في الجهاد .

(٣) رواه مسلم في الإيمان : ٢٢٦ ، وأبو داود في السنة رقم ٤٧٧٢ ، في قتال اللصوص .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الملاحم رقم ١٧ باب الأمر والنهي ، ورواه الترمذي في الفتن رقم ٩ ، وأحمد

تؤكد هذه الأحاديث التي استدل بها ابن حزم والقائلون بالخروج على عدة أمور هي :

١- اعتبار الخروج بشهر السيوف لإزالة الظلم وتقرير الحقوق من الغرض الدينية التي تجب على الجميع ، ولا يجوز لهم التخلي عنه أو التهاون فيه .

٢- إن الخروج ومقاومة المنكر لا يسقط عن الجماعة ، فإذا لم تقو على مجابهة المنكر لطغيانه ، أخذت المقاومة لوناً آخر ، كالمقاومة باللسان أو الإنكار القلبي ، إلى أن يقووا على إزالته بقوة السلاح .

٣- ربط الخروج على الظلم ، بواجب يعتبر من صميم كيان الدولة في الإسلام ، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يعتبر من عوامل قوة الدولة ، ومصدر بنائها على عناصر صحيحة تضمن لها القوة والاستمرار .

٤- تنوع هذه الأحاديث المتقاعسين عن أداء هذا الواجب ، بعذاب الله لهم ، لعظم ما ينشأ عن هذا التقاعس من أضرار تلحق بالامة .

وكما اعتمد ابن حزم في حديثه عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على القرآن والسنة ، فقد اعتمد أيضاً على أعمال الصحابة ، في رصد المواقف المختلفة من عزل الحاكم ، فموقف الصحابة من الحاكم الجائر ، يعتبر أصلاً من الأصول بعد القرآن والسنة ، والتي اعتمد عليها العلماء والفقهاء في التعبير عن آرائهم بشأن هذه القضية . والمتتبع لمذهب الصحابة المتضمن للفكر والعمل معاً ، يرى وجود اتجاهين عبر عنهما ابن حزم ، الأول : مذهب القائلين بالصبر ، وقد عبر عنه ابن حزم وأورد أدلتهم ورد عليها ، والثاني : مذهب القائلين بالخروج ، وقد عبر عنه ودلل عليه كما أوضحنا في الصفحات السابقة .

وسائل عزل الحاكم عند ابن حزم :

مع إيمان ابن حزم بوجوب التغيير باليد مع أمثال هؤلاء الحكام ، فإنه يرى اتباع بعض أساليب المقاومة الهادئة إن كان متعذراً قتال هؤلاء الحكام ، وهذه الأساليب هي :

١- مخاطبة هؤلاء الحكام ونصحهم إن وقع شيء من الجور والظلم ، حتى وإن كان قليلاً (١) .

٢- إذا لم يمكن مخاطبتهم ونصحهم ، وجب الإمساك للأسنة جملة واحدة ، إلا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذم جميعهم (٢) .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٦ .

(٢) انظر رسالة التلخيص لوجوه التلخيص - ص ١٧٤ .

٣- من عجز عن ذلك فتسعه "التقية" ، مع أن هذا لا يجوز ، لأن الناس إذا أنكرت المنكر بالقلب فقط ، فإنه لا يتغير ويظل كما هو^(١) . وقد قال الرسول "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"^(٢) وقال أيضاً "لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعمنكم الله بهذاب من عنده"^(٣) .

ولكن ابن حزم يدعو إلى الخروج والمقاومة باليد ، عندما تفشل الوسائل السلمية لإعادة هؤلاء الأحكام إلى حظيرة الشريعة الإسلامية ، والإقلاع عن الجور والظلم ، فإن امتنع الإمام عن الظلم ورجع إلى الحق ، فلا سبيل إلى خلعه ويظل إماماً للمسلمين ، أما إذا امتنع عن القيام بواجباته ولم يرجع إلى الحق وجب خلعه وإقامة غيره ممن يقوم بالحق ، وذلك استناداً لقوله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"^(٤) فلا يجوز التفريط في واجب من الواجبات التي كلف الله بها الإمام^(٥) .

وقياساً على القضية السابقة وهي عزل الإمام الجائر ، فإن ابن حزم يرى وجوب قتال كل من يعتدي على حقوق غيره حتى ولو كان السلطان ، يقول : "وهكذا إذا أريد بظلم فمنع من نفسه سواء أَرَادَهُ الإمام أو غيره ، لأن الله تعالى لم يفرق في قتال الفئة الباغية على الأخرى بين سلطان وغيره ، بل أمر تعالى بقتال من بغى على أخيه المسلم عموماً حتى يفىء إلى أمر الله تعالى"^(٦) .

وإذا لم يستطع المسلم القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنه يجب أن لا يعين ظالماً على ظلم بيده ولا بلسانه ، ولا أن يزين له فعله ويصوب شره ، وأن يعاديه بنيته ولسانه عند من يثق فيه ويأمن على نفسه عنده ، فإن اضطر للتعامل مع الظالم فيجب أن يعامله

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ - بَابُ بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَلَاهِمِ وَرَقْمَ ١٧ بَابُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْفَتْنِ رَقْمَ ٩ ، وَاحَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : ٢٨٨/٥ .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ - آيَةُ ٢ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٦ .

(٦) ابن حزم : المعلى - ج ١١ - ص ٩٨-٩٩ .

على نحو ما يضطر المسلم لمعاملة اليهود والنصارى ، فلا يزين له شيئاً من أمره ولا يعينه ولا يمدحه ، وإن أمكنه وعظه فليعظه^(١) .

رأى ابن حزم في التعارض بين نصوص الصبر والخروج :

إذا كان هناك نصوص تقول بالصبر ونصوص تقول بالخروج ، فإن ابن حزم تأييداً لرأيه الذي يقول بالخروج ، فقد ادعى أن الأحاديث التي تقضى بالمقاومة والتغيير ، هي الأوفق لفكر الشريعة والأكثر تعبيراً عن روحها ، وأن الأحاديث التي تأمر بالصبر وتنهى عن الثورة والعنف ، تعبر عن الاتجاه الإسلامى الأول للمسألة والصبر على المكروه والإبذاء ، وقد نسخت هذه الأحاديث بالأحاديث التي تحث على المقاومة وجوب إزالة المنكر ، لأن المسلمين قد عبروا مرحلة القلة والضعف إلى مرحلة الكثرة والقوة ، فلا مجال للتمسك بالأحاديث التي تدل على الصبر^(٢) . كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باق مفترض لم ينسخ فهو الناسخ لخلافه بلا شك^(٣) .

كما اعتبر ابن حزم الآية "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فاصلحوا بينهما" ، فإن بفت أحدهما على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي"^(٤) هي الأساس في النظر وهي الحاكمة في تلك الأحاديث ، فما كان موافقاً لها فهو الناسخ الثابت والمخالف لها هو المنسوخ^(٥) .

ونرى أن رأى ابن حزم في النسخ لا يتناسب ورأيه في كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" ، الذي يقول فيه : إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الحديث والآية والحديث ، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك ، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثله ، وكل من عند الله عز وجل ، وكل سواء ، في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق^(٦) .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجوه التلخيص - ص ١٧٤ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٣-١٧٤ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٢ .

(٤) سورة الحجرات : آية ٩ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٤ .

(٦) ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ٢ - ص ٢١ .

كما نرى أن حل هذا التعارض بين الأحاديث التي تحث على الصبر والأحاديث التي تحث على الخروج ، بأن عجز رئيس الدولة أو فساده ، منه ما يكون يسيراً بحيث يسهل علاجه بالنقد والنصح والإرشاد ، ومن ثم يجب الصبر عليه ، ومنه مالا يستقيم معه الأمر إلا بالسيف ومن ثم يجب سله والقيام بالثورة المسلحة .

وتوزيع هذا الفهم على الأحاديث التي يدعو بعضها إلى الصبر وعدم مخاشنة الحاكم ، وتلك التي تدعو إلى الخروج عليه بسل السيف أو الثورة ، بقصد أعمالها جميعاً ، ربما كان المخرج المقبول فيما يبدو أنه تعارض فيما بينها ، وربما كان الأوفق بما ذهب إليه ابن حزم من القول بالنسخ .

كما أن الآية التي جعلها ابن حزم حاكمة في تلك الأحاديث ، فإننا نجد فيها أن الأمر بقتال الفئة الباغية لامتنع له بهذه المسألة ، ذلك لأن هذه الآية ، تحدد موقف المسلمين فيما إذا نشب قتال بين طائفتين منهم ، سواء أكانت إحدى هاتين الطائفتين من أفراد المسلمين ، أو سواء أكان هؤلاء الأفراد من أمراء العدل أو أمراء الجور ، فالقتال هنا ناشب وإراقة الدماء واقعة ، ومن ثم يتعين على المسلمين أن يتدخلوا أولاً بالصلح ، وليس بالقتال المباشر ضد الأمراء ، وإن كانوا إحدى الطائفتين ، ثم إذا لم يتم الصلح يجب قتال الفئة الباغية وهي التي أبى الصلح ، ولا مفر هنا من القتال فقد وقع مانهى الله عنه من فتنة وإراقة دماء ، والقتال هنا لا يعتبر فتنة لأنه مفروض لمنع البقى ومنع الفتنة .

والحق أن هذه الآية لو كانت تشهد لإحدى المجموعتين من النصوص ، فهي أكثر شهادة لعدم المنازعة منها لتغيير المنكر فهي تطلب الصلح أولاً وليس القتال .

الباب الثانى

علاقة المسلمين بغير المسلمين عند ابن حزم

الفصل الأول : أحكام أهل الذمة عند ابن حزم .

الفصل الثانى : حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والحرىين عند ابن حزم .

الفصل الأول

أحكام أهل الذمة عند ابن حزم

أولاً : فئات أهل الذمة عند ابن حزم . ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم .

ثالثاً : واجبات أهل الذمة عند ابن حزم . رابعاً : نقض عقد الذمة عند ابن حزم .

تمهيد :

يناقش هذا الفصل آراء ابن حزم ، فى قضية العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة غير الإسلامية ، من تعارف المسلمون على تسميتهم بـ "الذميّين" ، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، ومن لهم شبهة بأهل الكتاب من المجوس .

ونرى من جانبنا أن آراء ابن حزم فى هذه القضية ، على درجة من الأهمية والخطورة أكثر من أى فقيه أو مفكر سياسى آخر ، نظراً لأنها تتعلق بطوائف تمتعت بحضور قوى وفعال فى الأندلس على عهد ابن حزم ، كما حظيت بمكانة جعلتها فى أحيان كثيرة تستبد بأمر المسلمين ، وتحاول تقويض دولتهم ، كما أوضحنا فى الفصل التمهيدى من هذا الكتاب .

أولاً : فئات أهل الذمة :

قبل عرضنا لفئات أهل الذمة التى تتمتع برعاية الدولة الإسلامية عند ابن حزم ، يجب أن نعرف معنى الذمة لغة واصطلاحاً .

الذمة فى اللغة تعنى : العهد والأمان والكفالة والحق والحرمة^(١) . أما فى الاصطلاح فيقصد بأهل الذمة : غير المسلمين من يلتزمون بأداء الجزية ، وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة ، بمقتضى التزامهم بأحكام القانون الإسلامى ، لأنهم بقيمون إقامة دائمة فى الدار التى يجرى عليها حكم الله ورسوله ، ومن ثم فإن النظام العام للدولة يحتم سريان القانون الإسلامى عليهم^(٢) . وبذلك فهم يعدون من مواطنى الدولة الإسلامية ، فصفة المواطن تنسحب على المسلم والذمى على حد سواء .

(١) المعجم الوسيط : قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وآخرون - القاهرة - ١٩٦٠ - ج١ - مادة : ذمة - ص ٣١٥ .

(٢) ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق : صبحى الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦١ - ج٢ - ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

وفي هذا الصدد ، فإننا لاتوافق على التعريف الذي قال به أحد الباحثين ، بأن أهل الذمة هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الاسلام ،^(١) لأن هذا التعريف يخلط بين المعاهدين وأهل الذمة ، كما أنه لا يميز بين من يقيم إقامة دائمة وهو الذمي ، وبين من يقيم إقامة عارضة وهو المستأمن أو المعاهد .

أما عن فئات أهل الذمة التي يكون لها الحق في التمتع برعاية الدولة الإسلامية وحمايتها ، فقد اختلف الفقهاء في تحديدها ، ومرجع هذا الخلاف بين الفقهاء ، هو اختلاف الذميين في العقائد أو الأديان التي ينتمون إليها . ويهنا في هذا المقام بيان رأي ابن حزم مقارناً برأي العديد من الفقهاء الذين يمثلون المذاهب الفقهية المختلفة .

يرى ابن حزم أن الذمة تعطى لفئتين وهما :^(٢)

١- أهل الكتاب من اليهود والنصارى : هؤلاء يجب منح الذمة لهم ، استناداً لأية الجزية التي تنص صراحة على عقد الذمة لأهل الكتاب من غير المسلمين ، تقول الآية : "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"^(٣).

٢- المجوس : الفئة الثانية من فئات أهل الذمة عند ابن حزم هي فئة المجوس ، فهم وإن كانوا من غير أهل الكتاب - كما هو الأمر في الفئة الأولى - إلا أن السنة وهي المصدر الثاني من التشريع الإسلامي - قررت هذا الحق " فقد صح أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر ، وصح أنهم من أهل الكتاب ، ولولا ذلك ما خالف رسول الله ﷺ كتاب ربه تعالى"^(٤).

أما بالنسبة للمشركون ، فقد اختلف الفقهاء بصدده دخولهم في الذمة من عدمه ، فبعضهم يذهب إلى عدم جواز منحهم الذمة ، ويمثل هذا الفريق ابن حزم ، فيرى أنه لا يجوز عقد الذمة

(١) د. عبد الكريم زيدان : أحكام الذميين والمستأمنين - منشورات جامعة بغداد - ١٩٧٦ - ص ٢٢ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٦ ، ويشاركه ابن حزم الرأي في إعطاء الذمة لفئتي أهل الكتاب والمجوس ، جميع الفقهاء بكافة مذاهبهم . انظر على سبيل المثال : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٦ - ص ٤٨ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٩٦ ، أبو اسحاق إبراهيم الشيرازى : المهذب في فقه مذهب الإمام الشافعى - دار الكتب العربية الكبرى - القاهرة - ١٩١٤ - ج ٢ - ص ٢٦٦ .

(٣) سورة التوبة - آية ٢٩ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٦ .

لهم أو أخذ الجزية منهم ، وإنما يرى وجوب قتلهم اعتماداً على قوله تعالى : "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (١) . وقول الرسول الله ﷺ : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها" (٢) .

ويرى البعض الآخر جواز منح الذمة لجميع غير المسلمين ، فيما عدا عبدة الأوثان من العرب ، ويستدلون على ذلك بأخذ الرسول الجزية من المجوس ، فدل ذلك على جواز الاعتراف لغيرهم بها . أما إنكارهم منح الذمة لعبدة الأوثان من العرب ، فقد برره هذا الفريق بأن الرسول لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، كما يستدلون بقوله تعالى "واقتلوهم حيث وجدتموهم" (٣) .

ويرى البعض الثالث جواز الاعتراف بالذمة لجميع غير المسلمين ، وثنيين كانوا أو غير وثنيين ، من العرب أو من غير العرب (٤) .

ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :

إن عقد الذمة الذي يعقده أهل الذمة مع المسلمين ، يثبت لهم حقوقاً ويفرض عليهم واجبات . وسوف نتحدث أولاً عن حقوق أهل الذمة التي حددها ابن حزم في أربعة حقوق هي :

١- حرية الاعتقاد :

يكفل القانون الإسلامي لأهل الذمة - إذا ما التزموا بأداء الجزية وقبول جريان أحكام القانون الإسلامي عليهم - حرية معتقداتهم ، وعلى المسلمين ألا يتعرضوا لهم فيها ، ولا يجوز أن يغبن الذمي في دينه ، أو ينقص من حقوقه ، ما لم يرتكب ما يخل بالقانون الإسلامي (٥) .

(١) سورة التوبة - آية ٥ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٥ ، والحديث ، سنن البيهقي : ج ٩ - ص ١٨٢ ، وإلى نفس الرأي يذهب ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٥٠ ، محمد بن أحمد الشريفي الخطيب : مغنى المحتاج إلى شرح المنهاج ، مطبوع على متن المنهاج للنووي - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٣٣ - ج ٤ - ص ٢٤٤ .

(٣) انظر على سبيل المثال : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٦ - ص ٤٩ . والآية من سورة النساء - آية ٨٩ .

(٤) انظر على سبيل المثال : محمد عرفة الدسوقي : حاشية المصطفى على الشرح الكبير - مؤسسة البابي الحلبي - د.ت - ج ٢ - ص ٢٠٩ .

(٥) ابن القيم : أحكام أهل الذمة - ج ٢ - ص ٦٩٨ ، حيث يذكر حديثاً عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران ، وكان من بين بنود هذا الصلح "لا يهزم لهم بيعة ، ولا يخرج لهم نس ، ولا ينتنن من دينهم ، ما لم يحدثوا حدثاً أو يأكلوا الربا" .

قلهم إعادة ما تهدم من كنائسهم ومعابدهم - على اختلاف فى التفاصيل بين القرى والمدن - ولهم دق النواقيس وممارسة شعائرهم الدينية ، بما لا يمس شعائر المسلمين ، باعتبار الأخيرة من النظام العام فى الدولة الإسلامية^(١).

واستناداً لهذه الرؤية الإسلامية ، يؤكد ابن حزم هذه الحرية لأن الإسلام أقرها ، بمعنى أنه لا يكره الذمى على اعتناق الإسلام وإن كان يدعى إليه ، وهذا الحق واضح إذ لو لم يكن مقرواً مضموناً لأهل الذمة لما شرع عقد الذمة ولما جاز ، لأن عقد الذمة يتضمن إقرار الذمى على عقيدته وعدم التعرض له بسبب ديانته .

يقول ابن حزم فى هذا : "ما نكره أهل الكتاب على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم ، حكمنا فيه بحكم الإسلام"^(٢) .

ورغم حرية العقيدة التى يقرها ابن حزم ، إلا أنه يقيد هذه الحرية بعدة شروط ، وهى ألا يبنى الذميون فى مدينتهم ولا ماحولها ديراً ولا كنيسة ولا صومعة راهب ، وألا يحددوا ما خرب من الكنائس الموجودة ، وألا يضربوا ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً لا يسمعه المسلمون ، وألا يرفعوا أصواتهم بالقراءة فى كنائسهم فى شئ من حضرة المسلمين^(٣) .

وحرية العقيدة التى يؤكد بها ابن حزم ، يرى أنها لأهل الذمة فقط ، الذين يدينون بدين كتابى من اليهود والنصارى أو المجوس ، أما إذا كانوا لا يدينون بدين كتابى أو من غير المجوس ، فإن ابن حزم يرى إجبارهم على الدخول فى الإسلام أو معاربتهم "فلا يترك أحد على غير دين الإسلام إلا من صرح النص على إقراره وأن النبی علیه السلام أقرهم"^(٤) ومن لانص

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٦ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٥ ، شمس

الدين الرملی : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - المطبعة البهية - القاهرة - ١٣٠٤ هـ - ج ٧ - ص ٢٣٩ ، القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : الخراج - تحقيق : إحسان عباس - دار الشروق - بيروت والقاهرة - ١٩٨٥ - ص ٢٦٧ - وما بعدها .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٦٠ .

(٣) المصدر السابق : ج ٧ - ص ٢٤٦ .

(٤) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج ٥ - ص ١١٢ .

فيه فهو داخل في قوله تعالى ("قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد" ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) " (١) .

٢- حق الحماية :

إذا أدى الذمى الجزية ، وقبل جريان أحكام القانون الإسلامى عليه ، فيجب إسباغ الحماية عليه واللود عنه ، وهذا رأى جميع الفقهاء (٢) .

ويؤيد ابن حزم أيضا هذا الحق ، وهذه الحماية تشمل : حمايتهم من كل عدوان خارجى ، ومن كل ظلم داخلى .

أما الحماية من الاعتداء الخارجى ، فيجب لهم ما يجب للمسلمين ، وعلى الإمام أو ولى الأمر ، أن يوفر لهم هذه الحماية . يقول ابن حزم : "إن من كان فى الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه ، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ، ونغوث دون ذلك صوتاً لمن هو فى ذمة الله تعالى وذمة رسوله ، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة" (٣) .

أما الحماية من الظلم الداخلى ، فإن ابن حزم يرى أنه يجب حماية أهل الذمة من أى مفتصب لأنفسهم وأموالهم ، فلا يحل مال الذمى إلا بما أباح الله عز وجل ورسوله فى القرآن والسنة ، استناداً لقوله تعالى : "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم" (٤) وقول رسول الله : "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام" (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١١٣ . والآية من سورة التوبة - رقم ٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال : ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٠٤ ، النسوى : حاشية النسوى على الشرح الكبير - ج ٢ - ص ٢٠٠-٢٠١ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٢ .

(٣) رغم أن هذه العبارة ساقطة من النسخة المتداولة حالياً لكتاب ابن حزم : مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات - مكتبة القدس - القاهرة - ١٩٣٨ ، فإن أبا العباس أحمد بن الرئيس القرائى ، قد أوردها فى كتابه : الفرق - المطبعة التونسية - تونس - ١٩٨٤ - ج ٣ - ص ٢٠ على أنه قرأها فى كتاب مراتب الإجماع المتداول فى عصره ، وهذا يدل على أن يد الناسخ امتدت إلى أكثر من موضع من هذا الكتاب .

(٤) سورة النساء - آية ٢٩ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ١٣٤-١٣٥ . والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن ، وهو جزء من

حديث طويل .

٣- حرية العمل والكسب :

يرى ابن حزم : أن لأهل الذمة ، الحق في حرية العمل ومباشرة النشاط الاقتصادي الذي يرغبون فيه ، شأنهم في ذلك شأن المسلمين ، يقول : "لا يحل للذمي من البيع والتصرف ، إلا ما يحل للمسلم ، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالمنع من ذلك" (١) .

كما يحق للذمي مشاركة المسلم " فلا بأس من مشاركة المسلم للذمي إذا كانت الدراهم عند المسلم وتولى العمل بها" (٢) .

وقد استند ابن حزم في رأيه بحرية العمل والمشاركة للذمي ، بعمل الرسول ﷺ " فقد عامل أهل خيبر - وهم يهود - في الزرع والغرس ، وأيضاً قد ابتاع رسول الله طعماً من يهودي بالمدينة ، ورهنه درعه ، فمات عليه السلام وهي رهن عنده ، فتجارتهم جائزة ومعاملتهم جائزة ، ومن خالف هذا فلا برهان له (٣) .

ولكن رغم حرية العمل للذمي ، إلا أن هناك محظورات أهمها : معاملات الربا ، فهي محظورة عليه كما هي محظورة على المسلم . يقول ابن حزم : "الربا في كل أحكامه بين المسلم والذمي ، وبين المسلم والحرى ، وبين الذميين ، كما هي بين المسلمين ولا فرق" (٤) .

كما أنه لا يجوز للذمين بيع الخمر والخنازير في أمصار المسلمين (٥) .

وهناك محظور آخر ذكره ابن حزم وهو : إذا استصلح ذمي أرض موات فلا تكون له ولا يملكها "فلا تكون الأرض بالإحياء إلا لمسلم ، وأما الذمي فلا ، لقول الله تعالى :

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ١٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ونفس الصفحة . وإلى نفس الرأي يذهب الخنابلة فتجوز عندهم المشاركة ، انظر ، ابن قدامة : المغنى - ج ٥ - ص ١-٧ ، ويخالف رأى ابن حزم والخنابلة رأى الشافعية ، فعندهم يكره للمسلم أن يشارك غير المسلم في المعاملات المالية ، انظر محمد بن إدريس الشافعي : الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - ١٣٢٢ - ج ٥ - ص ٢٠٥ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ١٢٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ٥١٤ .

(٥) المصدر السابق : ج ٧ - ص ٣٤٦-٣٤٧ .

(إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده) (١) وقوله تعالى : (إن الأرض يرثها عبادي الصالحون) (٢) ونحن أولئك لا الكفار ، فنحن الذين أورثنا الله تعالى الأرض (٣) .

٤- كفالة فقراء أهل اللمة :

يرى ابن حزم أنه يجوز كسوة أهل اللمة وإطعامهم إذا كانوا ميساكين ، وذلك من كفارة اليمين ، لأنه لم يأت نص بتخصيص المسلمين بها (٤) .

ولكن رغم هذا فإن ابن حزم يرى أنه لا يعطى كافر صدقة ، مستشهداً بحديث الرسول ، حينما بعث معاذاً إلى اليمن وقال له : "فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم" (٥) . فالصدقة إنما جعلها الرسول لفقراء المسلمين فقط (٦) .

كما يرى أنه لا يجوز إعطاء اللمى من الزكاة ، فقد جاء النص فيها أن تؤخذ من أغنياء المسلمين فتد في فقرائهم ، فلا يصرف منها على أهل اللمة (٧) .

(١) سورة الأعراف - آية ١٢٨ .

(٢) سورة الأنبياء - آية ١٠٥ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ٢٤٣ . وإلى نفس الرأي يذهب الشافعية والزيديّة والشيعة الإمامية . انظر على التوالي : الشيرازي : المهذب - ج ١ - ص ٤٢٩ ، عبد الله بن أبي القاسم بن مفتاح : شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار لكلماتم الأزهار - القاهرة - ١٣٣٢ هـ - ج ٢ - ص ٣١٩ ، أبو جعفر الطوسي : الخلاف - مطبعة الحكمة - قم - إيران - د.ت - ج ٢ - ص ٢٢٢ . أما عند الحنابلة فإن النعمى يملك الأرض الموات بالإحياء محتجين بقول الرسول : "من أحيا أرضاً ميتة فهي له " ، وبأن التملك عن طريق إحياء الموات سبب من أسباب الملك فيستوى فيه المسلم والنعمى كسائر أسباب الملك الأخرى . انظر : ابن قدامة : المغنى - ج ٥ - ص ٥١٥ - ٥١٦ . وعند المالكية يملك اللمى الأرض بالإحياء فيما بعد لانيها قرب من العمران . انظر أبو عبد الله الخطاب : مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٢٨ هـ - ج ٥ - ص ١٠ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ٧٥ .

(٥) سنن الترمذى - ج ٣ - ص ٢١ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ٦ - ص ١٤٦ .

(٧) المصدر السابق : ج ٨ - ص ٧٥ . والواقع أن في هذه المسألة شيئاً من الخلاف ولكن الجهور الأعظم من فقهاء المسلمين من مختلف المذاهب ، لا يرون إعطاء النعمى شيئاً من الزكاة ، محتجين بحديث معاذ . انظر : الخطاب : مواهب الجليل - ج ٢ - ص ٣٤٣ ، ابن مفتاح : شرح الأزهار - ج ١ - ص ٥٢٠ ، أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن - ج ١ - ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

ثالثاً : واجبات أهل اللمة عند ابن حزم :

حدد ابن حزم ثلاثة واجبات على اللمى أن يقوم بها وهى :

١- أداء الجزية : (١)

الجزية مقابل الحماية والأمن ، اللذين يكفلهما القانون الإسلامى لللمى ، وهو ماقرره أحد الفقهاء بقوله : "ويلتزم لهم - أى الإمام - ببذلها حقان : أحدهما : الكف عنهم . والثانى : الحماية لهم ، ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين" (٢) .

فالكف عنهم يعنى : هدم المساس بحرياتهم وحقوقهم وأموالهم . وحمايتهم تقتضى كفالة المدافعة عنهم ضد أى اعتداء يقع عليهم من داخل الدولة الإسلامية أو خارجها . بحيث إذا لم يستطع المسلمون توفير الحماية لهم فلا يجوز استيفاء الجزية منهم لانتقاء المقابل لها .

ومما يؤكد أن الجزية مقابل الحماية ، ما ورد فى صلح خالد بن الوليد مع أهل الحيرة ، حيث ورد فى هذا الصلح التزامات على أهل الشام ، إن أدوها "قلهم ما للمعاهد وعلينا المنع لهم" (٣) .

وقد ثبتت الجزية عند ابن حزم بالكتاب والسنة ، فمن الكتاب قوله تعالى : "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" (٤) .

(١) هناك العديد من الدراسات الهامة التى تناولت مسألة الجزية ، ولعل أبرزها ، دراسة دانييل دينيت : الجزية والإسلام - ترجمة : فرزى جاد الله - دار الحياة - بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين - بيروت - نيويورك - ١٩٦٠ ، والتى فند فيها آراء يوليوس فلهاوزن فى كتابه : الدولة العربية وسقوطها - ترجمة يوسف العش - دمشق ١٩٥٦ ، الذى زعم فيه : أن الجزية والحجراج مجرد "إتاوة" فرضها العرب وقت الفتح على غير المسلمين ، مما ساعد على سقوط الدولة العربية الإسلامية . انظر تفاصيل هذه الآراء ورد دانييل دينيت عليها فى كتابه : الجزية والإسلام - ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٣ .

(٣) انظر : أبو يوسف : الحجراج - ص ٣٠٦ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٥ ، والآية من سورة التوبة - آية ٢٩ . ومعنى الصغار كما عرفه ابن حزم هو : "أن يجرى حكم الإسلام على الكفار ، وألا يظهروا شيناً من كفرهم ، ولا مما يحرم فى دين الإسلام" . انظر : المصدر السابق - ص ٣٤٦ .

وأما السنة فقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه أخذ الجزية من مجوس هجر^(١).

ومن الأثر أيضا أن رسول الله قد بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ عن كل حالم وحالة ، من أهل الذمة دينارا أو قيمته من المعافر^(٢).

وفى كتاب رسول الله إلى أهل اليمن : "من كره الإسلام من يهودى أو نصرانى ، فإنه لا يحول عن دينه ، وعليه الجزية ، على كل حالم ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، دينار واق من قيمة المعافر أو عرضه"^(٣).

الفئات التى تجب عليها الجزية عند ابن حزم :

تراعى الشريعة الإسلامية قدرات أهل الذمة المالية ، وفى هذا النطاق قرر ابن القيم : عدم وجوب الجزية على الشيخ الفانى والزمن والأعمى والمريض الذى لا يرجى شفاؤه ، وزائل العقل ، حتى لو كانوا موسرين . ويضع ابن القيم أساس هذه القاعدة بقوله : "قواعد الشريعة كلها تقضى ألا تجب الجزية على عاجز لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا ما أتاها)"^(٤) ، ولا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة^(٥).

= وقد قسر بعض الفقهاء معنى كلمة "الصغار" التى وردت فى آية الجزية بأنه : التزام الذمى بارتداء زى معين ، وإهانتته ، والتمييز فى المعاملة بينه وبين المسلمين . انظر : الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٢-١٨٣ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٥٣٧ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٠ ، أبو حنيفة : القاسم بن سلام : الأموال - تحقيق : محمد خليل هراس - مكتبة الكليات الأزهرية - دار الفكر - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٥٣ وما بعدها .

وقد ذكر ابن القيم "اختلاف الناس فى تفسير الصغار الذى يكون عليه الذمى وقت أداء الجزية ، فقال عكرمة : أن يدفعها وهو قائم ، ويكون الآخر جالسا . وقالت طائفة : أن يأتى بها بنفسه ماشيا لا راكبا ، ويطال وقوفه عند إتيانه بها ، ويجر إلى الموضع الذى تؤخذ منه بالعنف ، ثم تجرده ويتهن .

وقد رد ابن القيم هذه الدعاوى وقال : "الصواب فى آية الصغار هو التزامهم بجرىان أحكام الله عليهم ، وإعطاء الجزية ، فإن التزام ذلك هو الصغار" أنظر : أحكام أهل الذمة - ج ١ - ص ٢٣ ، ٢٤ . وانظر أيضا : مقدمة الكتاب - ص ٧ .

(١) ابن حزم : المعلى - ج ٧ - ص ٢٤٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٤) سورة الطلاق - آية ٧ .

(٥) ابن القيم : أحكام أهل الذمة - ج ١ - ص ٦٢ .

وإلى جانب الفئات السابقة التى تعفى من أداء الجزية ، يقرر بعض الفقهاء عدم وجوبها على غير المحاربين من أهل الذمة ، كالرهبان فى الصوامع والديارات ، لأنهم ليسوا من أهل القتال ، والفلاحين الذين لا يقاتلون ، والحراثين ، كما لا تجب على الفقراء منهم . وتفتح الذمة للنساء من غير جزية ، ولو بذلن الجزية ترد إليهن^(١) . وبذلك انحصرت الجزية فىمن يستطيع القتال من غير المسلمين ، الذين كان يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمين .

وقد وجه ابن حزم النقد لبعض الفقهاء الذين رأوا إعفاء بعض الفئات من الجزية . فعنده أنها تجب على أهل الكتاب والجوس^(٢) . ولم يفرق بين حر أو عبد وبين غنى أو فقير ، وبين ذكر أو أنثى ، أو بين راهب أو غير راهب ، فالكل عنده سواء فى وجوب دفع الجزية وخاصة من البالغين استناداً لقول الله تعالى : "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"^(٣) فلم تحدد الآية فئة معينة من أهل الذمة ، ولهذا فقد وجه ابن حزم النقد لمن يرى إعفاء بعض الفئات من الجزية ، وذلك على النحو التالى :

أ- نقد ابن حزم لمن اشترط الذكورة فى دفع الجزية :

رد ابن حزم آراء من اشترط الذكورة فى دفع الجزية ، بأن الدين لازم للنساء كلفومه للرجال ، ولم يأت نص بالتفرقة بينهما فى دفع الجزية .

وأما القول بأن الجزية لا تؤخذ من النساء ، لأنهن لسن من أهل القتال فلا تجب عليهن الجزية ، فإن ابن حزم رده بأنه إذا لم تؤخذ جزية من النساء فيمكن ألا تؤخذ من المرضى ولا من أهل بلدة من بلاد الكفر لزموا ببيوتهم وأسواقهم ولم يقاتلوا مسلماً ، لأن كل هؤلاء لم يحاربوا ، فيجب أن يقاتل أهل الأوثان على الإسلام ، ويقاتل أهل الكتاب على الجزية . وهذا عام للرجال والنساء ، والتفريق بينهما فى وجوب أخذ الجزية لا يجوز ، وأيضاً لا يجعل أن يبقى

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٢ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٥٩ ، نقى الدين الفتحى : منتهى الإرادات فى جمع المتن مع التتبع وزيادات - تحقيق : عبد الغنى همد الخالق - مكتبة دار العربية - القاهرة - ١٩٦١ - ج ١ - ص ٣٣ ، ابن تيمية : المغنى - ج ٨ - ص ٥٠٧ وما بعدها ، أبو يوسف : الخراج - ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٥ .

(٣) سورة التوبة : آية ٢٩ .

مخاطب مكلف لا يسلم ولا يؤدي الجزية ولا يقتل ، لأنه خلاف القرآن والسنة . ولا خلاف بين أحد في أن النساء مكلفات باعتناق الإسلام مثلما يلزم الرجال ، وأيضا لا يحل إبقاؤهن على الكفر بغير قتل ولا جزية . وقد صرح عن النبي أنه قال : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله" (١) ولا خلاف في أن هذه اللوازم كلها على النساء كما هي على الرجال ، وأن أموالهن في الكفر مغنومة كأموال الرجال . ولهذا لا تعصم دماؤهن وأموالهن ، إلا بما يعصم الرجال به أموالهم ودماءهم . من الإسلام أو الجزية إن كن كتابيات (٢) .

كما رد على احتجاج من يقول بعدم أخذ الجزية من النساء وأخذها من كل ماعدا النساء والصبيان ، استنادا لنهي عمر بن الخطاب عن أخذ الجزية من النساء فيقول لهم : أنتم من خالفتم هذا الحكم فاسقطتم الجزية عن المعتقين والرهبان رغم قول عمر بن الخطاب بأخذها من الجميع ماعدا النساء . كما أنه لا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ فمن الأثر أن رسول الله بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم وحاملة من أهل اللمة ، دينارا أو قيمته من المعافر (٣) .

ب- نقد ابن حزم لمن اشترط الحرية في دفع الجزية :

رد ابن حزم حجج جميع الفقهاء الذين اشترطوا الحرية في دفع الذمى للجزية ، بأن عمر بن عبد العزيز أخذ الجزية من عتقاء المسلمين من اليهود والنصارى (٤) وأيضا كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن : "من كره الإسلام من يهودي أو نصراني فإنه لا يحول عن دينه وعليه الجزية ، عن كل حالم ذكر أو أنثى حر أو عبد ، دينار واث من قيمة المعافر أو عرضه" (٥) .

(١) فتح الباري : ج٦ - ص ٨٥ ، سنن النسائي - ج٦ - ص ٢ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٤٨-٣٤٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٤٧ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق : ص ٣٤٨ .

ج - نقد ابن حزم لمن اشترط القدرة فى دفع الجزية :

رد ابن حزم حجج الذين اشترطوا القدرة المالية للذمى حتى يدفع الجزية ، وقال بضرورة أخذ الجزية من الذمى الفقير ، معتمداً على أعمال الرسول ، الذى لم يفرق فى أخذ الجزية بين أحد - غنياً كان أم فقيراً - ولكن اشترط فقط بلوغ الحلم ^(١) .

د - نقد ابن حزم لمن استبعد الرهبان من دفع الجزية :

رد ابن حزم رأى من استبعد الرهبان من دفع الجزية ، وقال بوجوب الجزية على الراهب كغيره من أهل الذمة ، فقد صح عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض الجزية على رهبان الديارات على كل راهب دينارين ^(٢) .

هذه هى ردود ابن حزم على الفقهاء ، الذين أعفوا بعض الفئات من دفع الجزية ، واشترطوا للذمى دافع الجزية أن يكون رجلاً ، حراً ، غنياً ، وألا يكون راهباً . أما ابن حزم فلم يستثن أحد من أهل الكتاب والمجوس من دفع الجزية ، واشترط أن يقر دافعها بأن محمداً رسول الله إلينا ، وألا يطعنوا فيه ، ولا فى شيء من دين الإسلام ^(٣) .

٢- التزام أحكام القانون الإسلامى :

من واجبات أهل الذمة عند ابن حزم ، أن يلتزموا أحكام الإسلام التى تطبق على المسلمين ، لأنهم بمقتضى عقد الذمة ، أصبحوا من أهل دار الإسلام فعليهم أن يتقيدوا بقوانين الدولة الإسلامية ، خاصة تلك القوانين التى لاتمس عقائدهم وحرمتهم الدينية ، فليس عليهم أى تكليف من التكاليف ذات الصبغة التعبدية أو الدينية ، مثل الزكاة التى هى ضريبة وعبادة فى الوقت نفسه ، ومثل الجهاد الذى هو خدمة عسكرية وفريضة إسلامية .

وفيما عدا ذلك يلزمهم أن يتقيدوا بأحكام الشريعة الإسلامية فى الدماء والأموال والأعراض ، أى فى النواحي المدنية ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، وقد استدلل ابن حزم على ذلك بقول الله تعالى : " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً " ^(٤) وأمره تعالى أن يقول : " يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً " ^(٥) .

(١) المصدر السابق : ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣١٨ .

(٤) سورة سبأ : آية ٢٨ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٥٨ .

وهذه النصوص كما يرى ابن حزم ، دالة على لزوم شرائع الإسلام كلها للكفار كلزومها للمسلمين ، فوجب أن يُحَدَّثُوا على الحُرِّ والزنا ، وأن تراق خمورهم ، وتقتل خنازيرهم ، ويبطل رِيَّاهُمْ ، ويُلْزَمُونَ بالأحكام كلها في النكاح والميراث والبيع والحدود كلها وسائر الأحكام مثل ما يلزم المسلمون ولا فرق (١) .

كما يذهب ابن حزم إلى أن قوله تعالى : "وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ" (٢) ناسخ لقوله تعالى "فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ" (٣) فيجب الحكم بين غير المسلمين بحكم الإسلام ، ومن خالف هذا فهو مخطئ . ، وقد أنكر تعالى ذلك عليهم فقال تعالى : "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" (٤) .

واستدل ابن حزم على رأيه أيضاً بقوله تعالى : "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (٥) فمن ردهم إلى حكم الكفر المبدل والأمر المنسوخ ، فلم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم والعدوان .

واستدل أيضاً بقول الله تعالى "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" (٦) "والصغار هر جري أحكامنا عليهم ، فإذا ماتركوا يحكمون بكفرهم فما أصفرتناهم بل هم أصفرونا" (٧) .

ويؤكد ابن حزم رأيه في موضع آخر بقوله : "ويحكم على اليهود والنصارى والمجوس بحكم أهل الإسلام ، في كل شيء ، رضوا أم سخطوا ، أتونا أم لم يأتونا ، ولا يجعل ردهم إلى حكم دينهم ولا أحكامهم أصلاً" (٨) .

(١) ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ٥ - ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) سورة المائدة : آية ٤٩ .

(٣) سورة المائدة : آية ٤٢ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحات ، والآية من سورة المائدة - آية ٥٠ .

(٥) سورة المائدة : آية ٢ .

(٦) سورة التوبة : آية ٢٩ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٤٢٦ .

(٨) المصدر السابق : ص ٤٢٥ .

وقد اتفق الفقهاء على ضرورة الحكم بين غير المسلمين ، بالشرعية الإسلامية ، وأن القانون المطبق عليهم هو القانون الإسلامى ^(١) .

٣- مراعاة شعور المسلمين :

يجب على أهل الذمة عند ابن حزم ، أن يحترموا شعور المسلمين الذين يعيشون معهم وفي رعايتهم ، فيجب عليهم الامتناع عما فيه غضاظة على المسلمين ، وانتقاص لدينهم ، مثل ذكر الله سبحانه وتعالى أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوء ، لأن إظهار هذه الأفعال ، استخفاف بالمسلمين ، وازدراء بعقيدتهم ، وطعن في الإسلام الذى قامت عليه الدولة الإسلامية ^(٢) .

وأيضاً على أهل الذمة ، الامتناع عن إظهار بيع الخمر والخنازير فى أمصار المسلمين ، أو إدخالها فيها على وجه الشهرة والظهور ، وهذا هو المنقول عن عمر بن الخطاب ^(٣) .

رابعاً : نقض عقد الذمة عند ابن حزم :

يرى ابن حزم أن الذمى ينتقض عقده بثلاثة أفعال يرتكبها هى :

أ- إذا أعلن ذمى سب الله تعالى أو سب رسول الله ﷺ فى شيء من دين الإسلام ، أو مسلم من المسلمين ، فقد فارق الصفار ونكث بذلك عهده ونقض ذمته ، وحينئذ يحل دمه وسببه وأمواله ^(٤) .

ب- إذا حارب الذمى ، فإنه حينئذ ناقض للذمة وليس محارباً ، لأنه قد فارق الصفار ، فلا يجوز إلا قتله أو إسلامه ، ولا يجب عليه شيء أصلاً فى كل ما أصاب من دم أو فرج أو مال ، إلا ما وجد فى يده فقط لأنه حربى لا محارب ^(٥) .

(١) انظر على سبيل المثال : الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٥ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٦ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٣ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ٤٠٨ . وإلى نفس الرأى ينهض ابن القيم : أحكام أهل الذمة - ج ٢ - ص ٨٠١ - ٨٠٢ ، الفتاوى : منتهى الإرادات - ج ١ - ص ٣٣٦-٣٣٧ ، الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٤ - ١٨٥ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٣ - ١٦٤ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٤ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٧ .

(٤) المصدر السابق : ج ١١ - ص ٤٠٨ .

(٥) المصدر السابق : ص ٣١٥ .

ج- إذا لم يخضع اللمي للصفار، الذي يجمعه شروط عمر التي اشترطها على نصارى الشام ، فلا ذمة له ، وينقض بهذا عقده ، ويحل للمسلمين منه ما يحل من أهل المعاندة والشقاق . وهذه الشروط هي :

- ١- عدم بناء كنائس أو أديرة جديدة ، وعدم تجديد القديم منها ، وألا يمنعوا المسلمين من دخول كنائسهم واستضافتهم فيها .
 - ٢- ألا يأووا جاسوساً على المسلمين .
 - ٣- ألا يعلموا أولادهم القرآن ، ولكن لا يمنعوا أقرباءهم من الإسلام إن أرادوا الدخول فيه .
 - ٤- ألا يظهروا شركاً ، فلا يظهرون صليباً ولا شيئاً من كتبهم في طرق المسلمين ولا يضربون ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً ، ولا يرفعون أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في حضرة المسلمين ، ولا يبالغون في الاحتفال بأعيادهم ولا يبيعون الخنازير ولا الخمر .
 - ٥- أن يحترموا المسلمين ويوقروهم ويقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس ، ولا يتشبهون بهم في شيء من ملابسهم ، فيلزموا زيهم حيثما كانوا ، ولا يتكلمون بكلامهم ولا يتكلمون بكلامهم .
 - ٦- ألا يقتلوا سيفاً ولا يتخذوا شيئاً من السلاح .
 - ٧- ألا يرفعوا مع موتاهم أصواتهم ، ولا يظهرون النيران معهم .
- هذه هي شروط عمر التي ذكرها ابن حزم ، والتي يرى أن اللمي إذا لم يلتزم بها فإنه ناقض للعهد ، ويضيف ابن حزم لها أيضاً أنه من الصفار ألا يؤذى الذميون مسلماً ولا يستخدموه ، ولا يتولى أحد منهم شيئاً من أمور السلطان يجرى لهم فيه أمر على مسلم ^(١) .
- ويمكننا القول أن هذا التشدد في صياغة ابن حزم للأحكام الخاصة بأهل الذمة يرجع إلى أمرين :

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٧ .

الأمر الأول : اعتماده فى آرائه الخاصة بمعاملات أهل الذمة ، على عهد نعتقد من جانبنا أنه نسب خطأ إلى عمر بن الخطاب "رضى الله عنه" ، وقد أورد ترتون عدة أدلة على أن هذا العهد ليس لعمر وأنه لأحد ولاته (١) .

وأياً ما كان صاحب العهد عمر بن الخطاب أو أحد ولاته ، فإن ظروف الوقت كانت توجب هذا التشدد ، لأن أهل الذمة أصلاً كانوا من الفرس والروم ، الذين كانوا يحتقرون العرب أشد الاحتقار ، فربما خشى صاحب العهد أن يستبطنوا الاستخفاف بالمسلمين حتى يقبضوا على الأمور من جديد باسم المساواة .

كما أن من حكمة هذا الصغار ألا يعظم غير المسلمين فى أعين سفهاء المسلمين من الصبية ونحوهم ، فيقعون فى الافتتان بهم ، مما يهدد لارتدادهم عن الإسلام والاستجابة إلى دعوة غير المسلمين إلى دياناتهم .

الأمر الثانى : تأثير ابن حزم بما وصل إليه حال الأندلس على عهده ، من سطوة غير المسلمين واستبدادهم بالأمر ، وتطاولهم على الإسلام ، مساعدتهم نصارى الشمال على استرداد الأندلس ، مما أدى إلى سقوط الخلافة الإسلامية فى الأندلس .

(١) انظر : أس . ترتون : أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة : حسن حبشى - ط ٣ - الهيئة المصرية

العامية للكتاب - ١٩٩٤ - ص ١ وما بعدها

الفصل الثانى

حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والحريين عند ابن حزم

أولاً : فرض الجهاد وآدابه . ثانياً : حدود معاملات المسلمين مع الحريين .

ثالثاً : أحكام غنائم الحرب .

تقديم :

عالجنا فى الفصل السابق موضوع علاقة المسلمين بغير المسلمين من الذميين ، الذين يربط بينهم وبين المسلمين عقد ذمة ، يثبت لهم حقوقاً ويفرض عليهم واجبات ، حددناها فى ذلك الفصل ، كما أوضحنا أيضاً ما ينقض به عقد الذمة بينهم وبين المسلمين .

أما فى هذا الفصل ، فسوف نعالج موضوع علاقة المسلمين بغير المسلمين خارج دار الإسلام من "الحريين" الذين لا يربط بينهم وبين المسلمين عقد ذمة ، بل أمر الله تعالى بجهادهم حتى يدخلوا فى الإسلام أو يدخلوا فى ذمة المسلمين .

وسوف نوضح فى هذا الفصل ، رأى ابن حزم فى مجموعة من القضايا الهامة ، الخاصة بجهاد غير المسلمين ، وآداب الجهاد معهم ، وحدود معاملات المسلمين معهم ، وأيضاً أحكام غنائم الحرب ، إلى غير ذلك من القضايا الهامة فى مجال الفكر السياسى الإسلامى .

أولاً : فرض الجهاد وآدابه :

١- فرض الجهاد

يرى ابن حزم أن الله قد أمر المسلمين بجهاد الكفار والمشركين ، فالأصل فى الرسالة أن يدعى إليها كل البشر . وقد استدل ابن حزم على رأيه فى فرض الجهاد بالآية الكريمة "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (١) وحديث الرسول ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها" (٢) . وهذا يعنى فى رأى ابن حزم ضرورة قتال المشركين جميعاً إلا من جاء النص بتركهم (٣) .

(١) سورة التوبة - آية ٥ .

(٢) فتح البارى : ج٦ - ص ٨٥ ، القسطلانى : ج٥ - ص ١١١ ، سنن النسائى - ج٦ - ص ٢ ، مجمع الزوائد : ص ٢٧٣ ، العينى : شرح البخارى - ج٤ - ص ٢١٥ ، سنن البيهقى : ج٩ - ص ١٨٢ .

(٣) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج٥ - ص ١١٢ .

وخلاصة قوله في هذا : أن الآيات والأحاديث قد جاءت عامة بوجوب مقاتلة الكفار ، غير مقيدة ببدء منهم أو اعتداء ، ولم يرد ما ينسخ هذه الآيات أو يخصصها ، إلا آية الجزية في حق أهل الكتاب .

لذا فالجهاد عند ابن حزم فرض على المسلمين ، إلا أنه فرض كفاية في أحيان ، وفرض عين في أحيان أخرى ، وذلك على النحو الآتي :

يرى ابن حزم أن الجهاد فرض كفاية ، فإذا قام به من يدفع الأعداء ، ويفزّوهم في عقر دارهم ويحمي ثغور المسلمين ، سقط فرضه على الباقيين ، ^(١) استناداً لحديث الرسول ﷺ لينبعث من كل رجلين أحدهما والأجر بينهما ^(٢) .

ورغم أن الجهاد عند ابن حزم فرض كفاية ، إلا أنه يرى أنه فرض عين في حالتين :

الحالة الأولى : إذا هجم العدو على المسلمين ونزل ببلدهم ، ولم يكن من المستطاع رده إلا باشتراك جميع المجاهدين ، استناداً لعدة أدلة شرعية :

١- قوله تعالى : "قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة" ^(٣) .

٢- قوله تعالى : أنفروا خفافاً وثقلاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم" ^(٤) .

٣- قول الرسول ﷺ "من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق" ^(٥) .

وهذا خطاب موجه إلى كل مسلم ، فكل فرد مأمور بالجهاد في هذه الحالة ، ويجب ألا ينتظر المسلم أمر الإمام ولا غيره ، فلو أن إماماً نهى عن قتال أهل الحرب لوجبت معصيته في ذلك لأنه أمر بمعصية فلا سمح ولا طاعة ^(٦) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٢٩٩ . وقد اتفق الفقهاء المسلمون على أن الجهاد فرض كفاية ، انظر على سبيل المثال : أبو الوليد سليمان بن خلف الهاجي : المنتقى ، شرح موطأ مالك - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٣٢هـ - ج٢ - ص ١٥٩ ، الشيرازي : المهذب - ج٢ - ص ٢٤٣ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٣٦ وما بعدها ، ابن قدامة : المغنى - ج٨ - ص ٣٤٥ .

(٢) البيهقي : السنن الكبرى - ج٩ - ص ٤٠ .

(٣) سورة التوبة - آية ١٢٣ .

(٤) سورة التوبة - آية ٤١ .

(٥) النيسابوري : المستدرک - ج٢ - ص ٧٩ - دار المعرفة - بيروت - د.ت .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٥١ ، ٢٩٩ .

الحالة الثانية : إذا استنفر الخليفة جماعة من القادرين ، فمن أمره الإمام بالجهاد إلى دار الحرب ، فرض عليه أن يطبعه في ذلك ، إلا من له عذر قاطع ، استناداً لقول الرسول "لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا" (١) .

٢- آداب الجهاد عند ابن حزم :

للجهاد آدابه التي يجب أن يلتزم بها المسلم حينما يلحظ لجهاد المشركين ، وقد حددها ابن حزم في مجموعة من الأعمال هي :

أ- إذن الوالدين :

يرى ابن حزم أنه لا بد من إذن الوالدين في الذهاب إلى الجهاد ، محتجاً بحديث الرسول ، عن عبد الله بن عمر ، جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فاستأذنه في الجهاد ، فقال له عليه السلام : "أحى والذاك قال : نعم ، قال : ففيهما فجاهد" (٢) .

ولكن يجب أخذ إذن الوالدين إذا لم يكن العدو قد دخل أرضاً إسلامية ، أما إذا دخلها ، فقد صار الجهاد واجباً على كل قادر من المسلمين . ويصير ابن حزم عن هذا بقوله : "لا يجوز الجهاد إلا بإذن الأبوين ، إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ، ففرض على كل من يمكنه إعاتتهم ، أن يقصدهم مغيباً لهم ، أذن الأبوان أو لم يأذن" (٣) .

ب- عدم الفرار من الزحف :

يرى ابن حزم أنه يجب على المجاهدين المسلمين ، الثبات أمام عدوهم أثناء القتال ، ولو كثر عددهم ، ولكن إذا نوى المجاهد من رجوعه الانضمام إلى فئة من المسلمين يستنصر بها ، أو يتنوى الكر إلى القتال ، فهذا مباح ، أما إذا لم ينو إلا تولية دبره هارباً ، فهو فاسق مالم يتب (٤) .

وقد استدلل ابن حزم على ذلك بعدة أدلة شرعية هي : (٥)

(١) المصدر السابق : ج٧ - ص ٢٩١ والحديث : صحيح البخاري : ج ٥ - ص ١٤٩ ، ج ٧ ص ٣٥٥ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٩٢ والحديث رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٩٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

- ١- قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ، ومن يولهم يومئذ دبره متحرّفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ، فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم" (١) .
- ٢- قوله تعالى : "كم من فئة قليلة ، غلبت فئة كثيرة بإذن الله ، والله مع الصابرين" (٢) .
- ٣- قول الرسول : ﷺ "يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو ، واسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف" (٣) .

ج- تحريم قتل نساء المشركين وأطفالهم :

يلتزم ابن حزم ، إلى أنه لا يحل قتل نساء المشركين ، ولا قتل من لم يبلغ منهم ، استناداً للأثر ، فإن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة ، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان (٤) .

أما إذا اشترك النساء والصبيان في القتال مع قومهم ، ولم يكن للمسلم منجى منهم ، فقد أجاز ابن حزم قتلهم (٥) . وقال بهذا جمهور الفقهاء (٦) .

ولكن إذا أصيبوا في الحرب عن غير قصد ، فلا حرج في ذلك ، وحجة ابن حزم أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من ذرارهم ونسائهم ؟ فقال : هم من آبائهم (٧) .

أما غير المقاتلة ، فيرى ابن حزم جواز قتلهم ، فعنده ، يجوز قتل كل ما عدا النساء والصبيان من المشركين ، من مقاتل أو غير مقاتل ، أو تاجر أو أجير ، أو شيخ كبير أو فلاح أو أسقف أو قسيس أو راهب ، أو أعشى أو مقعد ، وجائز عنده استبقاؤهم أيضاً محتجاً بقول

(١) سورة الأنفال - آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) سورة البقرة - آية ٢٤٩ .

(٣) صحيح البخاري : ج٤ - ص ٦٣ ، شرح المعنى : ج٤ - ص ٢٢٧ ، فتح الباري : ج٦ - ص ١١٧ ، سنن أبي داود : ج٢ - ص ١٥٨ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٢٩٦ .

(٥) المصدر السابق : ص ٢٩٧ .

(٦) أنظر : ابن قدامة : المغنى - ج٨ - ص ٤٧٨ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٥٧-٤٥٤ ، الهاجى المالكى : المتقى - ج٣ - ص ١٦٦ ، الشافعى : الأم - ج٤ - ص ١٥٦ ، عبد الوهاب الشعرانى : الميزان - المطبعة الأزهرية - القاهرة - ١٩٣٢ - ج٢ - ص ١٧٨ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٢٩٦ ، والحديث جامع الترمذى - ج٢ - ص ٣٧٧ ، المعنى : شرح البخارى - ج٤ - ص ٢٦٠ .

الله تعالى : "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة ، فخلوا سبيلهم" (١) فهذه الآية قد عمم فيها الله عز وجل كل مشرك وأمر بقتله إلا أن يسلم (٢) .

ويمكننا القول تعليقا على هذا الرأي المتشدد من جانب ابن حزم ، أن علة الجهاد ليست الكفر ، وإنما هي المحاربة ، وهذا لم يتحقق فيمن لم يقاتل ، بدليل تسليم ابن حزم بحرمة قتل النساء والصبيان مع أنهم كفار ، فكان يجب على ابن حزم أن يقيس عليهم كل من لم ينصب نفسه للقتال كالفلأحين والأجراء والصناع وكل من ألقى السلاح وكف يده .

د- تحريم ذبح شيء من حيوانات المشركين إلا للضرورة :

يرى ابن حزم ، أنه لا يحل ذبح شيء من حيوانات المشركين في دار الحرب أبدا ، إلا عند الاضطرار لذبحها بقصد الأكل ، ماعدا الخنازير فيقتضى عليها ، وماعدا الخيل في حال المقاتلة فقط ، لأنه سواء أخذها المسلمون أم لم يأخذوها فإن العدو سيدركها ، ولم يقدر المسلمون على منعها ، ومن وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له ذبحها ، لكن يدعها كما هي ، لأنها ملكة للأبد ، ولم يزول ملكه عنها (٣) .

هـ- تحريم السفر بالمصحف إلى دار الحرب :

يذهب ابن حزم ، إلى أنه لا يحل السفر بالمصحف إلى دار الحرب ، لافى حالة الحرب ولا في غيرها ، فعن ابن عمر قال : "نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو" (٤) .

(١) سورة التوبة - آية ٥ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٩٦-٢٩٧ . وشارك ابن حزم هذا الرأي جمهور الفقهاء ، انظر على سبيل المثال : الشافعي : الأم - ج ٤ - ص ١٥٦-١٥٧ ، الشيرازي : المهذب - ج ٢ - ص ٢٤٩ ، ابن الهمام الحنفي : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٥٢ ، ابن قدامة : المغني - ج ٨ - ص ٤٧٧ ، الهامى : المنتقى - ج ٣ - ص ١٦٧ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٤٩-٢٩٥ ، وإلى نفس رأى ابن حزم يذهب المناهلة ، انظر : ابن قدامة : المغني - ج ٨ - ص ٤٥١ . ويذهب الحنفية إلى عكس الرأي السابق فبروا جواز إتلاف حيوانهم لكسر شوكة العدو ، انظر : ابن الهمام : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٧٦ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٩ والحديث رواه مسلم في باب المسافرين : ٢٤٤ . وابن ماجه في الأدب : ٥٢ .

ويتفق ابن حزم في هذا الرأي مع الإمام مالك انظر : الموطأ - برواية يحيى بن يحيى الليثي - إعداد : أحمد راتب عرموش - دار النفائس - بيروت - ١٩٧٧ - ص ٢٩٦ .

ثانياً : حدود معاملات المسلمين مع الحربيين :

١- جواز التجارة مع دار الحرب :

يرى ابن حزم أن البيع أو التصدير لدار الحرب جائز^(١) ولكن بشروط هي :

أ- ألا يظل التاجر فترة طويلة في دار الحرب ، فتجرى عليه أحكام الكفار استناداً لقول الله تعالى : "فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون"^(٢) فالدخول إليهم ، بحيث تجرى على الداخل أحكامهم ، ومن ضعف ودعوة إلى الاستسلام . وأيضاً لأن الإقامة في دار الشرك ، حرام استناداً لقول الرسول ﷺ "أنا يرىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين"^(٣) ، فمن دخل إليهم بغير جهاد أو رسالة من الأمير ، فإقامته محرمة^(٤) .

ب- ألا يصدروا لهم ما يتقرون به على المسلمين ، من سلاح وحديد ودواب وغير ذلك ، فلا يحل بيع شيء من ذلك لهم أبداً ، استناداً لقول الله تعالى : "ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"^(٥) فتقويتهم بالبيع وغيره ، مما يتقرون به على المسلمين ، حرام وينكل بمن فعل ذلك.^(٦) وأيضاً قوله تعالى "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"^(٧) . ففرض علينا إرهابهم ، ومن أعانهم بما يحمل إليهم ، فلم يرهبهم بل أعانهم على الإثم والعدوان^(٨) .

هذه هي القيود التي وضعها ابن حزم على تصدير أي شيء إلى دار الحرب . وقد اتفق بعض الفقهاء مع رأي ابن حزم على الأحكام السابقة التي تعتبر قيوداً على التصدير^(٩) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج٩ - ص ٦٥ .

(٢) سورة محمد - آية ٣٥ .

(٣) صحيح مسلم : ج٢ - ص ٩٤ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٤٩ .

(٥) سورة المائدة - آية ٢ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج٩ - ص ٦٥ ، ج٧ - ص ٣٤٩ .

(٧) سورة الأنفال - آية ٦٠ .

(٨) المصدر السابق : ج٧ - ص ٣٥ .

(٩) انظر على سبيل المثال : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

٢- جواز التخريب في دار الحرب :

يرى ابن حزم أنه من الجائز تحريق أشجار المشركين وأطعمتهم وزروعهم وهدم دورهم ، (١) وحجته في ذلك :

- قوله تعالى : ولا يطمئنون موطئاً يغبظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح" (٢) .

- ومن سنة الرسول الفعلية ، أنه أحرق نخل بنى النضير - وهي في طرف دور المدينة - رغم علمه بأنها ستصير للمسلمين في يومه أو غده .

أما إذا لم تتوفر مصلحة المسلمين في هذا التخريب ، فإن ابن حزم يرى أنه من المباح تركها ، وحجته في ذلك : قول الله تعالى : "ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين" (٣) .

- ومن السنة الفعلية للرسول ﷺ أنه لم يقطع نخل خيبر (٤) .

٣- إبطال العهد مع المشركين :

ذهب ابن حزم إلى بطلان العهد مع المشركين ، زاعماً أن الله تعالى ، أبطل العهد بأنواعه مع المشركين ونسخه ، وقد استدلل ابن حزم على رأيه بعدة آيات ، وهي :

١- قوله تعالى : "براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين ، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر" (٥) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٩٤ ، ٣٠٠ .

(٢) سورة التوبة - آية ١٢٠ .

(٣) سورة الحشر - آية ٥ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٩٤ . وإلى نفس رأى ابن حزم يذهب المالكية والشافعية ، من أنه يجوز التخريب في دار الحرب ، وإذا لم تتوفر المصلحة في هذا يجوز تركه . انظر : الباجي : المنتقى - ج ٣ - ص ١٦٧ ، الشيرازي : المهذب - ج ٢ - ص ٢٥١ ، ٢٥٧ .

أما الأحناف فيرون أنه لا بأس بالفهم بأعمال التخريب ، لأن في ذلك قهر العدو وكسر شوكته . انظر : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٧٧ . أما الحنابلة فيبروا أنه لا يجوز التخريب والتدمير والتحريق ، انظر : ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٥١ وما بعدها .

(٥) سورة التوبة - آية ١ ، ٢ .

- قوله تعالى : "كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ، إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام"^(١) فأبطل الله في هذه الآية كل عهد للمشركين ، ماعدا الذين عاهدوا المسلمين عند المسجد الحرام .

- قوله تعالى : "فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم"^(٢) .

- قوله تعالى : "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يبدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"^(٣) .

فابن حزم يرى بمقتضى فهمه لهذه الآيات ، أن الله تعالى أبطل كل عهد مع المشركين ولم يقره ، ولم يجعل للمشركين إلا القتل أو الإسلام ، ولأهل الكتاب خاصة إعطاء الجزية وهم صاغرون ، وأمن المستجير ، والرسول حتى يؤدي رسالته ، ويسمع المستجير كلام الله ، ثم يردان إلى بلادهما ولا مزيد ، فكل عهد غير هذا فهو باطل منسوخ لا يحل الوفاء به لأنه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره^(٤) .

ولم يكتف ابن حزم بهذا ، بل يرى أنه إذا اضطر المسلم أن يعاهد المشركين كما في حالة الأسر مثلاً ، فإنه يحل له أن ينقض ذلك العهد . يقول ابن حزم : "ومن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه على الفداء واطلقوه ، فلا يحل له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئاً (. . .) ، وتلك العهود والأيمان التي أعطاهم ، لا شيء عليه فيها ، لأنه مكروه عليها ، إذ لا سبيل له إلى الخلاص إلا بها (. . .) وهكذا كل عهد أعطيناهم"^(٥) .

يمكننا القول أن رأى ابن حزم في إبطال العهود مع المشركين ، يعد رأياً غريباً عن روح الإسلام ، فقد كانت المعاهدات ومازالت هي الأداة الطبيعية للعلاقات السياسية الخارجية ، وهي طريق لتنظيم الشؤون المشتركة ، وتعبير عن المصالح المتبادلة بين المجتمعات ، والإسلام بدوره قد أباح المعاهدات ، فللإمام أن يتعاقد مع غير المسلمين إن كان هذا فيه خير للمسلمين .

(١) سورة التوبة - آية ٧ .

(٢) سورة التوبة - آية ٥ .

(٣) سورة التوبة - آية ٢٩ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٧ .

(٥) المصدر السابق : ص ٣٠٨ .

ولمجد في القرآن الكريم كثيراً من الآيات التي تقرر عقد المعاهدات مع العدو ، قال الله تعالى : "إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق" (١) وقد اعتبر الإسلام نقض المعاهدات ليس من صفة المسلم أصلاً ، وأنه دليل على عدم استقرار الدين في القلب . قال الله تعالى وأصفاً المؤمنين : "الذين يوفون الله ولا ينقضون الميثاق" (٢) وقال "الموفون بعهدهم إذا عاهدوا" (٣) .

ومن السنة ، عن أنس رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : "لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له" (٤) وروى أحمد والطبراني والبخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدرته إلا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة" (٥) ومن هنا يظهر أن الإسلام اعتبر أن الأصل في العهد هو الوفاء لا الغدر ، والغدر من علامات النفاق .

قال رسول الله ﷺ فيما روى البخاري ومسلم والبيهقي : "أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا ، من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر" (٦)

وغير الآيات والأحاديث التي تؤكد مشروعية المعاهدات في الإسلام ، نجد في السيرة النبوية ، أمثلة عملية وأقوالاً تؤكد مشروعية المعاهدات في الإسلام ، فقد كانت بيعتا العقبة الأولى والثانية بين الرسول وأهل المدينة في بدء الدعوة عام ١٢-١٣ من النبوة ، هما نواة الدولة الإسلامية بعد الهجرة ، فبهاتين المعاهدتين مهد الطريق لنشر الدعوة في خارج مكة (٧)

(١) سورة النساء - آية ٩٠ .

(٢) سورة الرعد - آية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة - آية ١٧٧ .

(٤) سنن البيهقي - ج ٩ - ص ٢٣١ ، الترغيب والترهيب - ج ٤ - ص ١١ .

(٥) جامع الترمذي : ج ٢ - ص ٣٩١ ، سنن البيهقي : ج ٩ - ص ٢٣٠ ، نيل الأوطار : ج ٨ ص ٢٧ ،

سنن أبي داود : ج ٢ - ص ١٠٩ .

(٦) المعنى : شرح البخاري - ج ١٥ - ص ١٠١ ، القسطلاني : ج ٥ - ص ٢٣٣ ، سنن البيهقي - ج ٩ -

ص ٢٣٠ .

(٧) راجع : عبد الملك بن هشام : السيرة النبوية - تحقيق : مصطفى السقا وآخرون - مطبعة الحلبي -

القاهرة - ١٩٣٦ - ج ٢ - ص ٧٣ وما بعدها ، أبو الفدا إسماعيل بن كثير - البداية والنهاية - مكتبة

المعارف ببيروت ، مكتبة النصر بالرياض - ١٩٦٦ - ج ٢ - ص ١٥٠ ، ١٥٨ .

وبعد أن هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة ، كتب عهداً بين المهاجرين والأنصار ، وفق فيه بين الأوس والخزرج على أساس حسن الجوار وتنظيم العلاقات الاقتصادية ، وتعاهد مع اليهود فأقرهم على دينهم وأموالهم ، فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة سياسية بالمعنى الصحيح بين المسلمين وقبائل المدينة واليهود ، حرم فيها الاعتداء بين أطراف المعاهدة ، والتزام التعاون والتضامن لدرء العدوان الخارجي (١) .

والأمثلة على أن المعاهدات مشروعة في الإسلام كثيرة ، حتى مع المشركين ، وهي مطلوبة لتنظيم العلاقات السياسية بين المسلمين وغيرهم ، استناداً لما جاء في القرآن والسنة القولية والفعلية ، بل إن المعاهدات يمكن بمقتضاها نشر دعوة الإسلام أو الدخول في السلم بمعاهدة صلح ، فقد كان في صلح الحديبية مصالح عظيمة ، لأن الناس لما تقاربوا من المسلمين ، انكشفت محاسن الإسلام للذين كانوا بعداء عنه لا يعقلون محاسنه ، إلا بعد أن قاربوا المسلمين وخالطوهم (٢) .

٤- تحريم امتلاك الكفار لأموال المسلمين :

يلزم ابن حزم ، إلى أن الكافر الحرى ، لا يحق له أن يملك مال المسلم أو الذمى أبداً ، إلا بالطرق الشرعية التي تتمثل في البيع أو الهبة الصحيحة أو ميراث من ذمى كافر ، أو بأية معاملة صحيحة أقرها الله تعالى ، فمن الظلم أخذ المشرك للمسلم أو لماله ، أو لدمى أو لماله (٣) ، لأنه لا يملك بعضنا على بعض مالاً بالباطل ولا بالغصب ، فما بالك لو أخذ مالنا الكفار ، فلا باطل ولا غصب أحرم ولا أبطل من أخذ حرى مال مسلم (٤) .

ولذلك كله نزل أهل الحرب عندنا تحجاراً بعهد أمان ، أو رسلاً أو مستأمنين مستعجزين ، يريدون الدخول في ذمة المسلمين ، فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ، أو أهل ذمة ، أو عبيداً أو إماء للمسلمين ، أو مالاً لمسلم أو لدمى ، فإنه ينتزع كل ذلك منهم بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويرد المال إلى أصحابه (٥) .

(١) راجع : ابن هشام : السيرة النبوية - ج ٢ - ص ١٥٠ وما بعدها ، ابن كثير : البداية والنهاية - ج ٣ - ص ٢٢٦ .

(٢) راجع : ابن القيم : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٥٥ . وانظر في مشروعية المعاهدات في الإسلام ، وهبة الزحيلي : آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دار الفكر - دمشق - ١٩٩٢ - ص ٢٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٢ - ص ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

٥- إسلام صفار الكفار ومبيداهم :

أ- حكم إسلام الصفار :

يرى ابن حزم أنه إذا دخل المسلمون دار الحرب ، فإنه يترتب على هذا ضرورة إسلام صفار الكفار على التفصيل الآتي :

إذا أسلم أحد الأبوين الكافرين ، فكل من لم يبلغ من أولادهما ، مسلم بإسلام من أسلم منهما سواء كان الأم أو الأب . وقد احتج ابن حزم على رأيه هذا بحديثين للرسول ﷺ هما :

١- قوله ﷺ "مامن مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه" (١) .

٢- قول الرسول ﷺ "مامن مولود إلا يولد على الفطرة أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسن فيها من جدعاء؟" (٢) .

فصح بهذا الحديث أنه لا يترك أحد على دين غير الإسلام ، إلا ما اتفق أبواه على تهويله أو تنصيره أو تمجيسه فقط ، فإذا أسلم أحدهما فلم يمجسه أبواه ولا تنصره ولا يهوده فهو باق على ما ولد عليه من الإسلام (٣) .

وابن حزم لم ير ضرورة إسلام صفار الكفار فقط ، بل الذي في بطن زوجة الكافر أيضاً (٤) . هذا هو حكم إسلام صفار الأولاد تبعاً لإسلام أحد الآباء .

(١) الحديث متفق عليه انظر : نيل الأوطار : ج٢ - ص ٢١١ ، صحيح مسلم : ج٢ - ص ٣٠٢ .

(٢) رواه الإمام مسلم : ج٢ - ص ٣٠١ ، واحمد بن حنبل : ج٢ ، ص ٥٢ ، ٤٨١ ، المعنى أن البهائم كما أنها تولد سليمة من الجذع كاملة الخلقة ، وإنما يحدث لها نقصان الخلقة بعد الولادة بالجذع ونحوه ، كذلك أولاد الكفار يولدون على الدين الحق الكامل ، وما يعرض لهم من تغير دين الفطرة ، فإنما هو حادث لهم بسبب الأبوين ومن يقوم مقامهما .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج٢ - ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٢ - ص ٣٠٩ . وإلى نفس الرأي يذهب جمهور الفقهاء ، انظر على سبيل المثال : الشيرازي : المهذب - ج٢ - ص ٢٥٥ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٨٧ ، ابن قدامة : المغنى - ج٨ - ص ٤٢٦ .

أما الزوجة والأولاد الكبار ، فيرى ابن حزم أنهم في إن سبوا ، والزوج الكافر باق على نكاح زوجته ، وهي رقيق لمن وقعت في سهمه^(١) .

كما يرى أن الأطفال الحربيين إذا سبوا ، فسواء سبى الطفل مع أبيه أو مع أحدهما أو دونهما ، فهو مسلم ، لأن حكم أبيه قد زال عنه وصار ملكاً لمسلم . وقد احتج ابن حزم على رأيه هنا بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فإنه كان لا يدع يهودياً ولا نصرانياً يهود ولده ولا ينصره في ملك العرب^(٢) .

وأيضاً ولد الكافرة أو الذمية أو الحربية من زنا أو إكراه ، فهو مسلم لأنه ولد على ملة الإسلام ، وليس له أبوين يخرجانه من الإسلام ، فهو مسلم^(٣) .

ب- حكم إسلام العبيد :

أما بالنسبة للعبيد ، فإن ابن حزم يرى : أن كل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما - أسلما في دار الحرب أو في غيرها - فهما حران ، فلو كانا كذلك لزمى فأسلما فهما حران ساعة إسلامهما ، وكذلك مدير الذمى أو الحرى أو مكاتبيهما ، أو أم ولدهما أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه وتبطل الكتابة ، استناداً لقوله تعالى : "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً"^(٤) وإنما عني الله تعالى بهذا أحكام الدين التي يجب أن تطبق عليهم ، والرق أعظم السبيل . وقد أسقطه الله تعالى بالإسلام^(٥) .

هذا هو حكم إسلام صفار الكفار وعبيدهم ، فلا بد من إخراجهم من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام ، وهذا فرض على المسلمين الفاتحين " ويصبح تاركه عاصياً لله ، وكل معصية فهي أقل من تركهم في الكفر وعونهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم من إثم من نهى عن جهاد الكفار وأمر بتسليم حريم المسلمين إليهم"^(٦) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٢٤ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) سورة النساء - آية ١٤١ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٩ .

(٦) المصدر السابق : ص ٣٠٠ .

٦- تخليص الأسير المسلم :

يؤكد ابن حزم على ضرورة تخليص الأسير المسلم من أيدي الأعداء ، استناداً لحبر الرسول ﷺ الذي رواه من طريق أبي موسى الأشعري : "أطعموا الجائع وفكوا العاني" (١) ولولا الأمر أن يسلكوا في ذلك طريقاً من اثنين ، إما فداء بالمال ، سواء كان هذا المال من مال الأسير نفسه إن كان موسراً ، أو من مال المسلمين الذين فرض عليهم أن يفدوه إذا كان فقيراً ، ولم يكن لديه مال يفي بفدائه . وإما فداء بالأشخاص ، فيستبدلوا الأسير المسلم بالأسير الكافر .

ولكن ابن حزم يلجأ إلى الفداء ، عندما لا يكون أمام الأسير المسلم غير هذا الطريق ، فمن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه ، فلا يحل له أن يرجع إليهم ، ولا أن يعطيهم شيئاً ، ولا يحل لإمام أن يجبره على أن يعطيهم شيئاً ، فإن لم يقدر على الإطلاق إلا بالفداء ، فيجب فداؤه بإحدى الطريقتين السابقتين ، فداء بالمال أو فداء بالأشخاص .

وحجة ابن حزم في هذا قوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" (٢) ، وأمر المسلم أبطل الباطل ، وأخذ الكافر أو الظالم ماله فداء ، من أبطل الباطل ، فلا يحل إعطاء الباطل ولا العون عليه (٣) .

وفي هذا الصدد يرى ابن حزم ، أن المال الذي يعطى لأهل دار الحرب ، في فداء الأسرى أو في شيء آخر ، يظل على ملك صاحبه الذي أعطاه كما هو كالفصب ، إلى أن يستطيع استرداده (٤) .

وخلاصة رأي ابن حزم في هذا ، أنه لا يجب الوفاء بالعهد مع الكفار في الفداء ، لأن تلك العهود والأيمان التي أعطاها الأسير ، لأشياء عليه فيها ، لأنه مكره عليها ، إذ لا سبيل إلى الخلاص إلا بها ، استناداً لقول الرسول ﷺ "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ،

(١) رواه البخاري في باب الأحكام ٢٣ ، الجهاد ١٧١ ، النكاح ٧١ .

(٢) سورة البقرة - آية ١٨٨ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٤) المصدر السابق : ج ٩ - ص ١٥٧ .

وما استكروها عليه" ، وهكذا كل عهد أعطيناها ، حتى نتمكن من استنقاذ المسلمين وأموالهم من أيديهم ، فإن عجزنا عن استنقاذه إلا بالفداء فرض على المسلمين فداؤه (١) .

ثالثاً : أحكام غنائم الحرب (٢) :

فصل ابن حزم فى الجزء السابع من كتابه المحلى ، كيفية توزيع الغنائم وكذلك السلب ، وهو يرى بداية أن الغنائم تقسم كما هى ، لا بعد بيعها ، لأنه لم يأت نص بالبيع ، استناداً لقوله تعالى : "فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً" (٣) ، ولم يقل من أثمان ما غنمتم . واستناداً للأثر أيضاً ، فعن رافع بن خديج "أنهم أصابوا غنائم فقسمها النبى ﷺ بينهم فعدل بغيرا بعشر شياه" ، فثبت بها أن الرسول ﷺ كان يقسم أعيان الغنيمة .

ومن جهة أخرى ، فإن حق الفاتحين ، إنما هو فيما غنموا ، فبيع حقوقهم من غير رضا من جميعهم لا يحل ، لحديث الرسول "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام" (٤) ، حتى إذا رضى الجيش كله بالبيع إلا واحد فيجب إعطاؤه حقه من عين الغنيمة (٥) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٨ . وقد أجمعت آراء أصحاب المذاهب المختلفة ، على تخليص الأسير المسلم من أيدي الأعداء وفدائه بالمال أو بالأشخاص ، وأنه على الأسير الفنى فداء نفسه ، وعلى الأسير الفقير أن يفتدى من بيت مال المسلمين . انظر : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٧٤ . ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٤٥ ، الشافعى : الأم - ج ١ - ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) الغنائم أنواع وهى :

- الغنائم بمعناها الخاص ، وهى ما أخذ قهراً من العدو بقتال ، من منقولات وذهب وقضة .
- السلب (بفتح اللام) ، وهو ما يكون مع المقتول من الحربين فى المعركة ، من عدة ، وما يصحبه من ركوبة ومال وعبيد .
- الأنفال : ما يجعله الإمام من مكافأة خاصة ، لمن يقوم بعمل من الأعمال فى المعركة كفتح حصن أو القيام بعمل فلتانى خاص .
- الفىء : هو كل ما وقع للمسلمين بغير قتال ، وهو لا يقتصر على ما يقع فى المعارك ، فالأرض ذاتها تعتبر قبلاً عند الجمهور لأنها تقع بعد المعركة ، سواء فر عنها العدو أم هزم عليها . وما فى باطن الأرض من ركاز يعتبر قبلاً ، ويكاد الفىء يكون المورد الرئيسى لبيت المال .

(٣) سورة الأنفال - آية ٦٩ .

(٤) رواه البخارى فى كتاب الفتن ، راجع : فتح البارى - ج ٣ - ص ٢٦ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤١-٣٤٢ .

كيفية توزيع الغنائم :

يرى ابن حزم أن طريقة توزيع الغنائم ، مبينة في كتاب الله تعالى في آية : "واعلموا إنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ، وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير" (١) .

فحسب الآية السابقة ، يرى ابن حزم ، أن خمس الغنيمة وخمس الركاز ، تقسم على خمسة أسهم ، فسهم يضعه الإمام حيث يرى كل ما فيه صلاح وير للمسلمين ، وسهم ثان لبني هاشم والمطلب بنى عبد مناف ، وسهم ثالث لليتامى من المسلمين ، وسهم رابع للمساكين من المسلمين ، وسهم خامس لابن السبيل من المسلمين . وذلك استناداً لآية الغنائم السابقة ، فلا يجوز لأحد الخروج على قسمة الله تعالى التي نص عليها (٢) .

هذا عن الخمس ، أما الأربعة أخماس الباقية بعد الخمس ، فيرى ابن حزم أنها تقسم على من حضر المعركة ، وذلك لأن الغنيمة حق خالص للغانمين ، (٣) وهذا ما اتفق عليه أئمة المذاهب (٤) .

ويقاس على الغنائم الركاز ، فمن وجد كنزاً لكافر غير ذمي ، فأربعة أخماسه له حلال ، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة ، استناداً لآية الغنائم السابقة ، وحديث الرسول ﷺ عن أبي هريرة أن رسول الله قال : "وفي الركاز الخمس" (٥) وأيضاً قوله تعالى : "فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً" (٦) ، ومال الكافر غير الذمي غنيمة لمن وجده (٧) .

(١) سورة الأنفال - آية ٤١ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٢٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٥١ ، ٣٣٠ وما بعدها .

(٤) أنظر على سبيل المثال : ألهاجى المالكي : المنتقى - ج ٢ - ص ١٧٨ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ -

ص ٤١٩ ، الشيرازي : المهلب - ج ٢ - ص ٢٦١ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٩٢ .

(٥) سنن أبي داود : ج ١ - ص ٢٧٠ .

(٦) سورة الأنفال - آية ٦٩ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٢٤ .

هذا بالنسبة للأموال والمنقولات ، أما بالنسبة للأرض ، فإن ابن حزم يذهب إلى أنه يجب قسمتها بين الفاتحين ، كسائر الأموال محتجاً بعدة أدلة شرعية :

١- قول الله تعالى : " وأريدكم أرضهم وديارهم وأموالهم " ^(١) ، فسوى الله تعالى بين الأموال وبين الأرض ، ونحن أيضاً لا يجوز أن نفرق بين حكم ما صار إلينا من أهل الحرب من مال أو أرض ، وذلك بنص القرآن .

٢- ومن الأثر ، قال أبو هريرة : " افتتحنا خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة ، إنما غنمنا الإبل والبقر والمتاع والحوائط " فصح أن الحوائط وهي الضياع والبساتين ، مغنومة كسائر المتاع ، فهي مخمسة بنص القرآن ، والمخمس مقسوم بلا خلاف .

٣- قول الرسول ﷺ أيما قرية أتبعتموها وأقمتم فيها ، فسهمكم فيها ، وأي قرية عصت الله ورسوله ، فإن خمسها لله ورسوله ، ثم هي لكم " ^(٢) . وهذا نص واضح على جواز تقسيم الأرض . وأيضاً قد صح أن النبي ﷺ قسم أرض بني قريظة وخيبر ^(٣) .

وهذه الأدلة الشرعية ، يدل بها ابن حزم ، على أنه لا موجب للتفرقة بين كل من الأرض والأموال ، في جواز تقسيمها . وفي هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه إن طابت نفوس الفاتحين بتركها بعرض أو غيره ، فإنه يحق للإمام أن يوقفها على مصالح المسلمين ، أما من لم يترك نصيبه منها ، فهي على حقه وملكه ^(٤) .

تنفيذ الإمام من رأس الغنيمة :

يرى ابن حزم ، أن للإمام الحق في أن ينفل من رأس الغنيمة بعد الخمس وقبل القسمة ، وذلك لمن حضر المعركة وأعان ، من النساء اللواتي ينتفع بهن الجيش ، ومن قاتل ممن لم يبلغ ، استناداً لقول رسول الله ﷺ " لا تنفل إلا من بعد الخمس " ^(٥) .

(١) سورة الأحزاب : آية ٢٧ .

(٢) شرح مسلم : ج ١٢ - ص ٦٩ ، سنن أبي داود - ج ٢ - ص ٢٦٦ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٠ ، والحديث سنن أبي داود ، ج ٢ - ص ١٦١ .

ولكن لا يفهم من ذلك عند ابن حزم ، أنه يسهم لامرأة أو من لم يبلغ ، فلا يسهم لهما سواء قاتلا أم لا ، فهما يتفلان فقط استناداً للأثر ، فعن ابن عباس : "أن رسول الله ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذون من الغنيمة ، وأما يسهم لهن فلم يضرب لهن" (١) .

كما يحق للإمام أن ينفل من أتى بغنيمة ، فيعطيه ربعها أو ثلثها أو أقل ، وذلك بعد الخمس الذي ذكرته الآية ، فعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : "كان رسول الله ﷺ ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة ، سوى قسمة عامة الجيش ، والخمس في ذلك واجب كله" (٢) .

كما يذهب ابن حزم إلى أنه لا يسهم لكافر ، لأنه لا يجب أن يحضر مغازي المسلمين ، فإن حضر لم يسهم له ولا ينفل ، سواء قاتل أم لا ، استناداً لقول الرسول ﷺ "أنا لانتعين بمشرك" (٣) وحديثه "فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا" (٤) . وهذا يدل على أنه لاحق في الغنائم لغير المسلمين (٥) .

أما إذا اضطررنا إلى المشرك في الدلالة على الطريق ، استؤجر لذلك بحال مسمى من غير الغنيمة ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : "استأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الديل ، وهو على دين كفار قريش هاديًا يعنى بالطريق" (٦) .

حكم السلب :

السلب غير الغنيمة ، وفيه يذهب ابن حزم إلى أن : "كل من قتل قتيلاً من المشركين فله سلبه ، قال ذلك الإمام أو لم يقله ، ، كيف ما قتله ، صبراً أو في القتال . ولا يخمس السلب قل أو كثر (....) والسلب فرس المقتول وسرجه ولجامه ، وكل ما عليه ، وكل ما مع القتييل من سلاح أو مال ، لحديث الرسول ﷺ [من قتل قتيلاً له عليه بيعة ، فله سلبه]" (٧) .

(١) المصدر السابق : ص ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي - ج ٤ - ص ٤٧٩ .

(٤) انظر البخاري بشرح فتح الباري : ج ١ - ص ٤٥٣ ، صحيح مسلم : ج ٥ - ص ١٤٥ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٣٣ .

(٦) المصدر السابق : ص ٣٣٥ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٣٥ والحديث رواه أحمد وإبراهيم داود في نيل الأوطار : ص ٢٦٢ .

ونستطيع القول أن رأى ابن حزم هذا يؤدي إلى إفساد النيات ، وأن يقاتل الشخص طمعاً في السلب ، لاتصرة لدين الله تعالى ، وربما يؤدي ذلك إلى النزاع في الجيش فتقع الهزيمة . وعلى العموم فلم يقل الرسول ذلك إلا مرة واحدة في غزوة حنين ، والخلفاء بعد الرسول ﷺ لم يعملوا به ، فهو تصرف إذن بحسب المصلحة وليس بطريق الفتيا (١) .

وبعد أخذ كل مقاتل حقه من الغنيمة ، فإن ابن حزم يرى أنه لايجب بيع ماغنمه المقاتل من دار الحرب لأهل الذمة - لارقيق ولاغيره - وهو قول عمر بن الخطاب ، وكذلك استناداً للأثر ، فمن أم موسى قالت : "أتى على بن أبي طالب بآنية مخصصة بالذهب من آنية العجم ، فأراد أن يكسرها ويقسمها بين المسلمين ، فقال تاس من الدهاقين : إن كسرت هذه كسرت ثمنها ونحن نغلى لك بها ، فقال على : لم أكن لأرد لكم ملكاً نزع الله منكم ، فكسرها وقسمها بين الناس" (٢) .

ويرى ابن حزم أن هذا من الصفار ، وكل صفار فواجب حمله عليهم . هذا بالنسبة للأشياء والأموال ، أما بالنسبة للرقيق ففيه وجه آخر ، وهو دعوتهم إلى الإسلام "فمن الأسباب المعينة على الإسلام كون الكافر والكافرة في ملك المسلم ، ومن الأسباب المبعدة عن الإسلام كونهما عند كافر يقوى بصاثرهما في الكفر" (٣) .

حكم الأموال الإسلامية المقتومة :

إذا تم الفتح واستولى المسلمون على الأموال من منقول وعقار ، فإنه قد تشور مشكلة الأموال الإسلامية التي توجد في الغنيمة، فما هو الحكم فيها ، هل يستردها صاحبها إن عرقها ، أم أنها تدخل في ملكية الغانمين ؟ وصاحب هذه الأموال إما أن يكون مسلماً قاطناً في دار الإسلام ، أو حربياً أسلم قبل أن يتم الفتح والاستيلاء . وقد حل ابن حزم هاتين المشكلتين على النحو التالي :

أ- أموال المسلم أو المعاهد المستعرة من العدو :

يلزم ابن حزم إلى أنه إذا ظفر العدو بأموال المسلم أو النمل ، ثم تغلب المسلمون على أعدائهم ، وعرف صاحب المال ممتلكاته ، فإن هذه الأموال لا تدخل في ملكية الغانمين ، وإنما

(١) انظر القرافي : الفرق - ج ٢ - ص ٧-٩ .

(٢) ابن حزم : المعلى - ج ٩ - ص ٢٩ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

يجب ردها لأصحابها بغير شيء ، إذا عرفها صاحبها قبل قسمة الغنيمة ، يقول : "تكل ماغنمه المسلمون من مال ذمي أو مسلم أو أبق إليهم ، فهو باق على ملك صاحبه ، فمتى قدر عليه رد إلى صاحبه قبل القسمة وبعدها ، دخلوا به أرض الحرب أو لم يدخلوا ، ولا يكله ، ماله عوضاً ولا ثمنًا".^(١) ويرى ابن حزم أن حكمه حكم الشيء الذي يغصبه المسلم من المسلم ولا فرق^(٢) .

وقد استند ابن حزم في رأيه على عدة أدلة شرعية من القرآن والسنة وهي^(٣) :

١- قول الله تعالى : "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"^(٤) .

٢- قول رسول الله ﷺ : "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام"^(٥) .

٣- قول رسول الله ﷺ : "ليس لعرق ظالم حق"^(٦) .

"فلا يملك بعضنا على بعض مالا بالباطل ولا بالغصب أصلاً"^(٧) .

ومن سنة الرسول الفعلية ، عن ابن عمر قال : "إن غلاماً أبق إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردّه رسول الله ﷺ" إلى ابن عمر ولم يقسم ، "فمنع الرسول من قسمته ، برهان على أنه لا يجوز قسمته وأنه لاحق فيه للغائبين ، ولو كان لهم فيه حق لقسمه عليه السلام فيهم"^(٨) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٠ . وإلى نفس الرأي يذهب الشافعية والإمامية - انظر : الشيرازي : المهذب - ج ٢ ص ٢٥٩ ، جعفر بن الحسن الحلبي : المختصر النافع في فقه الإمامية - مطبعة وزارة المعارف - القاهرة - ١٩٥٨ ص ١١٣ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٠٤ .

(٤) سورة البقرة - آية ١٨٨ .

(٥) رواه البخاري في كتاب الفتن - راجع فتح الباري : ج ٣ - ص ٢٦ .

(٦) السنن الكبرى للبيهقي - ج ٦ - ص ١٤٢ ، ٩٩ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٢ .

(٨) المصدر السابق : ص ٣٠٥ .

ب- أموال الحربى الذى أسلم قبل تمام الفتح :

إذا أسلم الحربى قبل أن يتم الفتح الإسلامى لبلده ، فما أثر إسلامه فى ماله الكائن فى دار الحرب ؟

يرى ابن حزم أن الإسلام يعصم المال ، سواء أكان عقاراً أو منقولاً ، فإذا أسلم الكافر الحربى ، فسواء أسلم فى دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام أو لم يخرج ، أو خرج إلى دار الإسلام ثم أسلم ، كل ذلك سواء ، وجميع ماله الذى معه فى أرض الإسلام أو فى دار الحرب ، أو الذى تركه وراءه فى دار الحرب ، من عقار أو دار أو أرض أو حيوان أو متاع فى منزله ، أو كانت له وديعة أو دين عند أحد ، هو ملكه ولاحق لأحد فيه ، ولا يملكه المسلمون إن غنموه أو افتتحوها تلك الأرض ، ومن غصبه منها شيئاً من حربى أو مسلم أو ذمى ، رد إلى صاحبه ويرثه ورثته إن مات^(١).

مرد هذا عند ابن حزم ، أنه إذا أسلم الحربى ، فهو بلا شك وينص القرآن والسنة مسلم ، وإذا هو مسلم فهو كسائر المسلمين ، وقد قال رسول الله ﷺ : [إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام]^(٢) فصح أن دمه وبشرته وعرضه وماله حرام على كل أحد سواء^(٣).

مكان قسمة الغنيمة :

يرى ابن حزم أنه يجب قسمة الغنائم فى دار الحرب ، بل أنه يستحب ، بقول : "وأما تعجيل القسمة ، فإن مظل ذى الحق لحقه ظلم ، وتعجيل إعطاء كل ذى حق حقه فرض"^(٤).

(١) المصدر السابق : ص ٣٠٩ ، وإلى نفس رأى يذهب فقهاء الشافعية والحنابلة . انظر على سبيل

المثال : الشيرازى : المذهب - ج ٢ - ص ٢٥٩ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٣٠ .

(٢) رواه البخارى فى كتاب الفتن ، راجع : فتح البارى - ج ٣ - ص ٢٦ ، وهو جزء من حديث طويل .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٩ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٤٢ . وإلى نفس رأى يذهب الحنابلة ، انظر ابن قدامة : المغنى - ج ٨ -

ص ٤٢٩ . أما الأحناف فيرون قسمة الغنائم فى دار الاسلام بعد عودة المجاهدين . انظر : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٧٨ . وانظر أيضاً : وهبه الزحيلي : آثار الحرب - ص ٦٣٦ وما بعدها .

هذه هي الأحكام الخاصة بقضية الجهاد ، من وجهة نظر ابن حزم ، التي استند فيها - كعادته - إلى نصوص القرآن والسنة وكذلك الأثر . وإن كان في بعض الأحيان يتعسف في فهم النص كما سبق أن أوضحنا في مواضع متعددة . ورغم هذا فإنه يتضح من خلال عرضنا لقضية الجهاد ، ما لهذه القضية من أهمية كبيرة في فكر ابن حزم السياسي ولما لا والمجاهد عنده : "شريك لكل من يحميه بسيفه في كل عمل خير يعمل به ، وإن بعدت داره في أقطار البلاد ، وله مثل أجر من عمل شيئاً من الخير في كل بلد أعان على فتحه بقتال أو حصر ، وله مثل أجر كل من دخل في الإسلام بسببه أو بوجه له فيه أثر إلى يوم القيامة . فيباليها حظوة ما أجلبها (١٠٠) واعلموا أن لولا المجاهدون لهلك الدين ولكننا ذمة لأهل الكفر . . فقد سئل النبي عن عمل المجاهد وما يدانيه ، فأخبر عليه السلام أنه لا يعد له أمر إلا أمر لا يستطيع ، فسأله عنه فقال كلاماً معناه : أيقدر أحدكم أن يدخل مصلاه إذا خرج المجاهد فلا يفتر من صلاة وصيام ؟ فقالوا : يا رسول الله لا تطيق ذلك . فأخبرهم أن هذا مثل المجاهد . وأخبرهم أيضاً عليه السلام أن روث دابته وبولها ومشيتها وشربها الماء ، وإن لم يرد سقيها ، كل ذلك له حسنات . وسئل عن أفضل الأعمال ، فأخبر بالصلاة لوقتها وبر الوالدين والجهاد . وسئل عليه السلام عن الرجل يقاتل حمية والرجل يقاتل ليرى مكانه فقال : "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو شهيد" (١) .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجوه التخليص - ص ١٥١-١٥٢ - والحديث رواه أحمد بن حنبل في

مستند - ج ٢ - ص ٥٢٢ ، ج ٥ - ص ٣١٥ ، ٢٢٩ .

الخاتمة

بعد عرضنا للفكر السياسى عند ابن حزم ، نستطيع القول بأن الدارس لمواقف ابن حزم من الخلافة والإمامة ، يلحح تأثيراً كبيراً من جانبه بالأوضاع السياسية للأندلس إبان الفتنة ، ثم سقوط الخلافة ، كما كان لتجاربه السياسية أثر واضح فى تفكيره وفى الوجهة التى اتخذها . هنا بالإضافة إلى أن هذه التجارب كانت مصدراً من مصادره التى استفاد منها فى تفكيره السياسى ، فقد عاش تجربة تاريخية حاسمة فى فترة من أحلك فترات التاريخ الأندلسى وهى فترة سقوط الخلافة الأموية ، التى كان هو أحد أنصارها ، كما ارتبطت مصالح أسرته باستمرارها ، وهذا ما جعله يربط خلاص الأندلس بعودة تلك الخلافة ، وينتهى إلى بلورة نظرية فى الإمامة والسياسة أساسها التمجيد النظرى والفقهى للمروانيين ، ومحاولة إضفاء الشرعية الدينية على كل خطواتهم ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر . ويمكن أن نعرف هذه الحقيقة فى كل جزء من فكره السياسى على التفصيل الآتى :

١- إن الفتنة التى عرفتها الأندلس بعد الاستيلاء العامرى ، قوت اتجاه استغلال الفقه والشرعية لتبرير المواقف غير الشرعية ، وقد سار فى هذا الاتجاه ، مجموعة من الفقهاء الذين ردوا للتقليد مكانته ، كما أن انقسام الأندلس إلى ممالك صغيرة مستقلة ، حول الفقيه إلى موظف رسمى يصنع الفتاوى . وأمام هذا الوضع القائم على استغلال الفقه وتسخير لأغراض السياسة ومصالح السلطان ، أصبح وجود ابن حزم واختياره للمنهج الظاهرى ، الذى يرفض التقليد ويلتزم بظاهر النصوص ، ضرورة كبديل لسلسلة التجاوزات التى عرفها المجتمع الأندلسى .

ولكن مع التزام ابن حزم بالمنهج الظاهرى فى الأغلب الأعم ، إلا أننا لا نحسب أن النصوص قد أسعفته بكل الأحكام فى الفروع التى تصدى لها ، ولا بد أنه قد سلك فى اجتهاده نوعاً من الاستنباط أياً كان مقداره ، فقد خالف ظاهره فى كثير من الأحيان فتكلف التأويل فى تفسير الوقائع التاريخية .

٢- قرر ابن حزم أن الإمامة فرض لازم لحفظ الدين وتنفيذ الأحكام . وابن حزم بهذا الصدد يعبر عن الحاجة الملحة للأندلس قبيل سقوط الخلافة ، إلى سلطة مركزية أو خليفة قوى ، يقيم أحكام الدين وتكليفاته ، ويقضى على الفوضى السياسية المتمثلة فى مجتمع الطوائف .

٣- رفض ابن حزم تعدد الأئمة فى الزمان الواحد ، وأصر على ضرورة أن يكون الإمام واحداً ، وقد أرجعنا ذلك إلى أن هناك وضع قائم بالأندلس ، يفتقر إلى سلطة موحدة ، فهناك

كثيرون يدعون أحقيتهم بالخلافة . وعلى الرغم من علم ابن حزم باستحالة توفر شرط كهذا ، لما أصبح عليه واقع الدولة الإسلامية من اتساع وتعقيد وانقسام ، إلا أنه يصر عليه ويتمسك بصلاحيته في الأندلس ، التي لا يمكن للإسلام أن يستمر فيها ويحافظ على بقائه دون تحقيقه . ويمكننا القول أن موقف ابن حزم في هذا هو موقف فقيه رفض التشتت والانقسام اللذين أصبحت عليهما حال الأندلس بعد انحلال الدولة الأموية إلى دويلات ، وهذا الانحلال هو بداية لنهاية الإسلام في تلك البلاد .

٤- اشترط ابن حزم العدالة في الإمام ، ولكن هل توفر هذا الشرط في خلفاء الدولة الأموية ؟ ذكر ابن حزم في كتابه "نقط العروس" عيوب كافة الخلفاء الأمويين ، لكن كل ذلك لم يدفع ابن حزم إلى سحب الشرعية عن خلافتهم ، بل بالعكس لقد اعتبر خلافتهم خلافة مشروعة ، لسبب أساسي هو أنهم أقاموا دولة موحدة وقضوا على الفوضى السياسية ، وظلمهم ومعاصيهم أهون مما لو لم يكونوا ، فقيامهم على وحدة السلطة واستمرارية الدولة يغطي على كل مساوئهم وعيوبهم .

٥- اشترط ابن حزم ألا تكون الخلافة بالوراثة ، وهذا يعني أنها تجوز في كل من استوفى شروطها وأثبت أنه أهل لها . ولكن قد علمنا أن هذا الشرط لم يتحقق في ظل الدولة الأموية، سواء في المشرق أو في الأندلس . لكن ابن حزم لا يعدم الحجج لتبرير الوضع القائم ، فيذهب إلى أنه في حالة موت الإمام ولم يعهد إلى أحد بعده ، فكل قرشي بالغ عاقل ، يبيع من طرف واحد فأكثر ، فهو الإمام الواجب طاعته ، ما قاد الناس بكتاب الله وسنة رسوله ، وقد أمكننا تفسير ذلك بأن ابن حزم يريد بهذا أضفاء الشرعية الدينية والفقهية على الطريقة التي انفرد بها معاوية بالخلافة ، وورثها في أبنائه .

٦- يتحدد الموقف السياسي عند ابن حزم محديداً دينياً ، فالإمامة أمر منصوص عليه من طرف الشرع ، ومركز النبي ﷺ باعتباره ينتمى لقريش ، هو ما يجعل الأئمة منها ، كما أن ورود النص بذلك يركى شرط القرشية ، من هذا يتضح غياب الاتجاه المثالي المتمثل في التنظير للمدن الفاضلة ، لأن المدينة الفاضلة عند ابن حزم هي تلك التي ظهرت في عهد النبي ﷺ وصحابته كمدينة قائمة على الدين ، لاعلى الحكمة ، ولايمكن أن تقوم لها قائمة من جديد إلا عليه .

٧- لم يشترط ابن حزم ضرورة أن يكون الإمام أفضل الأمة ، بل قال بإمامة المنضول ، وهنا لاحظنا أن ابن حزم يكيف أفكاره مع الأحداث ، ويحاول إيجاد سند شرعي لما هو قائم ،

بهذا المعنى نفهم دفاعه عن معاوية ، وعن أموى الأندلس فيما بعد ، لا لأن هؤلاء قرشيون وأفضل المؤمنين ، فهناك من هم أفضل منهم باعتراف ابن حزم نفسه ، بل لأن المسارعة إلى بيعته أو بيعتهم تدرك خطر الفتنة واستمرارها .

٨- ذهب ابن حزم إلى أن التفاضل بين الصحابة فيما بينهم ، هو تفاضل في المكارم ، وتراتب في الخير ، واختلاف منازلهم فيه ، وهذا الاختلاف يوافق ويطابق تسلسل ولايتهم ، لأنه يعكس فضل كل منهم على من يليه ، وهذا يعنى أن الكيفية التى سارت عليها أمور الولاية بعد موت الرسول "ﷺ" أصبحت مصدراً من مصادر التشريع ثم التزكية . فالبحث فى مشكلة المفاضلة بين الصحابة ، ليس مجرد بحث فى مشكلة تاريخية انقسم المسلمون بسببها ، بل هو ستار لدعم مواقف حاضرة يتبناها ابن حزم ، وهدفه من ذلك هو التأكيد على شرعية إمامة معاوية ، وشرعية الطريقة التى تسلسلت بها الإمامة فى أبنائه من بعده .

٩- عندما عرض ابن حزم لطرق عقد الإمامة التى رآها ، لم يحرص على سرد الوقائع التاريخية كما تمت فعلاً ، بل حاول صهرها ضمن مشروعه السياسى ، وهذا ما انتهى به إلى تأويلها تأويلاً يتناسب ورغباته السياسية ، ويستجيب للظروف التاريخية للأندلس . وكان أكبر اعتراض وجه إلى ابن حزم فى طرق عقد الإمامة ، أنه أغفل قيمة البيعة فى تنصيب الإمام ، وأنه لا يقيم وزناً للأكثرية ، التى يحسب أنها أكثرية الفضلاء ، مما يشير إلى نزعة أرستقراطية واضحة فى تفكيره السياسى ، على أن هذه المبادئ لا تخلو فى جملتها من أن تكون تأكيداً لولائه الأموى ، وهذا ولا معقول يمكن نعته أنه موضوعى ، بالنسبة لأندلسى مثله فى ذلك العصر .

١٠- حدد ابن حزم مجموعة من الواجبات ، على الإمام أن يقوم بها ، ولكن خص الواجبات الدينية باهتمام كبير ، ونلاحظ فى هذا تأثره بما حدث بمجتمع الطوائف ، من إهمال للدين ، إلى درجة تجرد اليهود على العيب فى دين الإسلام ، فقد تناول ابن النفري على الإسلام ، ولم يكتف بأن يقيم لليهود دولة كما يقول ابن عذارى (البيان - ج ٣ - ص ٢٦٦) ، بل ألف كتاباً فى تبيان التناقض فى القرآن ، وقد اعتبره ابن حزم ظاهرة لم يكن من الممكن أن تظهر لولا انقسام الأندلس إلى طوائف وإمارات ، فأشار فى فاتحة رسالة التلخيص إلى تشاغل أهل الممالك عن إقامة دينهم ، مما جعلهم يعتمدون على أعدائه فى إقامة دينهم ، ويعلمون من شأنهم حتى يستطيعوا على المسلمين .

١١- استقى ابن حزم بصورة واضحة ، رأيه فى تغيير الإمام ، سواء بالعزل أو القتل ، من تجربته فى عصر الفتنة والطوائف وذلك من خلال نظرتة للملك الطوائف ، على أنهم خونة تحجب الثورة عليهم ، لأنهم محاربون لله ورسوله ، ساعون فى الأرض بالفساد ، لا يتورعون عن شن الغارات على أموال المسلمين . وقطع الطريق على الجهة التى يقضون على أهلها ، وضرب المكوس والجزية على رقاب المسلمين ، وتسليط اليهود على قوارع الطرق لأخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام .

١٢- إلى جانب الطوائف الإسلامية ، من معتزلة ومرجئة وخوارج وشيعة ، والتى كانت ممثلة فى الأندلس قشياً وافياً ، كان هنالك طوائف اليهود والنصارى والملاحدة ، تضطرب بها مختلف النوازع وشتى الآراء والأهواء ، وتصطنع فى ظهورها والتعبير عن نفسها ، المظاهر المختلفة والأساليب الكثيرة ، كل ذلك كان يتمثله ابن حزم فى ذهنه قشياً واضحاً . ولأجل تحديد العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، فقد استفاض ابن حزم فى الحديث عن حدود هذه العلاقة ، سواء داخليا بين المسلمين وأهل الذمة ، أو خارجيا بين المسلمين والحربيين .

١٣- لاحظنا أن الجانب الكبير من فكر ابن حزم السياسى ، يركز فيه على الإمام بشروطه وواجباته وطرق توليته .. إلى غير ذلك من المباحث الخاصة بشخص الإمام ، هذا التركيز على الشخص لا النظام ، هو ما جعل الكثير من أبحاث المسلمين فى السياسة تدور حول الإمام ، بل وتسمى بالإمامة ، بينما تسمى فى الغرب النظم السياسية أو النظريات السياسية .

وبعد هذا العرض ، نستطيع القول أن ابن حزم فى تنظيره السياسى ، لم يشرع لدولة طوباوية أو لحلم فلسفى سياسى فاضل ، خصوصاً وأنه لم يكن من ذلك النوع من المفكرين الفلاسفة ، الذين يعيشون للتأمل ولا يربطون أنفسهم مباشرة بالأحداث السياسية ، بل كان مناصراً لحزب سياسى معين ، وشارك فى السياسة فعلياً إلى جانب من اعتقد أنهم يجسدون الشرعية كما يتصورها .

وأخيراً ، أرجو أن يكون هذا الكتاب قد نجح فى تحقيق بعض أهدافه ، وأبرز أهمية التراث السياسى لابن حزم ، هذا مع الاقتناع التام بأن الموضوع مازال قابلاً لمزيد من البحوث ، وأن بعض أحكامه قابلة للمراجعة ، فليس بوسع باحث أن يدعى أنه قال الكلمة الأخيرة .

مصادر ومراجع الكتاب

أولاً : كتب ابن حزم :

- ١- ابن حزم (أبى محمد على بن أحمد) : المعلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - د.ت .
- ٢- ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل - مطبعة التمدن - القاهرة - ١٣٢١هـ .
- ٣- ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨٣ .
- ٤- ابن حزم : جمهرة أنساب العرب - تحقيق وتعليق : عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٥- ابن حزم : الرد على ابن النفريلة ورسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦٠ .
- ٦- ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التلخيص - ضمن رسالة الرد على ابن النفريلة ورسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦٠ .
- ٧- ابن حزم : مختصر إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق : سعيد الأفغانى - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦٠ .
- ٨- ابن حزم : جوامع الميرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس ، ناصر الدين الأسد - دار المعارف - القاهرة - د.ت .
- ٩- ابن حزم : شلوات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكتانى - مجلة تطوان المغربية - المند ٥ - عام ١٩٦٠ .
- ١٠- ابن حزم : مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات - مكتبة القدسي - القاهرة - ١٩٣٨ .
- ١١- ابن حزم : رسائل ابن حزم الأثنيلى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة الخالجي - القاهرة - د.ت .
- ١٢- ابن حزم : الأخلاق والسير فى مداواة النفوس - تحقيق وتقديم وتعليق : الطاهر أحمد مكى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ .

- ١٣- ابن حزم : نطق العروس في تواريخ الخلفاء - تحقيق : شوقي ضيف - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٥١ .
- ١٤- ابن حزم : الدرة فيما يجب اعتقاده - تحقيق : أحمد بن ناصر بن محمد الحري ، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٩٨٨ .
- ١٥- ابن حزم : طرق الحمامة في الألفة والألاف - تحقيق : صلاح الدين القاسمي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، الدار التونسية للنشر - ١٩٨٦ .

ثانيًا : المصادر والمراجع العربية :

- ١٦- إبراهيم (زكريا) : ابن حزم الأندلسي - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - سلسلة أعلام العرب - رقم ٥٦ - القاهرة - ١٩٦٦ .
- ١٧- ابن الأثير (أبو عبد الله الفضاوي) : الحلة السبراء - تحقيق : حسين مؤنس - الشركة العربية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٣ .
- ١٨- ابن أبي الحديد (عبد الحميد بن هبة الله) : شرح نهج البلاغة - تحقيق : محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - ١٩٥٩-١٩٦٤ .
- ١٩- ابن تيمية (تقي الدين) : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القبلية - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة دار المعرفة - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٢٠- ابن تيمية : الحسبة في الإسلام "أو وظيفة الحكومة الإسلامية" - مطبعة الميزان - القاهرة - ١٩٠٠ .
- ٢١- ابن الخطيب (لسان الدين) : الإحاطة في أخبار غرناطة - تحقيق : محمد عبد الله عثان - دار المعارف - القاهرة - د.ت .
- ٢٢- ابن الخطيب : أعمال الأعلام فيمن يبيع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام - تحقيق : ليثي بروفنسال - دار الكشوف - بيروت - ١٩٥٦ .
- ٢٣- ابن خلدون (عبد الرحمن) : المقدمة - دار القلم - بيروت - ١٩٨٦ .
- ٢٤- ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٩٧١ .
- ٢٥- ابن سعيد (علي بن موسى المغربي) : المغرب في حلى المغرب - تحقيق : شوقي ضيف - سلسلة ذخائر العرب - رقم ١٠ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٣ .
- ٢٦- ابن كثير (أبو الفدا اسماعيل) : البداية والنهاية - مكتبة المعارف ببيروت - مكتبة النصر بالرياض - ١٩٦٦ .

٢٧- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله) : تأويل مختلف الحديث - تحقيق : محمد زهرى النجار - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٦٦ .

٢٨- ابن قدامة (أبو محمد عبد الله) : المغنى - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار المنار - ١٣٦٧هـ .

٢٩- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق : صبحى الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦١ .

٣٠- ابن مفتاح (عبد الله بن أبي القاسم) : شرح الأزهار المنتزع من الفيت المذوار لكعائم الأزهار - القاهرة - ١٣١٢هـ .

٣١- ابن نجيم (زين الدين بن إبراهيم) : الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٦٨ .

٣٢- ابن هشام (عبد الملك) : السيرة النبوية - تحقيق : مصطفى السقا وآخرين - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٣٦ .

٣٣- ابن الهمام (الكمال) : ابن أبي شريف (الكمال) : المسامرة فى شرح المسامرة المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣١٧هـ .

٣٤- ابن الهمام الحنلى : (محمد بن عبد الواحد) : الفتح القدير - مطبعة الباهى الحلبي - القاهرة - ١٩٧٠ .

٣٥- أبو زهرة (محمد) : ابن حزم ، حياته وعصره - آراؤه وفقهه - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٧٨ .

٣٦- أبو عبيد (القاسم بن سلام) : الأموال - تحقيق : محمد خليل هراس - مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر - القاهرة - ١٩٧٦ .

٣٧- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) : الخراج - تحقيق : إحسان عباس - دار الشروق بيروت والقاهرة - ١٩٨٥ .

٣٨- الأشعرى (أبو الحسن) : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق : هـ . روتر - مطبعة الدولة - استانبول - ١٩٢٩ .

٣٩- الأمانى (سيف الدين) : غاية المرام فى علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ .

٤٠- الإيجى (عبد الدين) : المواقف بشرح الشريف ألبرجانى - تحقيق : بدر الدين الحلبي - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٠٧ .

- ٤١- الهاجى (أبو الوليد سليمان بن خلف) : المنتقى ، شرح موطأ مالك - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٣٢هـ .
- ٤٢- الباقلاسى (أبو بكر محمد بن الطيمب) : التمهيد - تحقيق : الأب ريتشارد يوسف مكارثى اليسرى - المكتبة الشرقية - بيروت - ١٩٥٧ .
- ٤٣- بالنشأ (أجل جنتنا) : تاريخ الفكر الأندلسى - ترجمة : حسين مؤنس - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٥ .
- ٤٤- بروغنى (أبى) : الحضارة العربية فى أسبانيا - ترجمة : الطاهر أحمد مكى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥ .
- ٤٥- البزورى (محمد بن محمد) : أصول الدين - تحقيق : هانز بيتر لئس - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٩٦٣ .
- ٤٦- البغدادى (عبد القاهر) : الفرق بين الفرق - دار المعرفة - بيروت - د.ت .
- ٤٧- البغدادى : أصول الدين - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربى - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨١ .
- ٤٨- ترمذى (أ.س) : أهل النعمة فى الإسلام - ترجمة : حسن حبشى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٤ .
- ٤٩- التفعازانى (سعد الدين) : شرح العقائد النسفية - تحقيق : أحمد حجازى السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٨ .
- ٥٠- الجاحظ (عمرو بن بحر) : رسائل الجاحظ - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٥١- الجاحظ : العشانية - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكتاب العربى - القاهرة - ١٩٥٥ .
- ٥٢- الجصاص (أبى بكر) : أحكام القرآن - تحقيق : محمد الصادق قمعارى - دار المصنف - القاهرة - د.ت .
- ٥٣- الجوينى (أبو المعالى) : الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد - تحقيق : محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد - مكتبة الخانجى - القاهرة - ١٩٥٠ .
- ٥٤- الخطاب (أبو عبد الله) : مواهب الجليل لشرح مختصر أبى الضياء سبى خليل - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٢٨هـ .
- ٥٥- حلى (مصطفى) : نظام الخلافة فى الفكر الإسلامى - دار الأنصار - القاهرة - ١٩٧٧ .

- ٥٦- الخلى (جمال الدين أبو منصور بن مطهر) : منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة دار العروة - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٥٧- الخلى (جعفر بن الحسن) : المختصر النافع فى فقه الإمامية - مطبعة وزارة المعارف - القاهرة - ١٩٥٨ .
- ٥٨- حمادة (محمدة على) : ابن حزم ومنهجه فى دراسة الأديان - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٣ .
- ٥٩- الحميدى (أبو عبد الله) : جلوة المقتبس فى ذكر ولاية الأئندلس - تحقيق : محمد بن تاووت الطنجى - مكتبة نشر الثقافة الإسلامية - القاهرة - ١٩٥٢ .
- ٦٠- الدسوقي (محمد عرفه) : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - مؤسسة البايى الخلى - القاهرة - د.ت .
- ٦١- دينيت (دانييل) : الجزية والإسلام - ترجمة : فوزى جاد الله - دار الحياة بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين - بيروت - نيويورك - ١٩٦٠ .
- ٦٢- الرازى (قنبر الدين) : الأربعين فى أصول الدين - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٦ .
- ٦٣- الرعلى (شمس الدين) : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - المطبعة البهية - القاهرة - ١٣٠٤ هـ .
- ٦٤- الرومى (ياقوت) : معجم الأدباء - تحقيق : أحمد فريد الرفاعى - دار المأمون - القاهرة - د.ت .
- ٦٥- الرئيس (ضياء الدين) : النظريات السياسية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ١٩٧٦ .
- ٦٦- الزحلى (وهيد) : آثار الحرب فى الفقه الإسلامى - دار الفكر - دمشق - ١٩٩٢ .
- ٦٧- زيدان (عبد الكريم) : أحكام الذميين والمستأمنين - منشورات جامعة بغداد - ١٩٧٦ .
- ٦٨- السنهورى (عبد الرزاق) : فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية - ترجمة : تادية عبد الرزاق السنهورى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٩ .
- ٦٩- الشافعى (محمد بن إدريس) : الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - القاهرة - ١٩٠٣ .
- ٧٠- شرارة (عبد اللطيف) : ابن حزم رائد الفكر العلمى - المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - د.ت .
- ٧١- الشربىنى الخطيب (محمد بن أحمد) : مفنى المحتاج إلى شرح المنهاج ، مطبوع على متن المنهاج للنووى - مطبعة الخلى - القاهرة - ١٩٣٣ .
- ٧٢- الشريف المرتضى (على بن الحسين الموسوى) : الشافعى فى الإمامة - تحقيق : السيد عبد الزهراء الحسنى الخطيب - مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران - إيران - ١٩٨٧ .
- ٧٣- الشعرائى (عبد الوهاب) : الميزان - المطبعة الأزهرية - القاهرة - ١٩٣٢ .

- ٧٤- الشترينى (ابن يسام) : الذخيرة فى معاسن أهل الجزيرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٣٩ .
- ٧٥- الشهرستائى (عبد الكريم) : نهاية الإقدام فى علم الكلام - نشر : ألفردجيوم - اكسفورد - ١٩٣٤ .
- ٧٦- الشهرستائى : الملل والنحل - تحقيق : عبد العزيز محمد الركيل - دار الفكر - بيروت - د.ت .
- ٧٧- الشيرازى (أبو اسحاق إبراهيم) : المهلب فى فقه مذهب الإمام الشافعى - دار الكتب العربية الكبرى - القاهرة - ١٩١٤ .
- ٧٨- الطبرى (أبو جعفر) : تاريخ الرسل والملوك - تحقيق : محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة - د.ت .
- ٧٩- الطوسى (أبو جعفر) : الخلاف - مطبعة الحكمة - قم - إيران - د.ت .
- ٨٠- الطوسى : تفسير التبيان - تحقيق : أحمد شوقى الأمين ، أحمد حبيب قصير - مكتبة الأمين - النجف الأشرف - د.ت .
- ٨١- الطوسى : تلخيص الشافى - تحقيق : حسين بحر العلوم - طبعة النجف - ١٣٨٣ هـ .
- ٨٢- عبد الحليم (رجب محمد) : العلاقات بين الأندلس الإسلامية وأسيانيا النصرانية فى عصر بنى أمية وملوك الطوائف - دار الكتاب المصرى اللبثانى - القاهرة و بيروت - د.ت .
- ٨٣- المسقلاتى (ابن حجر) : لسان الميزان - مطبعة دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - الدكن - د.ت .
- ٨٤- عثمان (محمد عبد الله) : ابن حزم الفيلسوف الذى أרך لمجتمع الطوائف - كتاب العربى "أندلسيات" - الكتاب العشرون - الكويت - ١٩٨٨ .
- ٨٥- موسى (عبد الحليم) : ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخى والحضارى - دار الاعتصام - القاهرة - د.ت .
- ٨٦- الفزالى (أبو حامد) : فضائح الباطنية - تحقيق : عبد الرحمن بدوى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٨٧- الفزالى : الاقتصاد فى الاعتقاد - تحقيق : إبراهيم أكاد جويوئجى ، حسين آتاي - أنقرة - ١٩٦٢ .
- ٨٨- الفتوحى (نقى الدين المعروف بابن النجار) : منتهى الإرادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزیادات - تحقيق : عبد الغنى عبد الحالى - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦١ .

- ٨٩- الفراء (أبو يعلى) : الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد الفقى - مؤسسة الحلبي - ١٩٨٧.
- ٩٠- الفراء : كتاب الإمامة - ضمن كتاب نصوص الفكر السياسى الإسلامى ، الإمامة عند أهل السنة ليوسف أبيض - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٦ .
- ٩١- فلهاوزن (بوليوس) : الدولة العربية وسقوطها - ترجمة : يوسف العشى - دمشق - ١٩٥٦ .
- ٩٢- القاضي عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - بيروت - ١٩٦٦ .
- ٩٣- القاضي عبد الجبار : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل - ج٢ - تحقيق : عبد الحليم محمود ، سليمان دنيا - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - د.ت .
- ٩٤- القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ٩٥- القرأى (أبو العباس أحمد بن الرمس) : الفروق - المطبعة التونسية - تونس - ١٩٨٤ .
- ٩٦- القلقشنلى (أحمد بن عبد الله) : مآثر الإنافة فى معالم الخلافة - تحقيق : عبد الستار أحمد فراج - سلسلة التراث العربى - وزارة الإرشاد والأثباء - الكويت - ١٩٧٤ .
- ٩٧- الكستلى : حاشية الكستلى على العقائد النسفية لنجم الدين النسفى - نشر : قرعى يوسف ضيا - دار معادات - ١٣٣٦هـ .
- ٩٨- الكلينى (أبو جعفر) : الأصول من الكافى - تحقيق : على أكبر الغفارى - دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٨٨هـ .
- ٩٩- الإصام مالك : الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثى - إعداد : أحمد راتب عرموش - دار النفائس - بيروت - ١٩٧٧ .
- ١٠٠- المازدى (أبو الحسن) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .
- ١٠١- محسن (لمحاج) : معاور الفكر الإسلامى لابن حزم - مجلة الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام أباء - باكستان - ١٩٩١ - العددان الأول والثانى - المجلد السادس والعشرون .
- ١٠٢- المراكشى (ابن عطارى) : البيان المغرب فى أخبار ملوك الأندلس والمغرب - نشر : ليثى بروفنسالى - باريس - ١٩٢٠ .
- ١٠٣- المراكشى (عبد الواحد) : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب - تحقيق : محمد سعيد العريان ، محمد العربى العلمى - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٩٤٩ .
- ١٠٤- مصطفى (إبراهيم) وآخرون : المعجم الوسيط - القاهرة - ١٩٦٠ .

- ١٠٥- المظبي (محمد بن خيثم) : حقيقه الإسلام وأصول الحكم - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٤٤ هـ .
- ١٠٦- المقرئ (أبو حنيفة) : دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام - تحقيق : آصف بن علي أصغر فبضي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥١ .
- ١٠٧- المقرئ (أحمد) : نفع الطب من غصن الأندلس الرطيب - تحقيق : أحمد فريد الرفاعي - مؤسسة الخليلي - القاهرة - د.ت .
- ١٠٨- مكى (الطاهر) : دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ١٠٩- المظبي (محمد بن أحمد) : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - تحقيق : محمد زاهد الكوثري - مكتبة نشر الثقافة - القاهرة - ١٩٤٩ .
- ١١٠- الموسوي العاملي (عبد الحسين شرف الدين) : المراجعات - مطبعة التجاح - القاهرة - ١٩٧٧ .
- ١١١- مؤنس (حسين) : شيخ العصر في الأندلس - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ١١٢- النادي (فؤاد محمد) : موسوعة الفقه السياسي ونظام الحكم في الإسلام - دار الكتاب الجامعي - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ١١٣- بلوت (سالم) : ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٦ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- 114- Encyclopedia of Islam - Leiden, New york - 1987 - vol -111 .
- 115- Goldziher : The zahiris, their doctrine and their history a contribution to the history of islamic theology - translate by : W. Behn - Leiden - 1971 .
- 116- Turki (A.M) : L'engagement Politique et la theorie du Califat d' Hazm - In Etudes Philosophiques et Litteraires n 5-6 Rabat - 1981 .
- 117- Turki (A.M) : Polemiques entre Ibn Hazm et Baji sur les Principes de la boimusulmane - Essai sur la litteralisme Zahirite et la finalite Malikte - Alger - 1976 .

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
مقدمة	٣
فصل تمهيدى	٥
تمهيد :	
أولاً : الأحوال السياسية للأندلس فى عصر ابن حزم	٦
ثانياً : فشل ابن حزم فى إحياء الخلافة الأموية	١٤
ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية فى الأندلس	١٦
رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكام	٢٠

الباب الأول

قضية الإمامة عند ابن حزم

تمهيد :	
الفصل الأول : الإمام ، ضرورة وجوده والأساس فى اختياره	
أولاً : وجوب الإمامة عند ابن حزم	٢٩
اختلاف الفرق الإسلامية حول قضية وجوب الإمامة	٣١
موقف ابن حزم من قضية وجوب الإمامة	٣١
أدلة ابن حزم على وجوب الإمامة	٣١
ثانياً : وحدة الإمامة عند ابن حزم .	
اتفاق أكثر فقهاء المسلمين على وحدة الإمامة	٣٥
خروج البعض عن إجماع الفقهاء على وحدة الإمامة	٣٦
أدلة أنصار التعدد	٣٦
نقد ابن حزم لحجج القائلين بتعدد الأئمة	٣٧
مذهب ابن حزم فى وحدة الإمامة وأدلته على ذلك	٣٧

ثالثاً : شروط الإمام عند ابن حزم :

- ١- القرشية ٤٠
- ٢- البلوغ ٤٥
- ٣- الذكورة ٤٦
- ٤- الإسلام ٤٦
- ٥- العدل ٤٧

شروط أخرى

الفصل الثاني : إمامة المفضل وطرق عقد الإمامة :

أولاً : إمامة المفضل عند ابن حزم :

- ١- المفاضلة بين الصحابة ٥١
- معايير المفاضلة بين الصحابة .

- ٢- المفاضلة بين المستحقين لتنصيب الإمامة ٥٢
- اختلاف فقهاء المسلمين ومتكلميهم حول قضية إمامة المفضل ٥٥
- نقد ابن حزم لأراء القائلين بإمامة أفضل الأمة ٥٦
- مذهب ابن حزم في إمامة المفضل وأدلته على ذلك ٥٧

ثانياً : طرق عقد الإمامة عند ابن حزم :

- ١- نقد ابن حزم لبعض آراء المعتزلة في طرق عقد الإمامة ٥٩
- (أ) نقده لرأى الأصم الذي اشترط إجماع الأمة في عقد الإمامة ٥٩
- (ب) نقده لرأى المعتزلة في تحميل المقيمين في عاصمة الإمام السابق مسئولية

- اختيار الإمام الجديد ٦٠

- ٢- نقد ابن حزم لنظرية النص عند الشيعة : ٦١

- طرق تولية الإمام عند ابن حزم ٦٧

- الطريقة الأولى : ولاية العهد ٦٧

- الطريقة الثانية : الدعوة إلى النفس ٦٩

الطريقة الثالثة : العهد إلى رجل ثقة لاختيار الإمام الجديد ٧٢

حصر ابن حزم لطرق تولية الإمام فى ثلاثة ٧٢

الفصل الثالث : واجبات الإمام وحقوقه وعزله :

أولاً : واجبات الإمام عند ابن حزم : ٧٤

١- تكوين أجهزة الدولة ٧٤

٢- الواجبات الدينية ٧٩

٣- الواجبات الاقتصادية ٨١

فرض الإمام على الأغنياء مساعدة الفقراء إذا لم تف الزكاة بتحقيق الكفاية لهم

أدلة ابن حزم على أحقية الفقراء فى أموال الأغنياء ٨٣

٤- الواجبات الجهادية : ٨٥

(أ) قتال أهل الردة ٨٦

المحالات التى يكون المسلم فيها مرتداً ٨٦

الحكم الواجب تطليقة على المرتد ٨٦

(ب) قتال أهل البغى ٨٧

أقسام البغاة عند ابن حزم ٨٧

تحديد ابن حزم لمجموعة ضوابط لقتال الفئة الباغية ٨٨

(ج) قتال المعارين :

تعريف ابن حزم للمحارب ٨٩

عقوبة المحارب عند ابن حزم ٩٠

آداب السياسة عند ابن حزم ٩١

ثانياً : حقوق الإمام عند ابن حزم :

(أ) حق الطاعة ٩٣

شروط طاعة الإمام ٩٣

أدلة وجوب طاعة الإمام ٩٣

(ب) حق النصرة ٩٤

ثالثاً : عزل الإمام عند ابن حزم

اختلاف الفقهاء المسلمون حول قضية عزل الإمام الجائر ٩٥

نقد ابن حزم لموقف أهل السنة السلبى تجاه الحاكم الجائر ٩٨

مذهب ابن حزم فى عزل الحاكم الجائر وأدلته على ذلك ١٠١

وسائل عزل الحاكم عند ابن حزم ١٠٣

رأى ابن حزم فى التعارض بين نصوص الصبر والخروج ١٠٥

الباب الثانى

علاقة المسلمين بغير المسلمين عند ابن حزم

الفصل الأول : أحكام أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩

تمهيد :

أولاً : فئات أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩

معنى الذمة لغة واصطلاحاً ١٠٩

اختلاف الفقهاء فى تحديد فئات أهل الذمة ١١٠

الفئات التى تعطى لها الذمة عند ابن حزم ١١٠

ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :

١- حرية الاعتقاد : ١١١

القيود التى وضعها ابن حزم على حرية الاعتقاد .

٢- حق الحماية : ١١٣

حماية الذمى من الاعتداء الخارجى .

حماية الذمى من الظلم الداخلى .

٣- حرية العمل والكسب : ١١٤

المحظورات التي وضعها ابن حزم للذمي في ممارسة عمله .

٤- كفالة فقراء أهل الذمة ١١٥

ثالثاً : واجبات أهل الذمة عند ابن حزم :

١- أداء الجزية ١١٦

الجزية مقابل الحماية ودليل ذلك .

ثبوت الجزية عند ابن حزم من الكتاب والسنة .

الفئات التي تجب عليها الجزية عند ابن حزم .

٢- التزام أحكام القانون الإسلامي ١٢٠

٣- مراعاة شعور المسلمين ١٢٢

رابعاً : تقضى عقد الذمة عند ابن حزم .

الفصل الثاني : حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والحربيين :

تهديد :

أولاً : فرض الجهاد وآدابه

١- فرض الجهاد ١٢٥

الجهاد عند ابن حزم فرض كفاية

الحالات التي يكون فيها الجهاد فرض عين .

٢- آداب الجهاد ١٢٧

(أ) يجب أخذ إذن الوالدين .

(ب) عدم الفرار من الزحف .

(ج) تحريم قتل نساء المشركين وأطفالهم .

(د) تحريم ذبح حيوانات المشركين إلا للضرورة .

(هـ) تحريم السفر بالمصحف إلى دار الحرب .

ثانياً : حدود معاملات المسلمين مع الحربين ١٣٠

- ١- جواز التجارة مع دار الحرب .
- شروط البيع أو التصدير لدار الحرب .
- ٢- جواز التخريب في دار الحرب .
- ٣- إبطال العهود مع المشركين .
- ٤- تحريم امتلاك الكفار لأموال المسلمين .
- ٥- إسلام صفار الكفار وعبيدهم .
- ٦- تخليص الأسير المسلم .

ثالثاً : أحكام غنائم الحرب ١٣٨

- كيفية توزيع الغنائم
- تنقيط الإمام من رأس الغنيمة
- حكم السلب
- حكم الأموال الإسلامية المغمومة .
- (أ) أموال المسلم أو المعاهد المستردة من العدو
- (ب) أموال الحربى الذى أسلم قبل تمام الفتح .
- مكان قسمة الغنيمة

الخاتمة ١٤٧

مصادر ومراجع الكتاب ١٥١

فهرس الموضوعات

رقم الإيئاع ٩٩/١٣٤٧٢

الترقيم الدولى 3 - 016 - 322 - 977

دار وئابريئ للطلباء ٣٥٥٢٣٦٢ - ٢٥٥٠٦٩٤
٥٢ شارع نوبار - باب الشرق

